أثــر نظم المعلومات المحاسبية المحوسبة في تعزيز فاعلية الرقابة الداخليـــة لدى البنوك التجارية الأردنيـــة من وجهة نظر المحاسبين القانونين الأردنيين

"The Impact of Computerized Accounting Information Systems on Enhancing the Effectiveness of Internal Control at Jordanian Commercial Banks from the Point of View of Jordanian Chartered Accountants"

إعـــــــداد

الطالب/ محمد حسن مفلح المنيـــزل

رقم الجامعي (208078)

إشراف

الدكتــور / سليمان مصطفى الدلاهمـــة

قدمت هذه الرسالة استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في المحاسبـــة

عمادة البحث العلمي والدراسات العُليا

جامعة جـــرش

2021 /2022 م

تفويـــــــــــــــــض

أنا الطالب " **محمد حسن مفلح المنيـــــزل** "، أفوض جامعة جرش بتزويد نسخ من رسالتي الموسومة بـــ : " **أثـــر نظم المعلومات المحاسبية المحوسبة في تعزيز فاعلية الرقابة الداخليـــــة لدى البنوك التجارية الأردنيـــة من وجهة نظر المحاسبين القانونين الأردنيين** "، للمكتبات، أو المؤسسات، أو الهيئات أو الأشخاص، عند طلبهم حسب التعليمات النافذة في الجامعة.

التوقيـــــع :.....

التاريـــــخ: ٢٩ / ١٢ / 2021 م

قرار لجنـــــة المناقشـــــة

نوقشت هذه الرسالة الموسومـــــة بـــ " أثـــر نظم المعلومات المحاسبية المحوسبة في تعزيز **فاعلية الرقابة الداخليـــــة لدى البنوك التجارية الأردنيـــة من وجهة نظر المحاسبين القانونين الأردنيين**"، وأجيزت بتاريخ:2021/12/20م.

الاســـــــــم		التوقيـــــــــع
1–د.سليمان مصطفى الدلاهمـــــة	مشرفاً ورئيساً	.....
2–د.علاء الربيـــع	عضـــــواً	.....
3–د. سيف شبيـــــل	عضواً خارجياً	.....

((الإهـــــــــــــداء))

إلى من دعانا إلى العلم وبدأت رسالته بـــــ " اقرأ " خاتم الأنبياء وأفضل المرسلين سيدنا محمد عليه أفضل الصلاة وأتمّ التسليم .

إلى نبع المحبة والحنان التي على راحتي سهرت وبدعواتها تمدني بالأمان ورضاها يقربني من الرحمن أمي الموقـــرة، ووالدي رحمه الله.

إلى مـــن أقضـــي أجمل الأوقات برفقتهم زملاء العمل وأصدقـــــاء الدراســـة الأعـــــزاء.

الطالـــب/ محمد حسن مفلح المنيـــــزل

((الشكـــــر والتقديـــــــــر))

أشكر الله سبحانه وتعالى الذي أمدني بالإيمان والثقة والصبر لإتمام هذه الرسالـــة.

كما أتقدم بجزيل الشكر والعرفان للأستاذ الدكتور/سليمان الدلاهمـــة الذي أشرف على هذه الدراسة ونفعني بعلمه وما كرسه لي من جهد ووقت وصبر لإثرائها والخروج بمحتوى ذات فائدة علمية وعملية.

كما أتقدم بجزيل الشكر إلى لجنة المناقشة الأكارم على ما سيقدمونه من إثراء لهذا العمل ليخرج بصورته النهائية.

ولن أنســـــــى من الشكر أعضاء هيئة التدريس بكلية الأعمال بجامعة جرشّ على ما يقدموه للطلبة والمجتمع من فائدة علمية وجهود مبذولـــــة.

وأخيراً أتقدم بالشكر لكل من ساهم في إنجاز وإتمام هذا العمل المتواضـــــع.

الطالـــب/ محمد حسن مفلح المنيـــــزل

فهرس المحتويـــات

الموضوع	الصفحـــة
التفويض	ب
قرار لجنة المناقشة	ج
الإهداء	د
الشكر والتقدير	هـــ
فهرس المحتويات	و
قائمة الجداول	ك
قائمة الأشكال	م
فهرس الملاحق	ن
ملخص الدراسة باللغة العربية	س
ملخص الدراسة باللغة الإنجليزية	ع
الفصل الأول: الإطار العام للدراسة	
1-1-مقدمـــــــــة	2
1-2-مشكلـــة الدراســـة	4
1-3-أهمية الدراســـــــة	5
1-4-أهداف الدراســـة	6
1-5-أنموذج الـــدراسة	8

1-6-فرضيات الـــدراســـــة	9
1-7-مصطلحات الدراســـة	10
الفصل الثاني: الإطار النظري والدراسات السابقـــة	
المبحث الأول : الإطار النظري للدراســـــــــــــة:	13
2-1-نظم المعلومات المحاسبية المحوسبة:	13
2-1-1- تمهـــيد	13
2-1-2-عناصر نظم المعلومات المحاسبية المحوسبة	14
2-1-3-مفهوم نظم المعلومات المحاسبيـــة المحوسبـــة	18
2-1-4-أهداف نظم المعلومات المحاسبيـــــة المحوسبــة	20
2-1-5-مميزات نظم المعلومات المحاسبيـــــة المحوسبــة	21
2-1-6-أساليب الرقابة العامة على نظم المعلومات المحاسبية المحوسبــة	23
2-2- الرقابة الداخلية	25
2-2-1-تمهيـــد	25
2-2-2-مفهوم نظام الرقابة الداخلية	25
2-2-3-أهداف نظام الرقابة الداخلية	27
2-2-4-أهمية الرقابة الداخلية	28
2-2-5-مبادئ أنظمة الرقابة الداخلية	30
2-2-6-وظائف الرقابة الداخليــة	32

2-2-7-مقومات وخصائص نظام الرقابة الداخلية	33
2-2-7-1-مقومات نظام الرقابة الداخلية	33
2-2-7-2-خصائص نظام الرقابة الداخلية	35
2-2-8-أنواع ووظائف نظام الرقابة الداخلية	38
2-2-8-1-أنواع نظام الرقابة الداخلية	38
2-2-8-2-وظائف الرقابة الداخلية	40
2-2-9-اجراءات نظام الرقابة الداخليـــــــة	41
2-2-9-2-اجراءات محاسبية	42
2-2-9-3-اجراءات نظام الرقابة الداخلية في البنوك التجارية	43
2-2-9-4 أثر نظم المعلومات المحاسبية المحوسبة على الرقابة الداخلية	44
2-3-البنوك التجارية في خدمة الاقتصاد الأردني	45
2-3-1- غايات الجهاز المصرفـــــــي الأردنـــي	45
المبحث الثانـــــي: الدراسات السابقـــة	47
2-4- الدراسات السابقـــة	47
2-4-1- الدراسات باللغة العربيـــة	47
2-4-2-الدراسات باللغة الإنجليزية	56
2-4-3-ما يميـــز الدراسة الحاليـــــة	60
الفصل الثالث: الطريقة والإجراءات	

3-1- تمهيـــد	62
3-2-منهجية الدراســـة	62
3-3- مجتمع وعينة الدراســـــة	63
3-4- وحدة المعاينة والتحليـــــل	63
3-5- مصادر جمع البيانـــــــــات	63
3-6- أداة الدراســة	64
3-7- اختبار صلاحية أداة الدراســـــــة	64
3-7- 1-الصـــدق الظاهرية لأداة الدراسة الأداة	64
3-7- 2-ثبـــــــــات الأداة	65
3-8- المعالجة الإحصائيـــة	66
3-8-1- الإحصاء الوصفي	66
3-8-2- الإحصاء التحليلـــــــي	67
3-9- إجراءات الدراســـــة	68
الفصل الرابع: تحليل البيانات واختبار الفرضيـــــات	
4-1- تمهيـــــــد	70
4-2-خصائص عينة الدراسة	70
4-3-تحليـل بيانـــات الدراســة	80
4-4-عـــرض نتائج الدراســـــــة	81

4-5-ملائمة نموذج الدراسة للأساليب الإحصائية المستخدمة واختبار فرضيات الدراسة	92
الفصل الخامس: النتائج والتوصيات	
5-1-النتائج	103
5-2 التوصيات	104
قائمة المراجع باللغة العربية	106
قائمة المراجع باللغة الإنجليزية	111
الملاحق	112

قائمـــــة الجـــــداول

الرقم	اسم الجدول	الصفحــة
1-3	معاملات ثبات التجانس لأداة الدراسة ومجالاتها	65
2-3	تقسيم درجة الموافقة لخمس فئـــــات	68
1-4	التكرارات والنسب المئوية لمتغير (العُمـــــر)	71
2-4	التكرارات والنسب المئوية فيما يخص مجال متغير (المؤهل العلمـــــي)	73
3-4	التكرارات والنسب المئوية لمتغير (سنوات الخبـــرة)	75
4-4	التكرارات والنسب المئوية لمتغير (عدد الدورات التي اشتركت بهـــــا)	77
5-4	التكرارات والنسب المئوية لمتغير (الشهـــادات)	79
6-4	الوســط الحسابي والانحرافات المعيارية أفراد العينة فيما يتعلق (نظم المعلومات المحاسبيـــة المحوسبـــة)	81
7-4	الوســط الحسابي والانحرافات المعيارية لأفراد العينة نحو (تعزيز فاعلية الرقابة المحاسبيـــة)	84
8-4	الوســط الحسابي والانحرافات المعيارية ودرجة موافقة أفراد العينة فيما يتعلق (بتعزيـــز فاعليـــة الرقابة الإداريـــة)	86
9-4	الوســط الحسابي والانحرافات المعيارية لأفراد العينة فيما يتعلق (بتعزيز فاعلية الضبط الداخلي)	88

10-4	الأوساط الحسابيـــة والانحرافات المعياريّة لإجابات أفراد العينـــة المتعلقة ""بفاعلية الرقابة الداخليـــة "	90
11-4	اختبار معامل تضخم التباين والتباين المسموح به ومعامل الالتواء للمتغير المستقل (نظم المعلومات المحاسبية المحوسبة)	92
12-4	الانحدار المتعدد (Standard Multiple Regression Analysis للفرضية الرئيسية الأولى	94
13-4	نتائج تحليل الانحدار البسيط (Simple Linear Regression) للفرضية الفرعية الأولى	96
14-4	نتائج تحليل الانحدار البسيط (Simple Linear Regression) للفرضية الفرعية الثانية	98
15-4	نتائج تحليل الانحدار البسيط (Simple Linear Regression) للفرضية الفرعية الثالثة	99
16-4	نتائـــج اختبار تحليل التباين الأحادي للفرضيّة الرئيسية الثانية لفحص دلالة الفروق نحو (نظم المعلومات المحاسبية المحوسبـــة تبعاً لمتغير الخبـــــرة)	101

قائمة الأشكـــال

الرقم	الشكل	الصفحـــة
1-1	أنموذج الدراسة	8
1-4	التكرارات والنسب المئوية لمتغير (العُمر) وفقاً لمخرجات التحليل الإحصائي	72
2-4	التكرارات والنسب المئوية لمتغير (المؤهل العلمي) وفقاً لمخرجات التحليل الإحصائي	74
3-4	التكرارات والنسب المئوية لمتغير (سنوات الخبـــــرة) وفقاً لمخرجات التحليل الإحصائي	76
4-4	التكرارات والنسب المئوية لمتغير (عدد الدورات) وفقاً لمخرجات التحليل الإحصائي	78
5-4	التكرارات والنسب المئوية لمتغير (الشهـــــادات المهنية المتخصصة) وفقاً لمخرجات التحليل الإحصائي	80

فهــرس الملاحق

الرقم	اسم الملحق	الصفحــة
1	قائمة بأسماء محكمي الاستبانـــة	113
2	الاستبانـــة(أداة الدراسة بصيغتها النهائية)	114
3	جدول اختيار العينة الأمثل	120
4	كتب تسهيل مهمة الطالب	121
5	مخرجات التحليل الإحصائي (SPSS)	122

أثــر نظم المعلومات المحاسبية المحوسبة في تعزيز فاعلية الرقابة الداخلية لدى البنوك التجارية الأردنيـــة من وجهة نظر المحاسبين القانونين الأردنيين

إعـــــــداد / محمد حسن مفلح المنيـــزل

إشراف/ الدكتــور. سليمان مصطفى الدلاهمـــــة

الملخــص

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على أثر نظم المعلومات المحاسبية المحوسبة في تعزيز فاعلية الرقابة الداخلية من وجهة نظر المحاسبين القانونيين الأردنيين، تكون مجتمع الدراسة من البنوك التجارية الأردنية والبالغ عددها (13) بنك، أما وحدة المعاينة فتكونت من المحاسبين القانونيين الأردنيين ، ولتحقيق أهداف هذه الدراسة تم توزيع استابنة تم تصميمها بناء على دراسات سابقة ذات صلة بوحدة المعاينة، والبالغ عددها (216) أستبانة وبعد استراجعها كان منها (197) استبانة صالحة للتحليل.

تم استخدام تحليل الانحدار البسيط والمتعدد لاختيار فرضيات الدراسة، توصل الباحث إلى عدة نتائج كان من أهمها وجود أثر لنظم المعلومات المحاسبية المحوسبة في تعزيز فاعلية الرقابة الداخلية في البنوك التجارية الأردنية.

بناء على نتائج هذه الدراسة يوصي الباحث بعدة توصيات كان أهمها : تعزيز فاعلية الضبط الداخلي من خلال تعزيز الرقابة على مستوى الفرد وعلى مستوى الوحدة الإدارية، والبنك ككل، وتعزيز أدوات الرقابة الإدارية والمحاسبية ومواكبة التكنولوجيا الحديثة في مجال الرقابة الداخلية.

الكلمات الدالـــــة: نظم المعلومات المحاسبية المحوسبة، الرقابة الداخلية، البنوك التجارية الأردنية، المحاسبين القانونيين الأردنيين.

“The Impact of Computerized Accounting Information Systems on Enhancing the Effectiveness of Internal Control at Jordanian Commercial Banks from the Point of View of Jordanian Chartered Accountants”

By

Muhammad Hassan Muflih Al-Munazel

Supervisor

Dr. Suleiman Al-Dalhama

ABSTRACT

This study aimed to identify the impact of computerized accounting information systems in enhancing the effectiveness of internal control from the point of view of Jordanian legal accountants. A questionnaire designed based on relevant previous studies was distributed to the sampling unit, which numbered (216) questionnaires, and after reviewing them, 197 of them were valid for analysis.

Simple and multiple regression analysis was used to choose hypotheses for the study. The researcher reached several results, the most important of which was the presence of an impact of computerized accounting information systems in enhancing the effectiveness of internal control in Jordanian commercial banks.

Based on the results of this study, the researcher recommends several recommendations, the most important of which are: Strengthening the effectiveness of internal control by strengthening control at the individual level, at the level of the administrative unit, and the bank as a whole, strengthening administrative control tools and accountants and keeping pace with modern technology in the field of internal control.

Keywords: computerized accounting information systems, internal control, Jordanian commercial banks, Jordanian chartered accountants

الفصـــــل الأول

الإطار العـــــــام للدراســـة

1-1-مقدمـــــــــة:

1-2-مشكلـــة الدراســـة:

1-3- أهمية الدراســـــــة:

1-4- أهداف الدراســـة:

1-5-أنموذج الـــدراسة:

1-6-فرضيات الـــدراسة:

1-7-مصطلحات الدراســـــة:

الفصل الأول

الإطار العـــــام للدراســة

1-1-مقدمـــــــــة:

شهدت الأعمال المصرفية في الأردن تغيرات واضحة وملموسة في بيئتها الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والتكنولوجية خلال الفترة الأخيرة، بحيث واكبت تطورات العصر وبيئة العمل المحوسب، حيث أصبحت نظم المعلومات المحاسبية المحوسبة هي البديل للوسائل التقليدية للمحاسبة، وهذا التطور من شانه ان يؤثر من الممكن على عملية الرقابة الداخلية من حيث التقنيات المستخدمة في تدقيق نظم المعلومات المحاسبية المحوسبة، ومـــــدى ملائمة أساليب التدقيق التقليدية للعمل في البيئة الجديدة للعمل المحاسبي، مما يقتضي مـــن مهنة الرقابة - في الأردن - وفي ضوء التطور التكنولوجي لأجهزة الكمبيوتر، واستخدامها في تطوير نظم المعلومات المحاسبية المحوسبة في البنوك، أن تواكب هـــــذا التطور بدراسة وفهم أنواع نظم المعلومات المحاسبية الإلكترونية، وأثرها من الناحية التنظيمية على البنوك، وعلى درجة وضوح البيانات والمعلومات داخل نظـــام المعلومات المحاسبي الإلكتروني للبنك، بحيث تزيد قدرة المدقق على تحقيق أهـــداف عملية الرقابة في ضوء هذه المتغيرات(عبيد، 2019).

كما وتطورت إجراءات وعمليات الرقابة الداخلية من أساليب الرقابة التقليدية إلى الأساليب الحديثة المنبثقة عن الجمعيات المهنية في الولايات المتحدة وأوروبا والتي من أهمها تخطيط وتنفيذ أنشطة الرقابة، بحيث يتم تركيز جهود إدارة الرقابة الداخلية نحو المجالات الأكثر خطورة وذات الأهمية الكبرى في المنظمة(سمرة وآخرون، 2019).

إن إدارات البنوك هي أكثر المؤسسات احتياجاً إلى تطبيق إجراءات الرقابة الداخلية وفق ما تفرضه المعايير الدولية والتي نصت عليها المنظمات المهنية العالمية (لجنة بازل) وهي الجهة المعنية بالرقابة على البنوك المركزية في مختلف دول العالم. وكذلك يعتبر نظام الرقابة الداخلية أحد أهم ألإجراءات التي تتخذها البنوك في مواجهة المخاطر والحد منها ، حيث أن وضع نظام رقابة داخلية يمتاز بالكفاءة والفاعلية، وتطبيقه من قبل الأفراد والإدارة يشكل حماية للمنشأة من المخاطر التي تواجهها، ويقلل احتمالية التعرض لهذه المخاطر لأدنى حد ممكن، هذا وقد أولت الجهات التشريعية والمنظمات الدولية موضوع الرقابة الداخلية اهتماماً بالغاً ، حيث وضعت لجنة بازل المعنية بالرقابة على أعمال البنوك إطارا لتقييم أنظمة الرقابة الداخلية، وطلبت من البنوك الالتزام به. كما وركزت البنوك المركزية في مختلف الدول على هذا الموضوع من خلال التشريعات والقوانين المنظمة للعمل المصرفي(أبو ميالة، 2017).

وبهذا فإن نظم المعلومات المحاسبية المحوسبة لها ارتباط كبير بالرقابة الداخلية فهما يتكاملان ويتجانسان لأجل حماية المنظمة من المخاطر، وكذلك لضمان انسياب الأعمال بشكل سليم وصحيح بعيداً عن التجاوزات، كما وتعد هذه النظم أحد أشكال أنظمة المعلومات والتي تعتمد على الحاسوب في أداء أعمالها، وتشير إلى المكونات المادية والبرمجيات وقواعد البيانات ووسائل الاتصال وتقنيات معالجة المعلومات المطبقة في نظم المعلومات المعتمدة على الحاسب(عبيد، 2019).

كما وتقوم البنوك الأردنية بالكثير من المهام لخدمة الاقتصاد الوطني، كما وأن لها دور كبير ولا يستهان به بالحدّ من ظاهرة البطالة، والتي تعاظمت نتيجة الكثير من الأسباب؛ لعل أبرزها جائحة كورونا، والتي هي مشكلة أصبح حلها هاجس يؤرق الجميـــع.

وباستقراء ما سلف، يستخلص الباحث من خلال ما تقدم، أهمية دراسة موضوع "أثـــر نظم المعلومات المحاسبية المحوسبة في تعزيز فاعلية الرقابة الداخلية لدى البنوك التجارية الأردنيـــة من وجهة نظر المحاسبين القانونين الأردنييـــــــن"، وتمّ وضع مجموعة من النتائج والتوصيات نهايتها.

1-2-مشكلـــة الدراســـة:

تعمل نظم المعلومات المحاسبية المحوسبة على تزويد صناع القرار بالكثير من المعلومات والبيانات المهمة وذات المساس المباشر بكيان المنظمة، وبهذا يمكن اتخاذ القرارت الرشيدة، إلا أنهُ على ما يبدو بأن بعض المنظمات على تعطي أهمية لذلك، كما وان الرقابة الداخلية هي العامود الفقري والعيون الساهرة للوحدات الاقتصادية اذ يتطلب من البنوك التجارية تحليل مكوناتها وبذل العناية المهنية في العمل للوصول إلى الحدّ من التجاوزات، وهذا كذلك يمكن ان يكون ذا أهمية، لهذا فإن هذه الدراسة جاءت لأجل تسليط الضوء على أهمية التركيز وإعطاء أهمية لذلك من قبل البنوك التجارية، كما وتتمثل مشكلة الدراسة بالإجابة عن التساؤل الرئيس التالي: (هل يوجد أثر لنظم المعلومات المحاسبية المحوسبة في تعزيز فاعلية الرقابة الداخلية لدى البنوك التجارية الأردنية من وجهة نظر المحاسبين القانونيين).

ويتفرع عن التساؤل الرئيس عدة تساؤلات فرعيـــة وهـــي:

- هل يوجد أثر لنظم المعلومات المحاسبية المحوسبة في تعزيز فاعلية الرقابة المحاسبية لدى البنوك التجارية الأردنية من وجهة نظر المحاسبين القانونيين؟

-هل يوجد أثر لنظم المعلومات المحاسبية المحوسبة في تعزيز فاعلية الرقابة الإدارية لدى البنوك التجارية الأردنية من وجهة نظر المحاسبين القانونيين ؟

-هل يوجد أثر لنظم المعلومات المحاسبية المحوسبة في تعزيز فاعلية الضبط الداخلي لدى البنوك التجارية الأردنية من وجهة نظر المحاسبين القانونيين ؟

-هل توجد فروق أو اختلافات لاستجابات عينة الدراسة فيما يتعلق بتطبيق نظم المعلومات المحاسبية المحوسبـــة تُعزى للمتغيرات الديموغرافية(الخبرة) ؟

1-3-أهمية الدراســـــــة:

لاقت نظـــم المعلومـــات المحاسبـــية المحوسبة أهمية كبيرة بالكثير من منظمات الأعمال، لما لها من كبير الأثر على تحسين جودة الأداء المالي، وذلك من خلال فاعليتها في الحدّ من الكثير من التجاوزات والأخطاء وكذلك الاختراقات المالية، وبهذا فإن تطبيق متطلبات هذه النظم أصبح ضرورة ملحة للكثير من منظمات الأعمال، كما ويمكن تقسيم أهمية الدراسة من خلال الأهمية العلمية، والتطبيقية، ويمكن إيجازها على النحو التالي:

أ-**الأهميـــــــة العلمية**: تكمنّ الأهمية من خلال إبراز موضوع الدراسة قيد البحث، كما يمكن من خلال هذه الدراسة تسليط الضوء على الفوائد والميزات جراء تطبيق نظم المعلومات المحاسبية

المحوسبـــة، كما يمكن تحديد أهمية الدراسة من خلال تسليط الضوء حول المتغيرات المرتبطة بموضوع الدراسة والمتمثلة في تعزيز فاعلية الرقابة المحاسبية والإدارية وكذلك الضبط الداخلي.

ب- الأهمية التطبيقيـــــــة:

إذ من المتوقع أن يستفيد من هذه الدراسة متخذي القرار المدراء وكذلك العاملين في البنوك التجارية الأردنية؛ حيث يمكنّهم من التعرف على أثر نظم المعلومات المحاسبية المحوسبة على الرقابة الداخلية، وبناءاً على ذلك يمكنهم إعادة النظر بطبيعة السياسات والاستراتيجيات اللازمة لأجل تحسين وتطوير مبادئ وأسس تطبيقها، كذلك المحاسبين القانونيين فيمكنهم من خلال هذه الدراسة تحسين وتطوير أنماط عملهم، كما ويمكن للباحثين والمهتمين بموضوع الدراسة التعرف على متغيرات الدراسة ، وإجراء دراسات أخرى مرتبطة بمجتمعات وعينات مختلفة.

1-4- أهداف الدراســـة:

يتمثل الهدف الرئيسي من هذه الدراسة إلى التعرف على مدى وجود أثر لنظم المعلومات المحاسبية المحوسبة في تعزيز فاعلية الرقابة الداخلية لدى البنوك التجارية الأردنية من وجهة نظر المحاسبين القانونييـــــن، ويتفرع من الهدف الرئيسي عدة أهداف فرعية لبيان ما يلـــــــــي:

- التعرف على مدى وجود أثر لنظم المعلومات المحاسبية المحوسبة في تعزيز فاعلية الرقابة المحاسبية المحوسبة لدى البنوك التجارية الأردنية من وجهة نظر المحاسبين القانونيين.

- التعرف على مدى وجود أثر لنظم المعلومات المحاسبية المحوسبة في تعزيز فاعلية الرقابة الإدارية لدى البنوك التجارية الأردنية من وجهة نظر المحاسبين القانونيين.
- التعرف على مدى وجود أثر لنظم المعلومات المحاسبية المحوسبة في تعزيز فاعلية الضبط الداخلي لدى البنوك التجارية الأردنية من وجهة نظر المحاسبين القانونيين.
- الكشف عن مدى وجود اختلافات أو فروقات لاستجابات عينة الدراسة فيما يتعلق بتطبيق نظم المعلومات المحاسبية المحوسبـــة تُعزى للمتغيرات الديموغرافية(الخبرة).

1-5-أنموذج الــدراسة:

الشكل التالي يوضح أنموذج الــدراسة و أبعادها لقياس الأثـــــــــر ما بين متغيرات الدراسة:

الشكل رقم (1-1) : أنموذج الــدراســـــــة

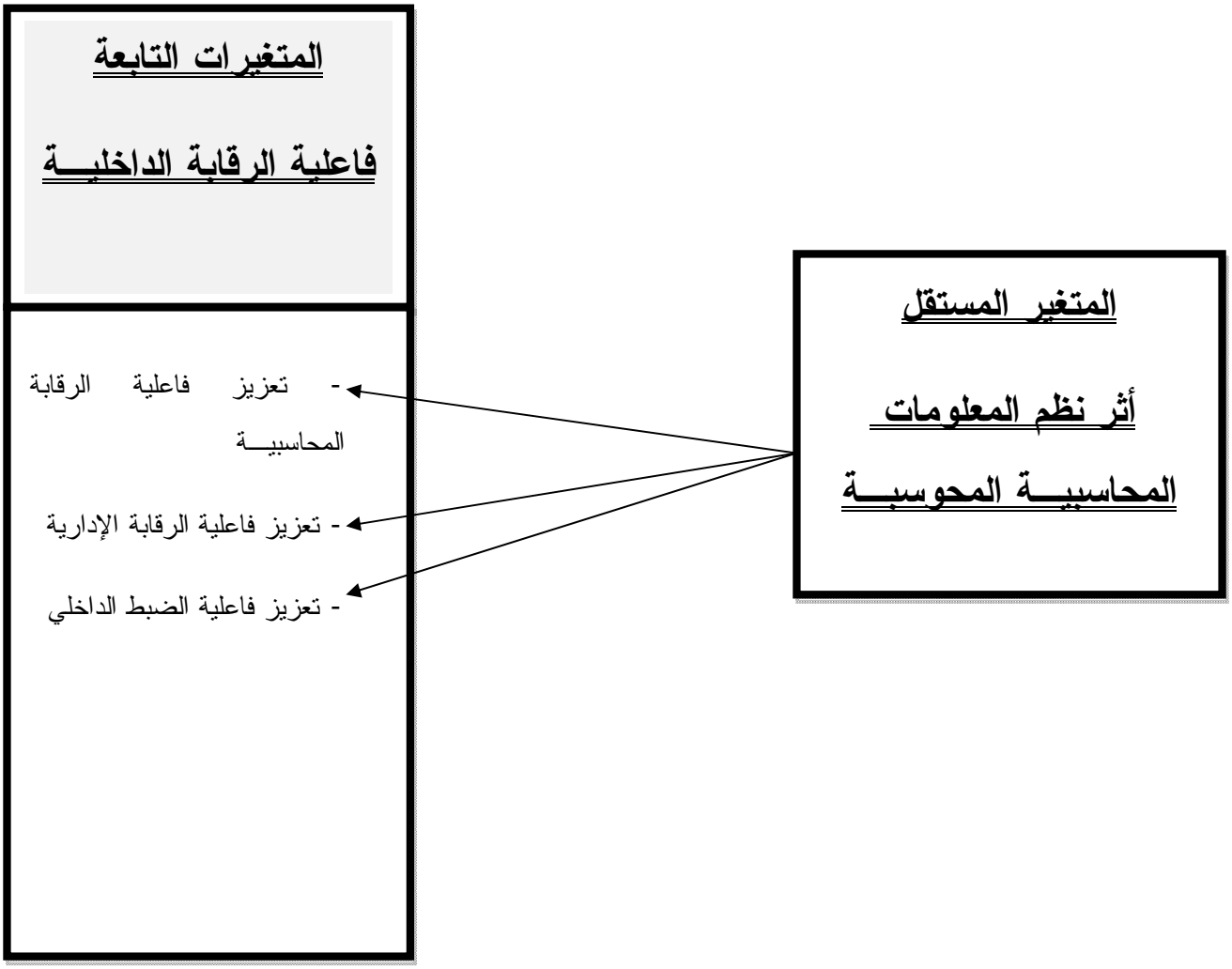

النموذج من إعداد الباحث بالاستفادة من الدراسات السابقة التالية : دراسة(القضاة، 2006)، ودراسة (سمرة وآخرون، 2019) ودراسة (زين، ودراوسي، 2019) .

(Meiryani..et..al, 2020),(Ezenwoke..et..al, 2019)

1-6-فرضيات الـــدراســـــــــــة:

سعياً لتحقيق أهداف الدراسة تم صياغة الفرضيات التاليـــة:

الفرضية الرئيسية الأولى($H0_1$):

H01: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائياً عند مستوى دلالـــة ($\alpha \leq 0.05$) لنظم المعلومات المحاسبية المحوسبة في تعزيز فاعلية الرقابة الداخلية لدى البنوك التجارية من وجهة نظر المحاسبين القانونيين الأردنيين.

وينبثق من الفرضية الرئيسية الفرضيات الفرعيـــة التاليـــــة:

الفرضية الفرعية الأولـــــــى:

H01-1: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائياً عند مستوى دلالـــة ($\alpha \leq 0.05$) لنظم المعلومات المحاسبية المحوسبة في تعزيز فاعلية الرقابة المحاسبية لدى البنوك التجارية من وجهة نظر المحاسبين القانونيين الأردنيين.

الفرضية الفرعية الثانيـــــة:

H01-2: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائياً عند مستوى دلالـــة ($\alpha \leq 0.05$) لنظم المعلومات المحاسبية المحوسبة في تعزيز فاعلية الرقابة الإدارية لدى البنوك التجارية من وجهة نظر المحاسبين القانونيين الأردنيين.

الفرضية الفرعية الثالثـــــــة:

H01-3: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائياً عند مستوى دلالـــة ($\alpha \leq 0.05$) لنظم المعلومات المحاسبية المحوسبة على تعزيز فاعلية الضبط الداخلي لدى البنوك التجارية من وجهة نظر المحاسبين القانونيين الأردنيين.

الفرضية الرئيسية الثانية:

H02: لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالـــة ($\alpha \leq 0.05$) لاستجابات عينة الدراسة فيما يتعلق بتطبيق نظم المعلومات المحاسبية المحوسبـــة تُعزى لمتغير الخبرة.

1-7-مصطلحات الدراســـــة:

نظم المعلومات المحاسبية المحوسبـــة: هـــــي مجموعـــة الأجـــزاء المترابطـــة التي تعمل مع بعضها البعض بصـــورة متفاعـــلة، لتحـــويل البيانـــات إلى معلومـــات يمـــكن استخـــدامها لمســـاندة الوظـــائف الإداريـــة: تخـــطيط، رقـــابة، اتخـــاذ قرارات، تنســـيق، والأنشطـــة التشغيلـــية في الوحـــدة الاقتصاديـــة(Moskov, 2002).

-**الرقابة الداخليـــــة**: مجموعة العمليات ، العلاقات ، الأنشطة ، الأنظمة الفرعية والقائمين على الرقابة مجتمعة معاً، لضمان الإنجاز الفعال للأهداف والغايات، ومكونات نظام الرقابة الداخلية تتمثل بثلاثة عناصر هي: بيئة الرقابة، الأنظمة اليدوية والآلية، وإجراءات الرقابة(Moskov, 2002) .

الرقابة الإداريـــــة : وهي عملية إدارية تعمل على التحقق والتأكد مما إذا كانت النشاطات التي تقوم بها المنظمة وفق الخطط والتعليمات والمبادئ المعتمدة والمبادئ الموضوعية، كما وأنهُ من خلال هذه العملية الإدارية يمكن قياس الأداء الفعلي والانحرافات عن الأداء الموضوع والقياسي، والكشف عن الأسباب المؤدية إليه، وتحاول أيضاً وضع حلول لأجل عملية الإصلاح(Meiryani,..et.al, 2020).

الرقابة المحاسبيـــة: هي عملية إدارية تهدف بشكل أساسي إلى تقييم الأداء من خلال تدقيق المعلومات والبيانات المحاسبية، ومتابعة الإجراءات والخطوات اللازمة لأجل القيام بتحقيق الأهداف المخطط لها، كذلك تهدف إلى التأكد من أن الخطط التي تمّ العمل بها تنفذ وفقاً للمعايير الموضوعة والمرسومة من قبل المنظمة(Ganyam..et..al, 2019).

الضبـــــط الداخلي : هي مجموعة من القواعد العامة التي تفرضها الإدارة لأجل تنظيم حريات العاملين العامة في المنظمة، كما وتهدف بشكل أساسي إلى ضمان سير النظام العام في المنظمة وضمان عدمّ التعدي عليه(Meiryani..et..al, 2020).

الفصـــل الثانـــــي

الإطـــار النظـــري للدراسة والدراســـات السابقـــــــــــة

يشتمل هذا الفصل على الإطار النظري للدراسة والدراسات السابقـــــة:

2-1 نظم المعلومات المحاسبية المحوسبـــــة.

2-2 الرقابة الداخليـــــة:

2-3 النوك التجارية في خدمة الاقتصاد:

2-4-الدرسات السابقة :

الفصـــل الثانـــــي

الإطـــار النظـــري للدراسة والدراســـات السابقـــــــــــة

تمهيـــــد:

يشمل هذا الفصل على الإطار النظري للدراسة وعلى مجموعة من الدراسات السابقة ذات الصلة بموضوع الدراسة باللغتين العربية والإنجليزية وفيما يلي عرضاً لأهمها:

المبحث الأول : الإطار النظري للدراســـــــــــــــة:

2-1-نظم المعلومات المحاسبية المحوسبة:

2-1-1- تمهـــــيد:

تعد أنظمة المعلومات المحاسبية المحوسبة أحد أشكال أنظمة المعلومات والتي تعتمد على الحاسوب في أداء أعمالها، وتشير إلى المكونات المادية والبرمجيات وقواعد البيانات ووسائل الاتصال وتقنيات معالجة المعلومات المطبقة في نظم المعلومات المعتمدة على الحاسب.

تعرف نظم المعلومات المحاسبية : " بانها نظام لتخزين وجمع ومعالجة البيانات المحاسبية والمحاسبية لأجل استخدامها في صناعة القرارات " . (أبو هداف، 2011)

كما وتعرف على أنها : " نظم تعمل على توفير التقارير المالية والإحصائية والتي تسهم بشكل أساسي في عملية اتخاذ القرارات ذات الطبيعة المحاسبية والإدارية.(زوينة، 2014).

كما وتعرف على أنها : " أنظمة مسوؤلة عن التقارير المحاسبية والمالية والمرتبطة بأطراف العمل سواء الداخلية أو الخارجية " .

كما وتعرف نظم المعلومات المحوسبة بأنها: "مجموعة من العناصر والمكونات المترابطة والمتفاعلة فيما بينها والمتمثلة في المكونات المادية وغير المادية والأفراد والبيانات والإجراءات، والتي تقوم بوظائف جمع وتخزين وتشغيل البيانات للحصول على المعلومات الصالحة للاستخدام للاستفادة منها في عملية اتخاذ القرارات في كافة الأنشطة والأعمال التي تقوم بها المنظمة" (إبراهيم، 2019).

2-1-2-عناصر نظم المعلومات المحاسبية المحوسبة:

تشتمل نظم المعلومات المحاسبيـــة المحوسبة على عدد من المكونات تقوم على التكامل والتبادل والتداخل من أجل تحقيق هدف مشترك ألا وهو إتاحة المعلومات وتوافرها، وتتمثل هذه المكونات في الآتي (عبيد، 2019):

1-**المكونات المادية**: تمثل المكونات المادية الأجهزة والمعدات، وتتكون أجهزة الحاسوب من وحدات مختلفة تيسر وتسهل العمل داخل المنظمة، وهي(كلبونة وآخرون، 2016):

- **وحدات الإدخال**: تعمل وحدات الإدخال على جمع البيانات ومنحها الصبغة الالكترونية لإدخالها إلى الحاسوب، وتتكون من لوحة المفاتيح، الفأرة، مشغلات الأقراص، وغيرها من الأجهزة الأخرى.

- **وحدات المعالجة المركزية**: تعمل وحدات المعالجة المركزية على معالجة البيانات وتحويلها إلى معلومات ذات فائدة، وإجراء عملية الرقابة على الأجزاء المكونة لنظام الحاسوب، وتتكون من وحدات الحساب والمنطق، المسجلات، ووحدة التحكم.
- **وحدات التخزين الرئيسة والثانوية**: تعمل وحدة التخزين الرئيسة على حفظ البيانات والمعلومات خلال عملية المعالجة وبشكل مؤقت، وتعمل وحدات التخزين الثانوية على حفظ البيانات والمعلومات غير المستخدمة خلال عملية المعالجة.
- **وحدات الإخراج**: تعمل وحدات الإخراج على تحويل البيانات الالكترونية وإخراجها من الحاسوب وعرضها على المستخدمين، وتتكون من الشاشة، الطابعة، والسماعات.
- **أجهزة الاتصالات**: تعمل أجهزة الاتصالات على مراقبة الاتصالات بين أجهزة الإدخال والإخراج ووحدة المعالجة المركزية والمستخدمين.

2-**البرمجيات**: تمثل البرمجيات سلسلة من الأوامر والتعليمات على شكل برامج وضعت من قبل المبرمجين تعمل على توجيه عمل المكونات المادية للحاسوب وتحديد الكيفية التي يتم بها معالجة البيانات للحصول على نتائج مرغوبة، وتنفذ في وحدة المعالجة المركزية، وتتكون من كافة البرامج المسؤولة عن تشغيل الأجهزة والمعدات ودعم مختلف عمليات الحاسوب وتنظمها.

3-**قواعد البيانات المشتركة**: تمثل قواعد البيانات المشتركة مجموعة من البيانات المبوبة والمترابطة والمتفاعلة فيما بينها والمخزنة بطريقة نموذجية تسهل عملية البحث وإيجاد المعلومات المطلوبة، والتي يتم السيطرة عليها والدخول لها بالاعتماد على العلاقات المنطقية التي تربطها من خلال الحاسوب.

4-**فرق الدعم الفني والمهني**: تمثل فرق الدعم الفني والمهني القوى العاملة في تكنولوجيا المعلومات، مصممي البرامج ومشغلي الأجهزة والمعدات، العاملين المتخصصين في جمع البيانات وتحليلها، وعمال صيانة الأجهزة والبرامج، وتزداد أهمية هذا العنصر بامتلاك المنظمة للكم الهائل من المعلومات اللازمة لاتخاذ قرار معين، والتي تتطلب تحويلها إلى معرفة وتحديد أماكن الاستفادة منها وتوقيتها، الأمر الذي يتم بالاعتماد على تكنولوجيا معلومات متطورة تعمل على ربط كافة إدارات وأقسام المنظمة وتكاملها.

5-**شبكات الاتصال**: تمثل شبكات الاتصال الأساليب والوسائل التي تعمل على نقل المعلومات وتبادلها بين جهات وأطراف عملية الاتصال، مما يؤدي إلى تسهيل تدفق البيانات في القنوات المختلفة وإيصالها إلى موقع معالجتها بالكم والنوع والدقة والوقت الملائم، ونقلها من أماكن وجودها إلى مواضع صنع القرارات، وتحقيق التماسك والترابط الداخلي والخارجي، والحد من الصراعات القائمة على مستوى البيئة أو المنظمة، الأمر الذي يعمل على زيادة كفاءة وسرعة التشغيل ودعم صناعة القرارات.

كما وأنه ومن وجهة نظر (إبراهيم، 2019) هناك عدة عناصره تتشابه إلى حد كبير مع عناصر نظم المعلومات، وتتمثل عناصر النظام المحاسبي في الآتي:

-**المدخلات(In put)**: تعرف المدخلات بأنها: "مجموعة من المفردات والمعطيات تصف الأحداث والموجودات التي يستقبلها النظام" ، وتمثل جميع الأحداث والمعاملات المالية التي تتم في المنظمة والموثقة بمستندات تشير إلى تاريخ حدوثها، وتعد هذه المستندات المرتكز الأهم في عملية التسجيل المحاسبي، والدليل على وقوع الأحداث الاقتصادية، وتقوم بدور هام في النظام المحاسبي فهي تعتبر

مزود النظام المحاسبي الرئيس بالبيانات الأساسية التي تدخل في عملية المعالجة، وتشكل الأساس لتحديد تدفق البيانات داخل المنظمة من خلال تحديد أماكن نشوء هذه المستندات وانتقالها وحفظها، وترشد على حركة التدفقات المادية لأصولها، وتستخدم كأداة لإثبات العمليات وتسجيلها في السجلات المحاسبية ومتابعة سير نظام العمليات والرقابة عليها والاستعانة بها في إعداد مستندات أخرى.

-**المعالجة**(processing): تتمثل بأنها سلسلة من عمليات المعالجة، المقارنة، التلخيص، التصنيف، والفرز التي تتم على البيانات المدخلة وتحويلها إلى معلومات مفيدة" ، وتهدف هذه العملية في النظام المحاسبي إلى تحويل البيانات المدخلة إلى معلومات، حيث تخضع قيود المعاملات المالية المدخلة إلى المعالجة والتسجيل والتبويب والتلخيص، وتتضمن تلك العملية استخدام الدفاتر اليومية والسجلات الأخرى من أجل التحقق من تسجيل دائم ومتسلسل زمنياً لمدخلات النظام، وهذه الدفاتر والسجلات معروفة محاسبياً وهي إلزامية يقع على عاتق الوحدة المحاسبية إمساكها عند تنظيم عملياتها، ويمتلك كل نظام محاسبي دليل حسابات يقوم بوظيفة تنظيم تدفق المعلومات المحاسبية، كما وتتضمن أنشطة المعالجة عمليات إضافية حيث يتم إدارة البيانات من خلال وظيفة التخزين، التحديث، الاستدعاء، والتحكم والسيطرة .

-**المخرجات(Out put)**: تمثل المخرجات المنتج النهائي للنظام المحاسبي، وتعرف بأنها: "المعلومات التي تقدم للمستفيدين منها على هيئة أشكال مختلفة، وتتمثل هذه الأشكال في التقارير والقوائم المحاسبية التي ينتجها ذلك النظام لاستخدامها داخل المنظمة بهدف التخطيط والمتابعة والرقابة واتخاذ القرارات أو تقديمها للمستفيدين منها من خارج المنظمة، وتعد التقارير المحاسبية الأكثر شيوعاً لعرض مخرجات النظام المحاسبي للمستفيدين من داخل المنظمة وخارجها، حيث تقدم

هذه التقارير المحاسبية المعلومات المحاسبية المعالجة على هيئة قوائم مالية وتقارير أخرى تهدف إلى تزويد الأطراف ذات العلاقة بالمعلومات المحاسبية التي يحتاجونها.

-**التغذية العكسية**(feedback): تهدف عملية التغذية العكسية إلى قياس رد فعل المتعاملين مع المنظمة على عمل النظام المحاسبي، فهي تعد عملية أساسية لنجاحه ونموه، وتوفير أداة إرشادية لأنشطة النظام، وتقويم نتائج عمله، وتصحيح الانحرافات في أهدافه.

2-1-3-مفهوم نظم المعلومات المحاسبيـــــــــــة المحوسبـــة:

تعدَّ نظم المعلومات المحاسبية المحوسبة أحد المكونات الأساسية للتنظيم الإداري في المنظمة والتي تختص بتحسين كفاءة وفعالية الإدارات التي تتكون منها المنظمة، وخاصة تلك المتعلقة بالعمليات المالية التي تقوم بها، حيث تمثل جسراً يربط بين العديد من الإجراءات والعمليات المتناغمة والمتفاعلة فيما بينها بهدف إتمام الأعمال التي تقوم بها المنظمة والمساهمة في عمليات التدقيق والرقابة ، كما أنها تعد من أدوات القياس والتقييم عن الأنشطة التي تقوم بها المنشآت وتحديد ربحيتها(الزعانين، 2007) .

كما وتعرف نظم المعلومات المحاسبية المحوسبـــة بأنها جملة من المكونات والعناصر المتفاعلة والمترابطة، فيما بينها والتي تتجسد بالمكونات المادية وغير المادية والأفراد والبيانات والإجراءات، والتي تقوم بوظائف جمع وتخزين وتشغيل البيانات للحصول على المعلومات الصالحة

للاستخدام للاستفادة منها في عملية اتخاذ القرارات في كافة الأنشطة والأعمال التي تقوم بها المنظمة(إبراهيم، 2019).

هذا ودعتّ حاجة المنشآت المتزايدة للمعلومات المحاسبية بكم هائل إلى بناء نظم معلومات محاسبية محوسبة وفق مواصفات ومقاييس محددة للتحكم في تلك المعلومات المحاسبية المتدفقة إلى إدارات المنظمة وفرض ضوابط رقابية عليها بحيث تضمن للمنشأة الحصول على كم هائل من المعلومات المحاسبية المحوسبـــة على درجة كبيرة من الملاءمة والموثوقية، تعتمد عليها في اتخاذ القرارات الملائمة، مما يزيد من قدرتها التنافسية.

كما وعرفت نظم المعلومات المحاسبية المحوسبة بأنها: "أحد أشكال أنظمة المعلومات التي تعتمد على الحاسوب، والتي تقوم بوظيفة تجميع البيانات المرتبطة بالعمليات المالية للمنشأة من مصادرها المختلفة، وتعريضها لعمليات المعالجة للوصول إلى المعلومات وتخزينها بهدف الاستفادة منها وقت الحاجة لها".(الدهراوي وآخرون، 2010) وعرفت بأنها: "نظام مادي ملموس، يختص بالمعلومات المالية المتعلقة بها، ويؤدي كافة الوظائف التي تقوم بها نظم المعلومات في المنظمة من عمليات جمع وتبويب ومعالجة وتحليل وتوصيل لتلك البيانات وتقديمها للمعنيين بها من داخل المنظمة أو من خارجها لاتخاذ القرارات المناسبة"، كما عرفت بأنها: "أحد أنظمة المعلومات التي تستند عليها المنظمة في تقديم المعلومات المالية الملائمة لأصحاب العلاقة والاختصاص لدعم عمليات التخطيط والرقابة واتخاذ القرارات المناسبة، وتتكون من مجموعة من الإمكانات المادية والبشرية المسؤولة عن تقديم المعلومات ذات الطبيعة المالية وإنتاج المعلومات من العمليات التشغيلية للبيانات الأولية،

والتي تقوم بتجميع وتوصيل وتحليل ومعالجة كافة المعلومات المالية الملائمة إلى الأطراف المرتبطة بها"(سعد وآخرون، 2017).

2-1-4-أهداف نظم المعلومات المحاسبيـــــــــــــــــة المحوسبـــة:

تتمثل مهمة نظم المعلومات المحاسبية المحوسبة الرئيسة في توفير البيانات والمعلومات الضرورية وعرضها على المنتفعين منها لاتخاذ القرارات المناسبة وتأمين الحماية على معلوماتها للحد من المخاطر التي تعيق تحقيق أهداف النظام ، وتسعى نظم المعلومات المحاسبية المحوسبة إلى تحقيق الأهداف الآتية(سعد وآخرون، 2017):

- جمع البيانات المتعلقة بنشاطات المنظمة ونتائج أعمالها والمركز المالي ضمن فترة زمنية محددة، وتخزينها للاستفادة منها.
- معالجة تلك البيانات محاسبياً وتقديمها للإدارة من أجل الاستفادة منها في عمليات التخطيط والرقابة وتقييم الأداء ودعم اتخاذ القرارات والاستعانة بها في كافة العمليات المختلفة.
- توفير الرقابة اللازمة لحماية البيانات والأصول ذات العلاقة بها ومتابعة ومراقبة نشاط الإدارة والعاملين بها وتقييم كفاءتها في تنفيذ أنشطتها وتحقيق أهدافها .
- إعداد التقارير والقوائم المحاسبية الضرورية لتحقيق أهداف المنظمة.

وبهذا يرى الباحث بأن مهمة نظم المعلومات المحاسبية المحوسبة الأساسية هي جمع البيانات والمعلومات لأجل مهمة أساسية ألا وهي اتخاذ القرارات، إذ أن القيام باتخاذ القرارات بناءاً على معلومات وبيانات تكون بالأغلب صائبة ودقيقة.

كما تقدم نظم المعلومات المحاسبية المحوسبة بيانات ومعلومات على مستوى عالٍ من الأهمية في مجال التخطيط والرقابة واتخاذ القرارات، ولكي تستفيد الجهات ذات العلاقة من تلك المعلومات يجب أن تتصف بالدقة والملاءمة والموثوقية، الأمر الذي أوجب ضرورة اعتماد تلك الأنظمة على التقنيات الحديثة، وذلك لما توفره من سرعة ودقة في نقل تلك البيانات ومعالجتها، والاستعانة بها في عملية صنع القرارات. ويمتلك نظام المعلومات المحاسبي الذي يعتمد على الحاسب الآلي عدداً من الصفات جعلته ينتقل إلى مرحلة متطورة من نظم المعلومات، ومنها (Ganyam, And Ivungu, 2019):

- تهتم نظم المعلومات المحاسبية المحوسبة بمعالجة البيانات المالية لتقديمها للجهات المستفيدة.
- ارتباطه ببقية أجزاء نظام المعلومات الإدارية التي تمتلكها المنظمة، حيث أن معظم البيانات المحاسبية تنتج ضمن تلك الأنظمة والاعتماد عليها إلى جانب نظام المعلومات المحاسبي في اتخاذ القرارات.
- سهولة استخدام الإدارات والأقسام المالية والحسابات ومصممي البرامج التي يقوم عليها النظام المحاسبي المحوسب وتعددها مما يتيح فرصة الاختيار بينها حسب الحاجة إليها.
- تصنيف معلومات النظام المحاسبي تبعاً لوجهات النظر والاعتماد عليها في اتخاذ القرارات.

2-1-5-مميزات نظم المعلومات المحاسبيـــــة المحوسبــة:

تمتلك نظم المعلومات المحاسبية عدداً من المميزات التي تجعلها تنفرد عن غيرها من نظم المعلومات الإدارية الأخرى، ومنها (سعد وآخرون ، 2017) :

- يعد نظام المعلومات المحاسبي أحد أفرع نظم المعلومات الإدارية، ويمثل الركيزة الأساسية والمهمة لنظم المعلومات الأخرى وباقي أفرع نظم المعلومات الإدارية.
- يقدم صورة واضحة ودقيقة وشاملة للإدارة والجهات المعنية عن المنظمة من خلال التقارير المالية التي يمكن استخلاصها من هذه النظم.
- يهتم بقياس المعلومات المحاسبية التاريخية، الحالية المتعلقة بالعمليات المالية في المنظمة، والمستقبلية المتعلقة بالتخطيط وحل المشكلات.
- يساهم في تقديم المعلومات المالية والإدارية.
- يساهم في إعداد القوائم والتقارير المالية للأطراف والجهات المعنية بها من داخل المنظمة وخارجها.
- يرتبط مع نظم المعلومات الأخرى باستخدام مجموعة من القنوات التي تعتبر حلقة الوصل بين مصادر الحصول على المعلومات ومستخدميها.

وبهذا يرى الباحث بأن نظم المعلومات المحاسبية المحوسبة تسهم بعملية صناعة القرارات للمنظمة، لما لها من دور كبير في إعداد القوائم والتقارير المالية.

2-1-6-أساليب الرقابة العامة على نظم المعلومات المحاسبية المحوسبـــة:

إن اهتمام المنشآت بنظم المعلومات لديها نابع من الاهتمام المتزايد بالمعلومات التي تقدمها تلك النظم ودورها في تحقيق أهداف المنظمة، ولهذا وجب على تلك المنشآت فرض مجموعة من الأساليب والإجراءات الرقابية ذات الطابع الإداري والتنظيمي على إدارة نظم المعلومات، وتحديد مجموعة من المعايير والتوجيهات على كافة الوظائف التي تقوم بها تلك النظم للحصول على معلومات على درجة كبيرة من الملاءمة والموثوقية يمكن الاعتماد عليها في اتخاذ القرارات المناسبة وخاصة بعد تزايد جرائم الحاسوب وانتشار حالات اختراق أنظمة المعلومات . وتتمثل أساليب الرقابة العامة فيما يأتي (القضاة، 2017) :

- **أساليب الرقابة العامة التنظيمية**: تركز هذه الأساليب على تحديد الوظائف والواجبات التي تقوم بها إدارة نظم المعلومات وتمييزها عن الوظائف والواجبات التي تقوم بها باقي الإدارات المرتبطة بها والمستفيدة منها، كما وتركز على تحديد المسؤوليات الواقعة على وحدة الحاسوب في المنظمة بهدف الحد من حالات الغش والاحتيال.
- **أساليب الرقابة العامة على الوصول**: تركز هذه الأساليب على منع واكتشاف الأخطاء والمخالفات التي تحدث نتيجة لمحاولات اقتحام أجهزة الحاسوب والدخول غير المرخص لبيانات النظام بهدف حماية تلك الأجهزة والبيانات من حالات الاختراق ومنح الصلاحيات للأفراد المخول لهم الوصول إلى الأجهزة والبرمجيات بما يتلاءم مع طبيعة أعمالهم الوظيفية وحجمها ضمن أوقات العمل الرسمي.

- **أساليب الرقابة العامة على أمن وحماية الملفات**: تركز هذه الأساليب توفير الحماية لمكونات النظام المادية والمنطقية من حالات الاختراق والسرقة للبيانات، وإجراء عمليات صيانة دورية للأجهزة، وحفظ الملفات في مواقع آمنة ومناسبة، وتوفير مواقع تشغيل بديلة في الحالات الطارئة وإجراء اختبارات دورية عليها .
- **أساليب الرقابة العامة على توثيق النظام وتطويره**: تركز هذه الأساليب على توثيق نظم المعلومات والإجراءات العملية للمستخدم النهائي، وتوصيف مكوناتها المادية والمنطقية.

ثانيـــاً:

2-2-الرقابة الداخـــلية :

2-2-1-تمهيـــد:

منذ بدايات نشأة الرقابة الداخلية كان الهدف من الرقابة هو التأكد من خلو القوائم المالية من التلاعب والغش والخطأ ، ومع تطور الرقابة الداخلية وتطور الأنظمة المحاسبية المحوسبة، أمكن الحصول على معلومات محاسبية ذات جودة عالية وموثوقية يتم الاستناد بها في اتخاذ القرارات السليمة، ومن خلال العرض الآتي تمّ التعرض لمفهومها وأهدافها وأهميتها ومبادئها.

2-2-2-مفهوم نظام الرقابة الداخلية

تعرف الرقابة على أنها مجموعة من الإجراءات والقواعد التي تهدف إلى التحقق من تشغيل النظام وفق الخطط والسياسات الموضوعة عند تصميمه"، وتمثل هذه العملية كافة الخطط التنظيمية والأساليب والإجراءات والمقاييس المتناسقة التي تقوم بها المنظمة لحماية أصولها وضبط المصداقية في بياناتها المحاسبية وزيادة كفاءتها الإنتاجية والتحفيز على الالتزام بالسياسات الإدارية الموضوعة مسبقاً، وتجرى عملية الرقابة على كل من المدخلات وعمليات المعالجة، وتهدف إلى ترجمة أهداف المنظمة إلى مجموعة من السياسات والخطط والإجراءات المتكاملة وإصدارها على شكل قرارات وتعليمات إلى منفذيها، كذلك تقوم بتقديم بيانات ومعلومات واضحة وبينة بالشكل والوقت المناسب تعكس واقعها الفعلي، حماية أصولها من الخسائر الناتجة عن الخطأ أو حالات الغش في الأمور غير

المرغوب فيها، وتجنب أوجه الإسراف والقصور والتبذير في استخدام مواردها المتاحة وتحقيق أهدافها بأقل التكاليف(خمقاني، 2014).

كما وأنه وبعد الانهيارات التي حدثت في الدول الرأسمالية العالمية شكل المعهد الامريكي للمحاسبيين القانونيين لجنة دعم المنظمات المعروفة باسم(COSO) Committee of sponsoring Organization، وقامت هذه اللجنة بدراسة التقارير المالية لمنظمات الأعمال المالية الأمريكية وتحديد أسبابها وتقديم التوصيات اللازمة ، وقد أصدرت (COSO) عام 1992 أطاراً متكامل الهيكل للرقابة الداخلية، متضمنا تعريف الرقابة ومقوماتها وأهدافها ، **حيث عرفت الرقابة الداخلية بأنها** : العملية التي تتأثر بمجلس ادارة الوحدة الاقتصادية والأشخاص الآخرين، والتي تصمم لتوفير تأكيد معقول فيما يتعلق بتحقيق الأهداف الرئيسية للرقابة (السبوع ,2011) .

وكما عرفت الرقابة الداخلية أيضا أنها جميع الانشطة المالية والتشغيلية وأنظمة التحكم الاخرى التي تنفذ من قبل وحدات التحكم والتي تنطوي على مراقبة مستقلة التقييم وتقديم التقارير في الوقت المناسب لمستويات الادارة وبشكل منظم من أجل ضمان أن جميع أنشطة البنك يتم تنفيذها وفقاً للسياسات الحالية والاساليب والتعليمات. (Arif,numan,2012).

وقد عرفت المنظمة الوطنية لمحافظي الحسابات بفرنسا أن نظام الرقابة الداخلي مكون من مجموعة من الاجراءات المرتبطة بالرقابة المحاسبية؛ والتي تقوم الادارة بتعرفيها وتطبيقها وحراستها تحت مسؤوليتها من أجل التحقق من حماية الاصول ، ومصداقية وصحة التسجيلات المحاسبية والحسابات السنوية الناتجة عنها ، والتيسير المنتظم ونجاح عمليات المؤسسة وتطابق قراراتها مع سياسة الادارة.(خمقاني، 2014) .

وعرفت الرقابة الداخلية بأنها عبارة عن خطة تضعها الادارة من أجل حماية أصولها من السرقة والضياع وكذلك تطبيق كافة الاجراءات والسياسات الموضوعة للوصول إلى أهدافها.(الياس ,2017)

وعرف(القضاة ,2017) الرقابة الداخلية بأنها هي مجموعة الطرق والوسائل والاجراءات التي تتبناها أدارة المؤسسة والهدف منها حماية الاصول من السرقة والتلاعب والاختلاس وسوء الاستخدام ، والتأكد من دقة وصحة البيانات المحاسبة ومدى امكانية الاعتماد عليها .

وعرفت الرقابة الداخلية هي عملية يمارسها العامل البشري على كافة المستويات داخل المنشأة ، تتمثل بالإجراءات والوسائل التي تتخذها الادارة (في كافة مستويتها) من أجل تحقيق أهداف المؤسسة والالتزام بالمبادئ والمعايير المتبعة ، بأقل تكلفة وتحقيق اعلى ربح ممكن.

ويرى الباحث أن الرقابة الداخلية تتمثل بأنها مجموعة من الأساليب والطرق والاجراءات التي تضعها أداره المؤسسة من أجل ضمان تحقيق الاهداف بكفاءة وفعالية وتمييز المخاطر وكيفية الحد منها من خلال الالتزام بالتعليمات والسياسات واللوائح.

2-2-3-أهداف نظام الرقابة الداخلية

ان هدف الرقابة الداخلية هو تحقيق أهداف المنشاة الاستراتيجية وحماية كافة الاصول بكل أنواعها، وبالتالي تسعى المنشأة على إبراز دور الرقابة الداخلية وتفعيله للوصول إلى الغاية المرجوة، وبالتالي الوصول إلى الأهداف التالية(القضاة,2017):

1- حماية أصول المنشاة من الاختلاس والتلاعب.

2- التأكد من دقة البيانات المحاسبية لكي يتم الاعتماد عليها في السياسات والقرارات.

3- زيادة الكفاءة الانتاجية.

4- تحفيز وتشجيع العاملين الالتزام بإنجاز القرارات الادارية بالمنشأة.

كما ذكر (الدوغجي ، 2013)الاختلاف في الأهداف من نظام الرقابة الداخلية من منشأة إلى منشأة أخرى، ومن فترة إلى أخرى، لأن ذلك مرتبط بطبيعة الأهداف الخاصة بنفس المنشاة,

2-2-4-أهمية الرقابة الداخلية

يعتبر بعض المختصين أن نظام الرقابة الداخلية هي وظيفة تقوم بها السلطة المختصة بهدف التحقق من سير العمل وفقاً للأهداف المخططة بكفاءة وفي الوقت المحدد لها . ويعتبر وسيلة للدفاع عن مصالح المساهمين ، ويوفر الحماية لإنتاج المعلومات . وهو يساهم في اكتشاف الأخطاء والانحرافات في الأداء .

يعتبر نظام الرقابة الداخلية أداة مهمة للإدارة تمكنها من التأكد من سلامة تنفيذ السياسات المالية المخطط لها ، وبالتالي تحقيق اهدافها المتعلقة بمصداقية و دقة التقارير المالية وعدالة القوائم المالية ، وكذلك حماية موجودات المنشأة من التلاعب والاختلاس ، اذا يتطلب من الادارة العمل على معرفة نقاط الضعف ومعالجتها وتصحيحها وذلك من خلال تقسيم النظام . وقد اصبحت الرقابة الداخليـــة مجالاً خصباً لأبحاث ودراسات الكثير من المختصين والدارسين . وذلك لأهميتها في الكشف عن نقاط الضعف في العمليات الادارية وكذلك الاشخاص المسؤولين عن عمل هذه العمليات مما يساهم في تصحيح الاخطاء والانحرافات أثناء عملية تنفيذ الخطط (Ayyash,2017).

كما وتطورت الرقابة الداخلية عبر السنوات حتى وصلنا إلى المفهوم الحديث ففرضت معظم البلدان نظام رقابة داخلي خاص بها في كل مؤسسة وتكمن اهمية الرقابة الداخلية التي تخدم الكيانات العديدة في :

1- الكشف ومنع الاحتيال .

2- اختبار الرقابة الداخلية والمراقبة و الامتثال للمؤسسات والتنظيم الحكومي.

ويرى (الجابري ,2014) ان الاهمية تكمن :

1- وجود نظام محكم .

2- اعتماد المدقق الخارجي.

ويرى (الشنطي ,2013) من الاسباب التي ساعدت على زيادة أهمية الرقابة الداخلية ، كبر حجم المشروعات وتعدد عملياتها وتعقيدها إلى حد أصبح من الصعب على أدارة الشركة التعرف على أوجه نشاطاتها ونتائج أعمالها عن طريق الاتصال الشخصي ، واضطرار الادارة إلى تفويض المسؤوليات إلى بعض الادارات الفرعية بالمشروع وحاجة الادارة إلى بيانات دورية ودقيقة وحاجة أدارة المشروع وصيانة اموال المشروع وحاجة الجهات الحكومية وغيرها إلى بيانات دقيقة وتطور اجراءات التدقيق.

وأيضاً يرى (كلبونة، 2011) ان للرقابة دور كبير من حيث خطواتها وتداخلها مع الوظائف الادارية الاخرى كالتخطيط والتنظيم والتوجيه ولكن هذا الدور يعتمد على عناصر معينة، يمكن تبيانها على النحو الآتـــــي:

1- وضع المعايير

2- القيام بالمقارنة

3- تقييم النتائج

4- القيام بالعمل التصحيحي

2-2-5-مبادئ أنظمة الرقابة الداخلية

تختلف الأنشطة والتنظيمات والإجراءات وطرق العمل المستعملة من مؤسسة لأخرى , ولذلك فإنه توجد بعض المبادئ العامة التي تؤدي تطبيقها إلى الوصول لرقابة داخلية ذات جودة كافية , وتتمثل هذه المبادئ بما يلـــــي(سمرة وآخرون، 2019):

1- **مبدأ التنظيم** : حتى تكون الرقابة الداخلية مرضية , لابد من توفر بعض الخصائص في تنظيم المؤسسة , ومن أهمها :

- تنظيم مسبق
- تنظيم قابل للتحقق والتصحيح.
- تنظيم يستوجب فصلا مناسبا للوظائف.

2- **مبدأ الدمج** : تدمج الرقابة الداخلية في هيكل المنظمة، وفي إجراءات المنظمة كذلك ، كما ويجب أن تستدرك هذه الاخيرة الخطوات التالية لمعالجة كل عملية , حيث تتمثل هذه الخطوات في كل من : التحضير , التصريح والمراقبة.

3- **مبدأ الاستمرار** : حتى يضمن البنك بقاءه واستمرار نشاطه لابد من الاخذ بعين الاعتبار حاجات تطور البنك والذي يجب أن يكون قادرا على التنويع والتجديد باستمرار للتكيف مع محيطه , كما يجب أن يكون التنظيم محمياً ضد التشوهات والانحرافات الناتجة عن الضغوطات الداخلية أو الخارجية , والملل المتولد عن الروتين.

4- **مبدأ الشمولية** : حيث تطبق الرقابة الداخلية على كل ممتلكات البنك , كما تخص كل المعلومات وكل الاشخاص المتواجدين في كل وقت وفي كل مكان , فلا يوجد هناك أشخاص أصحاب امتياز أو مستثنيين , مجالات محجوزة أو محظورة , مؤسسات مستثنية أو منسية.

5- **مبدأ الاستقلالية** : حيث يجب الوصول إلى أهداف الرقابة الداخلية بصرف النظر عن طرق وأساليب ووسائل البنك.

6- **مبدأ الإعلام** : إن الحصول على معلومات ذات جودة يعتبر احد أهداف الرقابة الداخلية , غير ان المعلومات في حد ذاتها تمثل وسيلة لهذه الرقابة، لذلك يجب أن تستجيب هذه المعلومات إلى بعض الميزات كالملائمة والمنفعة والموضوعية والقابلية للتبليغ والفحص.

7- **مبدأ التناسق** : يقتضي هذا المبدأ تطابق نظام الرقابة الداخلية مع صفات البنك ومحيطه.

2-2-6-وظائف الرقابة الداخليـــة:

أن الرقابة هي مفهوم إداري، بمعنى أنها عنصر من عناصر نشاط الإدارة، ويمكن تقسيم هذا النشاط إلى أربعة وظائف ، ألا وهـــــي(سمرة وآخرون، 2019):

التخطيط Planning :ويشمل تحديد الأهداف ورسم السياسات وإقرار الإجراءات ووضع البرامج الزمنية والخطط.

التنظيم(Organization): ويشمل تصميم الهيكل التنظيمي وتنمية الهيئة الإدارية.

التوجيه(Routing): يشمل إرشاد المرؤوسين في تنفيذهم للأعمال ورفع روحهم المعنوية.

الرقابة(Control) : وتتيح الرقابة التأكد من أن العمل الذي يتم، يطابق ما يتوقع أن يكون عليه وهي تشمل تحديد معايير رقابية، قياس النتائج لمعرفة أي خروج عن المتوقع والتعرف على أسبابه والعمل على تصحيحه.

وفيما يتعلق بالرقابة الداخلية فإنها تمثل كافة الأجهزة والوحدات والجهات التي تقع على مسؤوليتها المحافظة على المنظمة من المخاطر، وهي بذلك تعمل على مراقبة مجلس الإدارة وتشرف على المدراء ، وكذلك تشرف على التوظيف والميزانيات وكذلك لها سلطة باتخاذ القرارات، كما تقوم بوضع لوائح وقوانين من المفروض على الموظفين الالتزام بها، وبهذا فإن أي تجاوز لهذه القوانين تعرض الموظف للمسائلة القانونية.

كما وتولي الرقابة الداخلية اهتماما بمتابعة الخطط عند تنفيذها اولا بأول ، وذلك بهدف معرفة الاخطاء والانحرافات والعثرات التي حصلت عند التنفيذ والعمل على معالجتها في الوقت المناسب واتخاذ الإجراءات التصحيحية بحال وجود أخطاء، مما يضمن سلامة المركز المالي للدوائر العامة ويؤدي إلى تحقيق التوازن والمحافظة على المركز المالي(سمرة وآخرون، 2019).

2-2-7-مقومات وخصائص نظام الرقابة الداخلية

2-2-7-1-مقومات نظام الرقابة الداخلية :

هناك مجموعة من المقومات والركائز التي يُبنى عليها نظام الرقابة الداخلية والتي من خلالها يمكن تحقيق الأهداف التي حددت ووضعت من أجله (بلال , 2015):

1- **مقومات أدارية وتتضمن** :

أ- نظام محاسبي سليم.

ب- الوسائل الالية الالكترونية المستعملة.

ج- الجرد الفعلي للأصول

د- الموازنات التخطيطية.

هـ- نظام التكاليف المعيارية والتكاليف على اساس الانشطة.

2- **مقومات محاسبية وتتضمن** :

أ- هيكل تنظيمي كفء.

ب- كفاءة الموظفين

ج- مستويات ومعايير مناسبة

د- وجود قسم التدقيق الداخلي

هـ- سياسات وإجراءات حماية الاصول.

ويرى (الوردات، 2016) المقومات اللازمة لنظام الرقابة الداخلية كالاتي :

1- **هيكل تنظيم كفء** : أن وجود هيكل تنظيمي كفء يؤدي إلى نظام رقابة فعال كونه يحدد المسؤوليات بدقة ، وتعتبر عملية فصل المسؤوليات الوظيفية مهم للحماية من الاخطاء سواء

كانت متعمدة أو غير متعمدة وأن الهيكل التنظيمي هذا يتناسب مع حجم المنشأة وطبيعة النشاط القائم فيها.

2- **نظام محاسبي سليم** : هو وجود علاقة تكاملية بين النظام المحاسبي لدى المنشأة ونظام الرقابة الداخلية حيث يوفر النظام المحاسبي السليم الحماية اللازمة لأصول والسجلات من التلف والضياع . باعتبار ان اهتمام المنشأة يتركز على التقارير والبيانات المعدة لمعرفة الاداء الملائم والغير ملاءم.

3- **الضبط الداخلي** : نظام يهدف إلى تدقيق العمليات المحاسبية والمالية لتحقيق أهداف الادارة وله أثر فعال في وجود نظام رقابة داخلية فعال ، ويقوم الضبط بعدة أعمال تساعد على منع الاخطاء والغش واكتشافها ، كفصل الادارات لمنع تعارضها، وتحديد الاختصاصات على مستوى الافراد داخل الاقسام والادارة الفرعية، وتحديد الاجراءات التفصيلية للعمليات التي تقوم المنشأة بتنفيذها ، ومبادلة الواجبات للعامل بما لا يتعارض مع مصلحة العمل وكفاءة العامل واختصاصه.

4- **كفاءة الموظفين** : يعتمد نظام الرقابة الداخلية على كفاءة الموظفين ووضع الموظف المناسب في المكان المناسب ، يتم الأخذ بعيــن الاعتبار الموظفين ذوي الكفاءة والخبرة في نجاح وسير نظام الرقابة الداخلية وتحقيق أهداف المؤسسة.

5- **المتابعة والالتزام بنظام الرقابة الداخلية** : تتمثل بوضع اجراءات من قبل المنشأة لتبين مدى التزام الموظفين بمواصفات وتعليمات نظام الرقابة الداخلية. وهذا غالبا ما نجده في المنشآت كبيرة الحجم يكون لديها ادارة خاضعة بمتابعة الالتزام بنظام الرقابة الداخلية.

6- **حماية الاصول** : توفير الحماية اللازمة للأصول والسجلات من التلف والضياع والاختلاس مما ينعكس على طبيعة المعلومات والتقارير ودرجة صحتها مع توفير سياسة سليمة للحماية المادية للأصول.

2-2-7-2-**خصائص نظام الرقابة الداخلية** :

ذكر (حمدان , 2017) أهم الخصائص التي يمتاز بها نظام الرقابة الداخلية السليم كالاتي:

1- **الفصل بين اختصاصات ومسؤوليات الموظفين** : وهي من أحد اهم الضوابط الرقابية في سلامة نظام الرقابة الداخلية وقوتها وهي تلك الوظائف التي تضع مسؤولا معينا في مركز يسمح له بارتكاب أخطاء متعمدة أو غش, وتتمثل الوظائف التي يتعين الفصل بينها في وظائف شراء الاصول والرواتب وغيرها من تسجيل وتبويب من الوظائف التي تتعامل مع النقد.

2- **وضوح خطوط السلطة والمسؤولية** : أن أي شخص مهما بلغت قدراته وطاقاته وإمكانياته لا يستطيع القيام بمجموعة أعمال لوحده بدرجة عالية من الاتقان وخصوصاً إذا تعلق هذا العمل بمؤسسات واسعة ومنتشرة , فمن خلال تفويض السلطة والمسؤولية يستطيع المدير الاتي :

- توزيع المسؤوليات : مما يساعد ذلك في اكتشاف المواهب المتعددة وإتاحة الفرص للابتكار.
- تخفيض التكاليف المادية والمعنوية والمساعدة أيضاً في سرعة إنجاز العمل.
- يستطيع تهيئة الفرص أمام الذين يتهيئون للقيادة في المستقبل ويعزز روح المسؤولية .

3- **كفاءة الموظفين** : العمل الدؤوب لرفع كفاءة العاملين في قطاع البنوك والمشرفين على تنفيذ البرامج والانشطة والسعي الحثيث على تأسيس وحدات تدريبية خاصة بكل قسم منه , لذلك يعتمد سلامة تنفيذ أي نظام على مقدرة الاشخاص الذين يتولون تنفيذ هذا النظام.

4- **سلامة السجلات وإجراءات التصديق على العمليات** : يعتبر نظام المعلومات المحاسبية السليم أحد أهم المقومات الاساسية لنظام الرقابة الداخلية الفعال , فنظام المعلومات المحاسبية الذي يعمل وفق طرق واضحة منصوص عليها قانونيا وتستجيب إلى وضعية وطبيعة نشاط المؤسسة ضمن نمط المعالجة الالية المتحكم فيها , ويعتمد على مجموعة متكاملة من السجلات والدفاتر المحاسبية ودليل الحسابات يراعي في تصميمه وسهولة اعداد القوائم المالية بأقل جهد ممكن .

5- **حفظ وحماية الاصول والسجلات** : من اهم اهداف نظام الرقابة الداخلية هو حفظ وحماية أصول المؤسسة من خلال فرض حماية مادية ومحاسبية لجميع عناصر الاصول من تسجيل وتبويب وادخالها في الانظمة الالية وتنظيمها في الدفاتر المحاسبية ومن خلال اعتماد طرق محاسبية واضحة وسليمة وكذلك وضع قرارات وإجراءات داعمة لأمن وحسن استعمال هذه الاصول , كما أن احترام المبادئ المحاسبية المتفق عليها والقواعد الداخلية للمؤسسة هو أمر ضروري من أجل تقديم المعلومات المحاسبية الدقيقة التي يعتمد عليها في اتخاذ القرارات من قبل أدارة المؤسسة.

6- **وجود إدارة سليمة للتدقيق الداخلي** : يساعد وجود إدارة سليمة للتدقيق الداخلي في تحقيق أقصى فعالية لوسائل الرقابة الداخلية نظرا لما ينتج عنها من كشف لأي انحرافات أو

اختلافات وفحص أسبابها ويجب أن تكون إدارة التدقيق الداخلي متحررة من نفوذ أي قسم أو دائرة من إدارات المؤسسة حتى تستطيع أن تؤدي مهمتها بدقة ودون تحيز.

7- **وجود خطة تنظيمية دقيقة** : يجب وضع خطة تنظيمية دقيقة يراعي فيها تقسيم المؤسسة إلى إدارات رئيسية وإدارات ملائمة وذلك حسب الانشطة التي تقوم بها طبقا لأهدافها وتحديد مسؤوليات كل إدارة من هذه الادارات بدقة ووضوح وبيان السلطة الممنوحة لكل إدارة للقيام بمسؤولياتها والتنسيق العام بين نشاطات تلك الادارات ومن الضروري أن تتصف الخطة التنظيمية بما يأتي :

أ- البساطة والوضوح حتى يمكن فهم ما تتضمنه بدقة دون أي خطأ.

ب- المرونة حتى تستطيع أن تقابل أية تطورات مستقبلية.

ج- أن يتم توثيق الخطة التنظيمية في دليل مطبوع تصدره إدارة المؤسسة ويطلق عليه دليل التنظيم أو الخريطة التنظيمية .

2-2-8-أنواع ووظائف نظام الرقابة الداخلية

2-2-8-1-أنواع نظام الرقابة الداخلية :

أن نظام الرقابة الداخلية شأنه شأن أي نظام يتكون من مجموعة من الانظمة الفرعية ذات العلاقات المتداخلة فيما بينها والتي تكملّ أحدهما الاخرى لتحقيق أهداف الوحدة الاقتصادية ، وقد تم تقسيم نظام الرقابة الداخلية كما ذكرها (لضن، 2016) :

أ- **الرقابة الادارية** : وهي تشمل خطة تنظيمية وكذلك وسائل لأجل التنسيق والإجراءات لتحقيق أكبر ما يمكن من الكفاءة الانتاجية.

ب- **الرقابة المحاسبية** : تهدف الرقابة المحاسبية إلى ضمان دقة وصحة البيانات المحاسبية وكذلك حماية أصول الشركة من التلاعب والسرقة..

ج-الضبط الداخلي : وهي تمثل منهج معتمد ومنضبط لأجل تقويم وتحسين الرقابة الداخلية، وتشمل الفحص الدوري للإدارات، وكذلك الأساليب المستخدمة للمحافظة على الأصول ، والتعرف على مدى كفاية النظام المستخدم لأجل ضمان استخدام السياسات والإجراءات والخطط.

ويرى (المطارنة ,2013) ان انواع الرقابة الداخلية هي :

- **الرقابة المحاسبية** وهي رقابة مانعة في طبيعتها ، حيث أنها مجموعة من الاجراءات ومقاييس الرقابة والامن التي يمكن ان تحول دون حدوث الاخطاء في البيانات والاخطاء في الاجراءات المحاسبية واللوائح.
- **الرقابة الادارية** : هي الخطة التنظيمية ووسائل التنسيق والاجراءات الهادفة لتحقيق اكبر قدر ممكن من الكفاية الانتاجية مع تشجيع الالتزام بالسياسات والقرارات الادارية.
- **الضبط الداخلي** : هي الاجراءات التنظيمية والمحاسبية التي بواسطتها تضبط العمليات التي تقوم بها الوحدة من يوم لأخر بطريقة تلقائية ومستمرة ، وذلك بأن يخضع عمل الموظف بحيث يتحقق من صحته موظف أخر بشكل مستقل لغرض محاولة منع ارتكاب الاخطاء أو الغش أو لغرض اكتشافها مبكرا.
- **التدقيق الداخلي** : عرف معهد المدققين الامريكي (IIA) بأنه نشاط مستقل وتوكيدي واستشاري صمم من أجل اضافة قيمة للوحدة الاقتصادية وتحسين عمليتها ويساعد الوحدة الاقتصادية على تحقيق أهدافها من خلال الالتزام بمنهج نظامي منضبط لتقييم وتحسين فاعلية كل من ادارة المخاطر والرقابة وعمليات التحكم المؤسسي..

وشددت لجنة أدارة المخاطر على لجنة بازل للرقابة المصرفية من خلال التركيز على تطوير البنك للرقابة الداخلية بشكل جيد وفعال وركزت على انواع الرقابة التالية(جمعة، 2016) :

أ- الرقابة الادارية وثقافة مراقبة مجلس الادارة

ب- التعرف على مخاطر الرقابة وتقيميها

ج-أنشطة الرقابة والفصل بين الواجبات

د-الضوابط الداخلية الوقائية

هـ-الضوابط الداخلية التصحيحية

2-2-8-2-**وظائف الرقابة الداخلية** :

لتحقيق أهداف الوحدة الاقتصادية تقسم وظائف الرقابة الداخلية إلى ثلاث وظائف (حلمي، 2015) :

1- **الرقابة الوقائية** :

وهي تعتبر فعالة ومهمة حيث أنها تمنع الانحرافات قبل وقوعها لذا ينبغي تعيين موظفين أكفاء وفصل الواجبات عن بعضها بصورة سليمة ، وتجنب الوقوع في الاخطاء.

2- **الرقابة الكاشفة** : اكتشاف الانحرافات في الاداء حال حدوثها وفي وقت مبكر يسمح بمعالجتها وتعديل الضوابط لمنع تكرارها ، وتعتمد هذه الرقابة على المطابقات الحسابية والضوابط الادارية والمالية (جميل ,2014).

3- **الرقابة التصحيحية** : تعمل على تصحيح الانحرافات الرقابية المكتشفة وتتضمن اجراءات متبعة لتحديد سبب الانحراف ، ومتابعتها لحين تصويبها وعدم السماح بتكرار حدوثها وتعديل النظام لتقليل الانحرافات المستقبلية أو التخلص منها ، والالتزام بالإجراءات الخاصة بتصويب أخطاء ادخال المعلومات.

4- **الرقابة الرادعة** : وتمثل الضوابط التي تشكل ردعاُ على الافراد وذلك منعاً من قيامهم بأية تجاوزات أو انحرافات وتتمثل بوجود جهاز التدقيق الداخلي والخارجي.

2-2-9-اجراءات نظام الرقابة الداخليـــــــــــــــــــة:

لكي تتم عملية تحقيق المقومات الرئيسية لنظام الرقابة الداخلية لابد من القيام بإجراءات لتحقيق نظام رقابة سليم وعلى النحو الآتي(لضن، 2016) :

2-2-9-1-اجراءات تنظيمية وادارية ، وتشمل الجوانب الاتية:

1- **تحديد الاختصاصات** : عند الوقوف على الهيكل التنظيمي لمؤسسة ما يجب تحديد اختصاصات كل مديرية لها اختصاصاتها وداخل كل مديرية يمكن تجزئة هذه الاختصاصات إلى تخصصات داخل الدوائر وداخل المصالح والى غاية أخر نقطة من الهيكل التنظيمي

2- **تقسيم العمل** : التقسيم الملائم للعمل يدعم تحديد الاختصاصات داخل المؤسسة بمنعه من التضارب أو التداخل كما أن يقلل بدرجة كبيرة من احتمالات وقوع الاخطاء والسرقة والتلاعب كون هذا التقسيم الملائم للعمل يقوم على الاعتبارات التالية :

- الفصل بين أداء العمل وسلطة تسجيله.
- الفصل بين سلطة الاحتفاظ بالأصل وسلطة تسجيله.
- الفصل بين سلطة الاحتفاظ بالأصل وسلطة تقرير الحصول عليه.

3- **توزيع المسؤوليات** : أن تحديد المسؤوليات تمكن كل موظف من معرفة حدود عمله ومسؤوليته والتزامه تجاهها فيحاسب ويعاقب في حدود هذا المجال إذ أن هذا الإجراء يعطي لنظام الرقابة الداخلية فعالية أكبر.

4- **إعطاء تعليمات صريحة** : عادة ما يشمل هذا الإجراء على الجانب التنظيمي للمؤسسة لذلك ينبغي أن تكون التعليمات صريحة من المسؤول داخل المديرية أو الدائرة أو المصلحة إلى المنفذين لها فالصراحة والوضوح في التعليمات تمكن من فهم التعليمات وتنفيذها .

5 – **إجراءات حركة التنقلات بين العاملين** : أن إجراءات حركة التنقلات بين العاملين داخل المؤسسة يكون من صلب إجراءات نظام الرقابة الداخلية كون إن هذا الاجراء يمكن من كشف الأخطاء والتلاعب التي ارتكبها الموظف خلال العمليات التي تدخل ضمن اختصاصه وتحت مسؤوليته.

2-2-9-2-اجراءات محاسبية:

هناك العديد من الإجراءات المحاسبية، ويمكن إجمالها على النحو الآتـــــي(جميل، 2014):

1- وجود تعليمات بضرورة إثبات العمليات بالدفاتر فور حدوثها لأنه يقلل من الغش والاحتيال والخطأ ومن اجل مقدرة الادارة للوصول إلى المعلومات بكل سهولة.

2- إصدار تعليمات عدم تثبيت أي مستند الا بعد اعتماده من قبل المخولين مع إرفاق الوثائق المؤيدة له.

3- وجوب بعدم إشراك موظف الرقابة لعمل قام به من موظف أخر.

4- من أجل دقة العمل المحاسبي وسرعة إنجاز العمل بسبب استعمال الآلات الحاسبة لتقليل الاخطاء.

5- استخدام كل أدوات التوازن المحاسبي الدوري كموازين الرقابة .

6- عمل مطابقات دورية مستمرة بين الارصدة الداخلية بالدفاتر والسجلات والكشوف الواردة من الخارج.

7- القيام بالجرد المفاجئ لأصول المنشأة ومطابقتها مع الارصدة الدفترية.

2-2-9-3-**اجراءات نظام الرقابة الداخلية في البنوك التجارية** :

تقوم البنوك وفقا لطبيعة أنظمته المحاسبية المتخصصة باتباع القواعد الاتية في تنفيذ معاملاتها والقيد في سجلاتها لضمان ضبط حركة الاموال منها (لضن، 2016) :

1- يقوم كل قسم من أقسام البنك بتنظيم عملياته وتحديد مستنداته وكشوفاته وسجلاته المساعدة التي يسجل بها العمليات المدينة والدائنة المنفذة خلال اليوم بصورة انفرادية ويتم تدقيقها والتأكد من سلامة ما تتضمنه من معاملات.

2- يتم اثبات القيود في اليوميات المساعدة لدى كل قسم من واقع مستندات القيد الاولى ثم تنظم ملاحق يومية وترسل إلى قسم المحاسبة في نفس اليوم لإجراء المطابقات والتأكد من سلامة العمل المنفذ.

3- اذ تبين وجود اختلاف بين المبالغ المسجلة في الملاحق اليومية مع المسجل في اليوميات المساعدة يتم البحث عن أسباب الفروقات ومعالجتها بالتنسيق مع قسم المحاسبة بالفرع.

4- يمسك كل قسم من الاقسام كل حسب اختصاصه حسابات الاستاذ المساعد للعمليات العائدة له والمدونة في اليوميات لديها.

5- يقوم قسم المحاسبة في كل فرع بأعداد ميزان مراجعة يومي للحسابات الرئيسية ويرسل إلى الادرة العامة للمحاسبة بالمركز الرئيسي للبنك.

وبهذا يرى الباحث بأن الرقابة الداخلية عملية أساسية ومهمة في البنك فمن خلال هذه العملية يمكن للبنك التعرف على الانحرافات والأخطاء، كما وأن التعرف عليها يسهم بشكل أساسي على تصحيحها ومحاولة تجنب الوقوع بها بالمستقبل.

2-2-9-4- أثر نظم المعلومات المحاسبية المحوسبة على الرقابة الداخلية:

هناك علاقة وأثر ما بين نظم المعلومات المحاسبية المحوسبة ما وبين الرقابة الداخلية، إذ تقوم النظم بتوفير المعلومات والبيانات اللازمة لأجل ضبط الأداء وتحسينه، كما أنها تقوم بتوفير هذه المعلومات لأجل ترشيد القرارات الإدارية والمالية، كما وأنه ومن خلال هذا النظام يمكن جمع المعلومات والحقائق المرتبطة بنظام الرقابة الداخلية تمهيداً لفحصها والتحقق منها، كما ويمكن مطابقة المخرجات مع ماتم تحديده سلفاً فيما يتعلق بفحص الأداء، كما يمكن التحقق من الاختلافات والأخطاء تمهيداً لوضع معالجات لها، وبهذا يمكن التأكد من تنفيذ السياسات المرسومة بدقة وشفافية (البطاح، 2002) .

2-3- البنوك التجارية في خدمة الاقتصاد الأردني:

تقوم البنوك الأردنية بدعم المشاريع الصغيرة وكذلك المتوسطة، كما أنها تقوم بشكل أساسي وفعلي بتحديث وسائل الدفع من خلال المنظومات الإلكترونية التي قامت بتفعيلها بكافة أرجاء المملكة، هذا وبلغ عدد البنوك التجارية العاملة في الأردن (13) بنكاً، (جمعية البنوك الأردنية، 2021/2020).

2-3-1- غايات الجهاز المصرفـــــــي الأردنـــي:

كما وتسعى البنوك التجارية للارتقاء بالعمل المصرفي والنهوض به,وذلك من خلال رعاية مصالح البنوك الاعضاء، ولأجل تحقيق اعلى درجات التنسيق فيما بينهم ومع الشركاء الآخرين، وتطوير اساليب اداء الخدمات المصرفية,وتحديثها,وترسيخ مفاهيم العمل المصرفي وأعرافه، وكذلك اتباع نظم واجراءات موحدة لهذه الغاية، وذلك من خلال الآتي:

- **العمل المشترك**: العمل مع الأعضاء بروح الفريق الواحد بما فيه من خدمة للمجتمع والاقتصاد الوطني.
- **التطور والحداثة**: تسعى لتطوير أساليب أداء الخدمات المصرفية وفقا لأفضل الممارسات العالمية.
- **الابتكار والتميز**: نعمل على تطوير الأفكار بما يتوائم مع تحسين الجودة والتميز.

- **النزاهة والشفافية**: نقل المعرفة وتبادل المعلومات وفق أعلى درجات النزاهة والشفافية.

- **المصداقية**: من خلال انتهاج الدقة والموثوقية.

المبحث الثانـــــي:

2-4- الدراسات السابقـــة:

2-4-1- الدراسات باللغة العربيـــة:

دراسة (عبيد، 2019) بعنـــــوان: " أثر استخدام نظم المعلومات المحاسبية الالكترونية في رفع كفاءة الأداء المالي للمؤسسات الاقتصادية "، هدفت الدراسة إلى التعرف على أثر نظم المعلومات المحاسبية في تحسين وتطوير كفاءة الأداء المالي، هذا وقامت الدراسة باستخدام المنهج الوصفي التحليلي لأجل تحقيق غايات وأهداف الدراسة، هذا وتمّ استخدام برنامج التحليل الإحصائي (Spss)، وخلصت الدراسة إلى وجود علاقة قوية وطردية فيما يتعلق بتطوير الأداء المالي والاهتمام بنظم المعلومات المحاسبية، وبهذا أوصت الدراسة إلى ضرورة تطبيق أنظمة المعلومات المحاسبية لما لها من كبير الأثر بتطوير الأداء المالي، تتشابه الدراسة الحالية مع هذه الدراسة من خلال تناولها لموضوع نظم المعلومات المحاسبية، هذا واستفاد الباحث من هذه الدراسة من خلال بناء الإطار النظري للدراسة.

دراسة (زين ودراوسي، 2019)، بعنوان : " **أثر مخاطر نظم المعلومات المحاسبي على جودة المعلومات المحاسبية** "، هدفت الدراسة إلى التعرف على المخاطر التي يمكن أن يتم التعرض لها عند تطبيق نظم المعلومات المحاسبية، وأثر ذلك على المعلومات المحاسبية وجودتها، هذا وقامت الدراسة باستخدام المنهج الوصفي التحليلي لأجل تحقيق غايات وأهداف الدراسة، كما تمثل مجتمع الدراسة بجميع العاملين لدى المؤسسات المحاسبية بولايات الوادي بمدينة بسكرة الجزائرية، هذا وخلصت الدراسة بأن هناك الكثير من المخاطر التي يمكن أن تنجم جراء تطبيق نظم المعلومات

المحاسبية ، لهذا يجب اتخاذ إجراءات صائبة لأجل الحدّ من هذه المخاطر وحماية أنظم المعلومات المحاسبيـــة، تتشابه الدراسة الحالية مع هذه الدراسة من خلال تناولها لموضوع نظم المعلومات المحاسبية، هذا واستفاد الباحث من هذه الدراسة من خلال الإطار النظري للدراســة.

دراسة (إبراهيم، 2019) بعنـــــــــوان: " دور نظم المعلومات المحاسبية في تقديم الدعم المعلوماتي للمنشآت الصغيرة ومتوسطة الحجم بضوء معايير المحاسبة"، هدفت الدراسة إلى التعرف على أثر نظم المعلومات المحاسبية على جودة تقديم المعلومات للمنظمات المتوسطة والصغيرة المصرية، هذا وقامت الدراسة باستخدام المنهج الوصفي التحليلي لأجل تحقيق غايات وأهداف الدراسة، كما تمثل مجتمع الدراسة بجميع العاملين لدى الشركات الصغيرة والمتوسطة، هذا وتم أخذ عينة مكونة من (172) من عامليها، هذا وتمّ استخدام برنامج التحليل الإحصائي (Spss)، هذا وخلصت الدراسة بوجود أثر لنظم المعلومات المحاسبية على جودة المعلومات المقدمة للمنظمات المتوسطة والصغيرة، كما بينت الدراسة بأن مستوى تطبيق نظم المعلومات المحاسبية في المنشآت المتوسطة والصغيرة المصرية كان متوسطاً، وأوصت الدراسة بضرورة الاهتمام بنظم المعلومات المحاسبية وتطبيقاتها في المنظمات الصغيرة والمتوسطة لما لها من كبير الأثر على تحسين جودة المعلومات، تتشابه الدراسة الحالية مع هذه الدراسة من خلال تناولها لموضوع نظم المعلومات المحاسبية، هذا واستفاد الباحث من هذه الدراسة من خلال القيام بإعداد الإطار النظري الدراسة.

دراسة (سمرة وآخرون، 2019)، بعنـــــــوان: " تحسين فاعلية نظم الرقابة الداخلية في البنوك المصرية في ضوء مقررات بازل"، هدفت الدراسة إلى التعرف على مدى فاعلية الرقابة

الداخلية بظل مقررات (بازل)، هذا وقامت الدراسة باستخدام المنهج الوصفي التحليلي لأجل تحقيق غايات وأهداف الدراسة، كما تمثل مجتمع الدراسة بجميع بمسؤولي التدقيق الداخلي وإدارة المخاطر بالبنوك المصرية الحكومية، إلا أنهُ ولصعوبة الوصول إلى مجتمع الدراسة بأسره؛ تمّ أخذ عينة مكونة من (98) من مسئولية التدقيق، هذا وتمّ استخدام برنامج التحليل الإحصائي (Spss)، كذلك تم استخدام معامل الارتباط (بيرسون)، هذا وخلصت الدراسة إلى مجموعة من النتائج كان من أبرزها بوجود علاقة ما بين الرقابة الداخلية من خلال نظام COSO 2013 في ظل تطبيق نظام بازل ، كذلك أوصت الدراسة بضرورة انتقاء واختيار العاملين وفقاً للخبرة والكفاءة العملية بمجال الرقابة الداخلية وتدريبهم وتحسين مهاراتهم، لأجل الاستفادة منهم ما أمكن بتحسين أداء البنوك، تتشابه الدراسة الحالية مع هذه الدراسة من خلال تناولها لموضوع نظم الرقابة الداخليـــة، هذا واستفاد الباحث من هذه الدراسة من خلال إعداد الإطار النظري للدراسة.

دراسة القضاة (2017) **بعنوان : أثر الرقابة الداخلية وفق مقررات لجنة** (COSO) **على تحليل مخاطر الائتمان وفق منهج** 5C'S **في البنوك التجارية الاردنية،** هدفت هذه الدراسة إلى البحث في أثر الرقابة الداخلية وفق مقررات لجنة (COSO) على تحليل مخاطر الائتمان وفق منهج 5C'S في البنوك التجارية الاردنية , ولتحقيق أهداف هذه الدراسة , اعتمدت هذه الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي , حيث تم تصميم استبانة لجميع البيانات المتعلقة بالرقابة الداخلية وفق مقررات لجنة COSO , فقد توصلت الدراسة إلى عدد من النتائج أبرزها وجود أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى ($a \leq .05$) للمقومات الرقابة الداخلية بأبعادها (البيئة الرقابية , الإجراءات الرقابية , تقييم المخاطر , نظام المعلومات والتوصيل , الاشراف والتوجيه) على تحليل مخاطر

الائتمان 5C'S في البنوك التجارية الاردنية كما أظهرت النتائج وجود اثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى (a≤.05) للمقومات الرقابية الداخلية بأبعادها المجتمعة على تحليل مخاطر الائتمان (الشخصية) في البنوك التجارية الاردنية . وكانت اهم التوصيات هي ضرورة الاهتمام بكفاءة العاملين ضمن أجهزة الرقابة الداخلية في البنوك التجارية الاردنية , مما يؤدي إلى تحسين بيئة الرقابية الداخلية , والعناية بتحسين الأنشطة من خلال الاهتمام بتقييم أداء العاملين في دائرة الرقابة مما يمكنهم من أداء وظائفهم بكفاءة ومسؤولية، هذا واستفاد الباحث من هذه الدراسة من خلال إعداد الإطار النظري للدراسة.

دراسة (أبو ميالة، 2017)، بعنوان : " أثر هيكل أنظمة الرقابة الداخلية وفقاً لنموذج (COSO) على تحسين جودة أداء التدقيق الخارجي لمدققي الحسابات الخارجيين بالضفة الغربية الفلسطينية"، هدفت الدراسة إلى التعرف على أثر هيكل الرقابة الداخلية على تحسين أداء وجودة التدقيق الخارجي، هذا وقامت الدراسة باستخدام المنهج الوصفي التحليلي لأجل تحقيق غايات وأهداف الدراسة، كما تمثل مجتمع الدراسة بجميع (مدققي الحسابات الخارجيين بالضفة الغربية في فلسطين)، إلا أنهُ ولصعوبة الوصول إلى مجتمع الدراسة بأسره؛ تمّ أخذ عينة عشوائية مكونة من (110) منهم إلا أنهُ تمّ استرداد (90)استبانة، هذا وتمّ استخدام برنامج التحليل الإحصائي (SPSS)، كذلك تم استخدام معامل الانحدار (Regression) ، هذا وخلصت الدراسة إلى مجموعة من النتائج كان من أبرزها وجود أثر لأنظمة الرقابة الداخلية المعتمدة على نموذج COSO (تقييم لمخاطر المعلومات والاتصالات الأنشطة الرقابية والمراقبة والمتابعة والبيئة الرقابية) على أداء التدقيق وجودته، كذلك أوصت الدراسة بضرورة زيادة الدراسات المرتبطة

والمتعلقة بموضوع الدراسة، على أن تشمل عينات ومجتمعات مختلفة، تتشابه الدراسة الحالية مع هذه الدراسة من خلال تناولها لموضوع الرقابة الداخليـــة، هذا واستفاد الباحث من هذه الدراسة من خلال إعداد الإطار النظري للدراسة.

دراسة (أميرة، 2017)، بعنوان : " أثر نظم المعلومات المحاسبية في كفاءة الرقابة الداخلية في المصارف السودانية : دراسة حالة بنك فيصل الإسلامي) .هدفت الدراسة لأجل التعرف على أثر نظم المعلومات المحاسبية في كفاءة الرقابة الداخلية لدى المصارف السودانية وتحديداً لدى بنك فيصل الإسلامي، هذا وتمثل مجتمع الدراسة في العاملين لدى بك فيصل الإسلامي، هذا وخلصت الدراسة إلى وجود أثر لنظم المعلومات المحاسبية في كفاءة الرقابة الداخلية لدى المصارف السودانية الإسلامية، وأوصت الدراسة بضرورة تفعيل نظم المعلومات المحاسبية في المصارف الإسلامية والتي تسهم بشكل أساسي على تحسين كفاءة الرقابة الداخلية.

دراسة (الدلاهمة، 2016) ، بعنوان: "أثر نظم المعلومات المحاسبية في تخفيض تكلفة الخدمة في فنادق الخمس النجوم في الأردن"، هدفت الدراسة إلى التعرف على أثر نظم المعلومات المحاسبية على تخفيض تكلفة الخدمة بالفنادق المصنفة خمس نجوم ، هذا وقامت الدراسة باستخدام المنهج الوصفي التحليلي لأجل تحقيق غايات وأهداف الدراسة، كما تمثل مجتمع الدراسة بجميع (العاملين بفنادق المصنفة خمس نجوم)، إلا أنهُ ولصعوبة الوصول إلى مجتمع الدراسة بأسره؛ تمّ أخذ عينة عشوائية (Random Sample) مكونة من (110) من عامليها، هذا وتمّ استخدام برنامج التحليل الإحصائي (Spss)، هذا وخلصت الدراسة إلى مجموعة من النتائج

كان من أبرزها هناك أثر كبير لنظم المعلومات المحاسبية في تخفيض التكاليف المرتبطة بالخدمات التي تقدمها الفنادق التي تصنف بفئة الخمس نجوم، كذلك أوصت الدراسة بضرورة الاهتمام بتطبيق نظم المعلومات المحاسبية لما لها أثر على تحسين الميزة التنافسية لدى المنظمات التجارية، تتشابه الدراسة الحالية مع هذه الدراسة من خلال تناولها لموضوع نظم المعلومات المحاسبية، هذا واستفاد الباحث من هذه الدراسة من خلال إعداد الإطار النظري للدراسة.

دراسة السامرائي (2016) بعنوان : اثر نظام الرقابة الداخلية على جودة التقارير المالية دراسة تحليلية على شركات صناعة الادوية الاردنية المدرجة في بورصة عمان، هدفت هذه الدراسة إلى بيان اثر نظام الرقابة الداخلية على جودة التقارير المالية في شركات صناعة الادوية الاردنية المدرجة في بورصة عمان . ولتحقيق اهداف الدراسة تم استخدام المنهج الوصفي التحليلي اضافة إلى استخدام كل من تحليل الانحدار البسيط المتعدد وتحليل المسار لاختيار فرضيات الدراسة . وقد توصلت الدراسة إلى عدد من النتائج ابرزها وجود اثر ذو دلالة احصائية للبيئة الرقابية والمعلومات والاتصالات على جودة التقارير المالية في شركات صناعة الادوية الاردنية المدرجة في بورصة عمان وعند مستوى دلالة (a≤.05)ووجود تأثر ذي دلالة احصائية للبيئة الرقابية والمعلومات والاتصال على جودة التقارير المالية من حيث الملائمة في الشركات الاردنية المدرجة في بورصة عمان عند مستوى دلالة (a≤.05)وعلى ضوء النتائج اوصت إلى تفعيل دور لجان التدقيق الداخلي كونها تلعب دوراً هاماً في تحقيق نظام الرقابة الداخلية وتحقيق الجودة في التقارير المالية من خلال دراسة تلك التقارير قبل رفعها للإدارة والاشراف على نتائج الاعمال وتم الاستفادة من هذه الدراسة في الجانب النظري المبحث الاول .

دراسة لضن (2016) **بعنوان** : **مدى فاعلية دور التدقيق الداخلي في تقويم ادارة المخاطر وفق اطار** coso **دراسة ميدانية على القطاعات الحكومية في قطاع غزة** ، هدف هذه الدراسة إلى تقييم دور التدقيق الداخلي ودوره في تقييم ادارة المخاطر وفق نموذج coso، وقد شملت الدراسة عدد من المتغيرات المتعلقة بتطبيق الادارة وفي البيئة الداخلية ، ووضع الاهداف وتحديد الحدث وتقييم المخاطر والاستجابة للمخاطر ، وانشطة الرقابة وتقييم نظام الابلاغ المالي (المعلومات والاتصالات) والمراقبة و بالإضافة للوقوف على مفهوم ادارة المخاطر وانواعها وأسس ادارتها والاجراءات المتبعة للحد من المخاطر وقد تم توزيع (81) استبانة على العاملين في دائرة التدقيق الداخلي والادارة المالية في القطاعات الحكومية ، واسترد منها عدد (71) بنسبة (88%) ومن اهم النتائج غياب اللوائح المنظمة لأداء التدقيق الداخلي للقيام بدوره في تقويم ادارة المخاطر في القطاعات الحكومية في قطاع غزة. وغياب الدور الفاعل للتدقيق الداخلي في مراجعة التقنيات المستخدمة بتدوير المخاطر والفرص التي يتعرض لها وعدم فاعلية دوره بمتابعة تنفيذ اجراءات الرقابة على القطاع الحكومي ومن اهم التوصيات ضرورة تفعيل مفهوم ادارة المخاطر في القطاعات الحكومية ، والعمل به ضمن المكونات الثمانية لاطار coso ERM وضرورة الاهتمام بتفعيل دور التدقيق الداخلي في القطاعات الحكومية بالنظر إلى دوره الايجابي في اضافة قيمة وتم الاستفادة من هذه الدراسة في الجانب النظري المبحث الاول وتحديد المتغيرات المستقلة.

دراسة (البواب، 2014)، بعنـــــوان: "أهمية استخدام نظم المعلومات المحاسبية المحوسبة وأثرها في جودة المعلومات المحاسبية"، هدفت الدراسة إلى التعرف على أثر نظم المعلومات المحاسبية على جودة المعلومات المحاسبية بقطاع النفط في اليمن، هذا وقامت الدراسة

باستخدام المنهج الوصفي التحليلي لأجل تحقيق غايات وأهداف الدراسة، كما تمثل مجتمع الدراسة بجميع (العاملين في المراكز النفطية بمدينة صنعاء)، هذا وتم توزيع(106) استبانة على عامليها، هذا وتمّ استخدام برنامج التحليل الإحصائي (Spss)، هذا وخلصت الدراسة إلى مجموعة من النتائج كان من أبرزها بأن مستوى تطبيق نظم المعلومات المحاسبية كان مرتفعاً، كما وأن هناك أثر لها على جودة التقارير والمعلومات المحاسبية، كذلك أوصت الدراسة بضرورة حوسبة الأنظمة الإدارية والمحاسبية في المراكز النفطية في مدينة صنعاء اليمنية، تتشابه الدراسة الحالية مع هذه الدراسة من خلال تناولها لموضوع نظم المعلومات المحاسبية، هذا واستفاد الباحث من هذه الدراسة من خلال إعداد الإطار النظري للدراسة.

دراسة (النعامي وسمور، 2013)، بعنوان : " دور تقنية المعلومات المحاسبية في تطوير دراسة تطبيقية على " نظم الراقبة الداخلية" الجامعات الفلسطينية العاملة في قطاع غزة"، هدفت الدراسة لأجل التعرف على أثر نظم المعلمات المحاسبية على تطوير نظم الرقاة الداخلية، هذا وتمثل مجتمع الدراسة بالعاملين لدى الجامعات الفلسطينية، وتمثلت عينة الدراسة بـــ (60) من العاملين في قطاع غزة في الجامعات الفلسطينية، هذا وخلصت الدراسة إلى وجود دور لنظم المعلومات الإدارية على أنظمة الرقابة الداخلية في الجامعات الفلسطينية وخصوصاً في قطاع غزة .

دراسة(الجويفل، 2011)، بعنوان "دور نظم المعلومات المحاسبية المحوسبة في تحقيق فاعلية الرقابة الداخلية في المصارف الإسلامية الأردنية"، هدفت الدراسة لأجل التعرف على دور نظم المعلومات المحاسبية على الرقابة الداخلية في المصارف الإسلامية الأردنية، وتمثل

مجتمع الدراسة بالمصرف العربي الإسلامي الدولي ، والمصرف الإسلامي الأردني، وتمثلت عينة الدراسة بـــ (100) من عامليها، وخلصت الدراسة إلى هناك دور لنظم المعلومات المحاسبية في تحقيق الرقابة الداخلية، وأوصت الدراسة إلى ضرورة مواكبة أحدث التطورات في نظم المعلومات المحاسبية المحوسبة بما ينعكس على تفعيل الرقابة الداخلية في البنوك الإسلامية الأردنية.

دراسة (عجبنا، 2009)، بعنوان " أثر نظم المعلومات المحاسبية على الرقابة الداخلية " دراسة تحليلية تطبيقية " على الهيئات الحكومية في السودان، هدفت الدراسة لأجل التعرف على المعلومات وأنظمتها وتقنيتها الحديثة على أفضل استخدام لها وبأقل تكلفة، هذا واستخدمت الدراسة المنهج الاستنباطي، هذا وبينت الدراسة بوجود أثر نظم المعلومات المحاسبية على فاعلية وكفاءة نظام الرقابة الداخلية، هذا وخلصت الدراسة إلى ضرورة الاستفادة من وسائل الفنية الحديثة في العمل المحاسبي في الهيئات الحكومية.

القضاة، (2006)، بعنوان : أثر نظم المعلومات المحاسبية على فاعلية الرقابة الداخلية في البنوك التجارية"، هدفت الدراسة لأجل التعرف على تأثير نظام المعلومات المحاسبي فاعلية الرقابة الداخلية لدى البنوك الجارية الأردنية، هذا وتمثل مجتمع الدراسة في العاملين لدى البنوك التجارية الأردنية، وخلصت الدراسة إلى وجود أثر لمتغيرات الدراسة، كما وأوصت الدراسة بضرورة تطوير التقنيات الحديثة والأنظمة لتحقيق أهدافها ، كذلك تطوير نظام المعلومات المحاسبي المحوسب لمساهمتها بتوفير المعلومات المرتبطة بتحسين الرقابة الداخلية.

2-4-2-الدراسات باللغة الإنجليزية:

دراسة ميريانـــــي وآخرين، (Meiryani ..et.al,2020)، بعنوان :

Accounting information systems as a critical success factor for increased quality of accounting information

هدفت الدراسة لأجل التعرف على علاقة نظم المعلومات المحاسبية على زيادة جودة المعلومات المحاسبية، واعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي بعيداً عن التحليلي، بينت الدراسة بأن هناك علاقة ما بين جودة المعلومات المحاسبية ونظم المعلومات المحاسبية في الشركات الإندونيسية، إلا أنها لم تكن بنسبة جيدة كما هو متوقع، تتشابه الدراسة الحالية مع هذه الدراسة من خلال تناولها لموضوع نظم المعلومات المحاسبية، هذا واستفاد الباحث من هذه الدراسة من خلال صياغة مشكلة الدراسة.

دراسة (Ezenwoke..et.al, 2019) ، بعنوان :

A Bibliometric Study of Accounting Information Systems Research from 1975-2017

هدفت الدراسة إلى التعرف على عدد الأبحاث المرتبطة بنظم المعلومات المحاسبية من 1975-2017، هذا واستخدمت الدراسة التحليل الكمي لحجم تأثير الأبحاث المرتبطة بنظم المعلومات المحاسبية (AIS)، واستندت إلى قاعدة بيانات سكوبس (Scopus) وخلصت الدراسة بأن عدد الأبحاث المرتبطة بنظم المعلومات المحاسبية بلغ عددها (727) وتعتبر ماليزيا من أكثر الدول الناشئة والتي بحثت في الموضوع ويليها الصين ومن ثم إندونيسيا، هذا وأوصت الدراسة بزيادة الأبحاث الكمية كمثل أسلوب هذا البحث، تتشابه الدراسة الحالية مع هذه الدراسة من خلال حديثها عن نظم المعلومات المحاسبية، وتختلف في عينة الدراسة، تتشابه الدراسة الحالية مع هذه

الدراسة من خلال تناولها لموضوع نظم المعلومات المحاسبية، هذا واستفاد الباحث من هذه الدراسة من خلال إعداد الإطار النظري للدراسة.

دراسة (Ganyam, And Ivungu, 2019)، بعنـــــوان :

Effect of Accounting Information System on Financial Performance of Firms: A Review of Literature

هدفت الدراسة إلى التعرف على تأثير نظم المعلومات المحاسبية على جودة الأداء المالي للشركات، هذا وقامت الدراسة باستخدام المنهج الوصفي من خلال مراجعة الأدب النظري، وخلصت الدراسة لوجود تأثير لنظم المعلومات المحاسبية على جودة الأداء المالي للشركات، هذا وأوصت الدراسة زيادة الدراسات المرتبطة لملء الفجوة في الأدبيات والمتعلقة بموضوع الدراسة، تتشابه الدراسة الحالية مع هذه الدراسة من خلال حديثها عن نظم المعلومات المحاسبية، وتختلف في عينة الدراسة، تتشابه الدراسة الحالية مع هذه الدراسة من خلال تناولها لموضوع نظم المعلومات المحاسبية، هذا واستفاد الباحث من هذه الدراسة من خلال إعداد الإطار النظري للدراسة.

دراسة (Al-Sharif..et..al, 2019) ، بعنوان :

The Effect of Internal Control on the Competitive Advantage of the Bank

هدفت الدراسة إلى التعرف على أثر الرقابة الداخلية على الميزة التنافسية للبنك بأبعادها الثلاثة (الرقابة الإدارية والمالية والتشغيلية) ، هذا وقامت الدراسة باستخدام المنهج الوصفي التحليلي لأجل تحقيق غايات وأهداف الدراسة، كما تمثل مجتمع الدراسة بجميع (العاملين في إدارة الرقابة الداخلية في البنوك)، إلا أنهُ ولصعوبة الوصول إلى مجتمع الدراسة بأسره؛ تمّ أخذ عينة عشوائية (Random Sample) مكونة من (137) استبانة على موظفي إدارة الرقابة الداخلية في البنوك، هذا وخلصت الدراسة إلى مجموعة من النتائج كان من أبرزها وجود تأثير ذي دلالة إحصائية للرقابة الداخلية بأبعادها (الرقابة الإدارية والمالية والتشغيلية) على الميزة التنافسية للبنوك التجارية، كذلك أوصت الدراسة بضرورة إنشاء إدارة للرقابة الداخلية فعالة من خلال ربطها بمدير المراجعة أو المدير العام، وتؤخذ ملاحظات هذه الدائرة بعين الاعتبار ، ويتم الأخذ بملاحظاتها دون تأخير، لأجل رفع مستوى الأداء، وتتشابه هذه الدراسة مع الدراسة الحالية في تناولها لمتغير الرقابة الداخلية، إلا أنها تختلف فيما يتعلق بعينة الدراسة.

دراسة (Alslihat..et..al, 2018) ، بعنوان :

The Impact of Internal Control System Components of the COSO Model in Reducing the Risk of Cloud Computing: The Case of Public Shareholding Companies

هدفت الدراسة إلى التعرف على أثر مكونات نظام الرقابة الداخلية بناء على إطار عمل نظام COSO في الحد من مخاطر الحوسبة السحابية في الشركات الأردنية المساهمة العامة من وجهة نظر المحاسبين في الأردن، هذا وقامت الدراسة باستخدام المنهج الوصفي التحليلي لأجل تحقيق غايات وأهداف الدراسة، كما تمثل مجتمع الدراسة بجميع (المحاسبين العاملين في الشركات الأردنية المساهمة العامة)، إلا أنهُ ولصعوبة الوصول إلى مجتمع الدراسة بأسره؛ تمّ أخذ عينة عشوائية (Random Sample) مكونة من (190 محاسباً عاماً)، هذا وخلصت الدراسة إلى مجموعة من النتائج كان من أبرزها يوفر إطار عمل COSO أنشطة الرقابة الداخلية التي تقلل من خاطر اعتماد أنظمة المعلومات بشكل عام وأنظمة المعلومات المحاسبية بشكل خاص، كذلك أوصت الدراسة بضرورة قيام نقابة المحاسبين وهيئة الرقابة بوضع برامج تعليمية وتدريبية للمدققين حول استخدام المحاسبة السحابية وجميع المخاطر ذات الصلة، وتتشابه هذه الدراسة مع الدراسة الحالية في تناولها لمتغير الرقابة الداخلية، إلا أنها تختلف فيما يتعلق بعينة الدراسة.

دراسة (Lin S.et..al, 2010) بعنوان :

2-4-3- ما يميــز الدراسة الحاليـــــة:

يُلاحظ من خلال عرض الدراسات السابقة بأنها قامت بالحديث عن المتغيرات المرتبطة بنظم المعلومات المحاسبية المحوسبة وما بين المتغيرات المرتبطة بالرقابة الداخلية، وبهذا فإن دراســتنا تمتاز عن غيرها من خلال الجمع ما بين متغيرات نظم المعلومات المحاسبية المحوسبة، وما بــين المتغيرات المرتبطة بالرقابة الداخلية والمتمثلة (تعزيز فاعلية الرقابة المحاسبيــة، تعزيز فاعليــة الرقابة الإدارية، تعزيز فاعلية الضبط الداخلي)،كما تتميز هذه الدراسة عن من سبقتها من خلال وقت إجراءها ، إذ أن هذه الدراسة تمتاز بحداثتها، إذ تم تطبيقها في 2022/2021م، وهذا ما لــم يتم ي الدراسات السابقة ، كما وأن هذه الدراسة تختلف عن غيرها في بيئة التطبيــق، إذ أن هــذه الدراسة تمّ تطبيقها لدى البنوك التجارية الأردنية، وتحديداً لدى المحاسبين القانونيين، وهذا ما لــم يتم تناوله في الدراسات السابقة.

الفصل الثالـــث

منهجية الدراســـة(الطريقة والإجراءات)

3-1- تمهيـــد:

3-2-منهجية الدراســـة:

3-2- مجتمع وعينة الدراسة:

3-4- وحدة المعاينة والتحليـــل:

3-5- مصادر جمع البيانـــــات:

3-6- أداة الدراســة:

3-7- اختبار صلاحية أداة الدراســـــة:

3-7- 1-الصــدق الظاهرية لأداة الدراسة الأداة:

3-7- 2-ثبـــــات الأداة :

3-8- المعالجة الإحصائيــة:

3-9- إجراءات الدراســـة:

الفصل الثالـــــث

منهجية الدراســـــة(الطريقة والإجراءات)

3-1- تمهيـــــد:

يبين هذا الجزء من الدراسة المنهجية التي تمّ اتباعها ومجتمع الدراسة والعينة التـــي تـــم اختيارها، كما يبين مصادر جمع البيانات وخطوات إعداد وتطـــوير الاســـتبانة، ومـــدى ثباتهـــا، والطرق الإحصائية التي تم استخدامها لأجل معالجة البيانات.

3-2-منهجية الدراســـــة:

سعياً لتحقيق أهداف الدراسة استخدم الباحث المنهج الوصفي التحليلي لملائمتـــه لطبيعـــة الدراسة، هذا وعرفه (القحطاني واخرون،2001)، بأنه "المنهج الذي يهدف إلى وصف الظـــاهرة المدروسة أو تحديد المشكلة أو تبرير الظروف والممارسات, أو التقيـــيم والمقارنـــة, أو التعـــرف عـــلى ما يعمله الآخرون في التعامل مع الحالات المماثلة لوضع الخطط المســـتقبلية"، كمـــا تـــمّ استخدام التحليل الإحصائي لأجل التعرف عـــلى إجابات أسئلة الدراســـة.

3-3- مجتمع وعينة الدراســـــــة:

يتمثل المجتمع بجميع المحاسبين القانونيين لدى البنوك التجارية الأردنية، والبالغ عددها (13) بنك، هذا وبلغ عددهم (442) موظف، (جمعية البنوك الأردنية، 2021/2020)، تمّ توزيع (216) استبانة على المحاسبين القانونيين ، باستخدام المنهج الوصفي التحليلي، وبهذا يكون عدد

الاستبانات التي تمّ توزيعها يساوي 216 استبانة (وفقاً لتقديرات (Sekaran & Bougie, 2013) كما واستخدم الباحث نظام برنامج التحليل الإحصائي (Spss)لأجل الإجابة عن أسئلة الدراسة وفرضياتها، هذا وقام الباحث بتوزيع (216)، إلا أنه لم يسترد (19)استبانة، وبهذا تكون عدد الاستبانات القابلة لإجراءات التحليل الإحصائي (197)، استبانة بنسبة مقدارها (91.2 %)، هذا ويبين الملحق رقم(3)، جدول اختيار العينة الأمثل.

3-4- وحدة المعاينة والتحليـــــــل:

تمّ أخذ عينة عشوائية من المحاسبين القانونيين ، وذلك من خلال عينة عشوائية (Random Sample)، حيث تمّ توزيع الاستبانة على هذه العينة المتمثلة في البنوك التجارية الأردنية.

3-5- مصادر جمع البيانـــــــــــات:

تعتمد الدراسة على أسلوبين، ألا وهما:

1- **المصادر الثانوية**: تتمثل بالأدبيات السابقة المرتبطة بالدراسة الحالية " والمتمثلة في "أثـــــر نظم المعلومات المحاسبية المحوسبة في تعزيز فاعلية الرقابة الداخلية لدى البنوك التجاريـــة الأردنيـــة "، وكذلك تمّ الرجوع لقواعد البيانات العالمية الموجودة بشبكة الانترنت.

2- **المصادر الأولية**: قام الباحث بتطوير استبانـــة لجمع المعلومات اللازمة لهذه الدراســـة.

3-6- أداة الدراســة:

تمّ الاعتماد على " استبانة" لتحقيق غايات الدراسة وتحقيق أهدافهـــا، كما وتــمّ إعــداد الاستبانة وفقاً لأنموذج الدراسة، وذلك من خلال الاستفادة من الدراسات السابقة والبحث العلميــة ذات العلاقة والصلة بمواضيع الدراسة وأبعادها ومتغيراتها، والأخذ بآراء أصــحاب الخبــرة وذو الاختصاص، هذا وتكونت الاستبانة من جزئيين الجزء الأول المرتبط بخصائص عينة الدراســة، والثاني مرتبط بموضوع الدراسة ومتغيراتهـــا.

3-7- اختبار صلاحية أداة الدراســـــــــة:

لأجل التحقق من صلاحية أداة الدراسة وملاءمتها لقياس متغيرات الدراسة تم اختبار الصدق الظاهري وثبات أداة الدراسة، وهي على النحو الآتي:

3-7- 1-الصــدق الظاهرية لأداة الدراسة الأداة:

يعرف صدق الأداة على أنه مدى استطاعة أداة الدراسة على قياس ما هو مطلوب قياسه، بحث تكون للكل وواضحة بمفرداتها وفقراتها ولكل من يستخدمها، ولضمان الصــدق الظــاهري لأداة الدراسة عرضها على ذوي الخبرة والاختصاص وهيئة مــن المحكمــين وأعضــاء الهيئــة التدريسية في جامعة جرشّ والجامعات الأردنية الأخرى، وتمّ إجراء التعــديلات المقترحــة مــن المحكمين والأساتذة المختصين قبل توزيع الاستبانة على عينة الدراسة.

3-7- 2-**ثبـــــــــات الأداة** :

تمّ استخدام معادلـــة (كرونباخ/ ألفا) (Cronbach Alpha) للتعـــرف علـــى الاتصـــاف الداخلي، ولمعرفة مدى صلاحية الاستبانة كأداة لجمع البيانات اللازمة للدراسة(Miller, 2013).

تم استخدام معادلة (كرونباخ- ألفا) لحساب ثبات التجانس. والجدول رقـــم (3-1) يوضـــح ذلك:

جدول رقم (3-1): معاملات ثبات التجانس لأداة الدراسة ومجالاتها

الفقرات	المجال	ثبات التجانس	عدد الفقرات
البعد الأول : نظم المعلومات المحاسبية المحوسبـــة			
15-1	المجال الأول: نظم المعلومات المحاسبية المحوسبة	0.87	15
البعد الثانـــــي: فاعلية الرقابة الداخليـــة			
20-16	المجال الأول: تعزيز فاعلية الرقابة المحاسبية	0.88	5
23-21	المجال الثاني : تعزيز فاعلية الرقابة الإدارية	0.80	3
27-24	المجال الثالث : تعزيز فاعلية الضبط الداخلي	0.91	4
الكلـــــــي		0.86	27

يتبين من الجـــــــدول (3-1) أن معامل الثبات (كرونباخ ألفا)، لمتغير نظم المعلومـــات المحاسبية المحوسبة كانت (0.87)، ومتغيرات فاعلية الرقابة الداخلية تراوحت ما بـــين (0.80–0.91)، الخاصة بأداة الدراســـــة ومجالاتها تعتبر مؤشرات كافيـــــة لأغـــراض اعتمـــاد أداة

الدراســـــــة في تطبيقها النهائي ويمكن الاعتماد عليها في الخطوات والمراحل اللاحقــة، كمــا ورد في الدراسات السابقة كمعيار للثبات؛ حيثُ تبين بأن معامل الثبــات اكبــر مــن (0. 70 ≤ Alpha) فإنه يعتبر معامل ثبات عالي حسب ســكاران وبــوجي(Sekaran; U &Bougie; R.، (2013)).

وفيما يتعلق بالحدود التي سوف تعتمدها الدراسة عند التعليق علــى المتوســط الحســابي للمتغيرات في أنموذج الدراسة لتحديد درجة المقياس، كما وتــمّ تحديــد ثلاثــة مســتويات هــي (منخفض، متوسط، مرتفع)، بناءاً على المعادلة التالية (العتوم، 2015):

طول الفئة = (الحد الأعلى للبديل- الحد الأدنى للبديل)/ عدد المستويات.

1.33= 3/(1-5)

وبالتالـــــــــي: المنخفض : من (1) أقل من (2.33)، المتوســط : مــن (2.33) أقــل مــن (3.66)، المرتفع : من (3.66) إلى (5).

3-8- المعالجة الإحصائيــة:

تم استخدام برنامج الحزمــة الإحصــائية للعلــوم الاجتماعيــة الإصــدار (22)، (Statistical Package for Social Sciences –SPSSver.22) في إجراء هذه التحلــيلات والاختبــارات الإحصائية ولغايات تحقيق أغراض الدراسة فقد تم استخدام الأساليب الإحصائية التالية:

3-8-1- **الإحصاء الوصفي**: وذلك لعرض خصائص أفراد العينة ووصف إجاباتهم، من خــلال استخدام ما يلي:

- النسبة المئوية: تم استخدمها لقياس التوزيعات التكرارية النسبية لخصائص أفراد العينة وإجاباتهم على عبارات الاستبانة.

- الوسط الحسابي: تم استخدامه كأبرز مقاييس النزعة المركزية لقياس متوسط إجابات عينة الدراسة على أسئلة الاستبانة.

- الانحراف المعياري: تم استخدمه كأحد مقاييس التشتت لقياس الانحراف في إجابات أفراد العينة عن وسطها الحسابي.

3-8-2- الإحصاء التحليلي:

كما وتمّ الاعتماد على استبانة لأجل قياس اتجاهات المحاسبين القانونيين لدى البنوك التجارية الأردنية، كذلك تمّ تقسيم هذه الاستبانة إلى جُملة من الأبعاد من أجل التعرف على توجهاتهم وكذلك استجاباتهم، وتمّ اتباع أسلوب (ليكرت الخماسي) في تدريج مستوى الإجابة عن كل فقرة؛ إذ يرى الباحث بأن هذا المقياس ذو فائدة لأجل التعرف على استجابات وكذلك توجهات المحاسبين لدى البنوك التجارية الأردنية بشكل دقيق، كما وسيتحدد قياس (الفقرة) بخمسة مستويات؛ ألا وهي: (أوافق بدرجة كبيرة جداً .... الخ)، ويبين الجدول ذو الرقم (3-2)، هذه الخيارات، كما وتمّ تحليل البيانات باستخدام برنامج التحليل الإحصائي (spss) الإصدار (22)، وتمّ استخدام معادلة الانحدار المتعددة (Multiple Linear Regression) والانحدار البسيط (Simple Linear Regression) لأجل اختبار فرضيات الدراسة والإجابة عن تساؤلاتها، واختبار أنوفا(التباين الأحادي) (One Way ANOVA) لمتغير سنوات الخبرة.

الجدول (3-2) : تقسيم درجة الموافقة لخمس فئـــــــــات

الفقـــــــــرة	موافق بشدة(5)	موافق (4)	محايد (3)	غير موافق (2)	غير موافق بشدة (1)

3-9- إجراءات الدراســــــة:

قام الباحث بالإجراءات الآتية:

1- قام الباحث بالحصول على الموافقة اللازمة من خلال كتب تسهيل المهمة لإجراء الدراسة من الجهات المختصة.

2- تحديد وحصرّ مجتمع الدراسة من المحاسبين القانونيين لدى البنوك التجاريـــة الأردنيـــــة.

3- قام الباحث بتوزيع استبانات أداة الدراسة شخصياً على العينة المستهدفـــــــة، والمتمثلة بالمحاسبين القانونيين لدى البنوك التجاريـــة الأردنيـــــة.

4- تمّ ترميز الاستبانات وإدخالها على البرنامج الإحصائي (SPSS)، واستخلاص نتائج الدراسة، ووضع التوصيات والمقترحات بما يتوافق مع نتائجهـــــــا.

الفصل الرابـــــــع

نتائج تحليــل البيانـــات واختبـــار الفرضيـــــــــات

4-1-تمهيـــــــد:

4-2-خصائص عينة الدراســـــة:

4-3-تحليــل بيانـــات الدراســـــة:

4-4-مناقشة نتائج الدراســـــــــة:

4-5-ملائمة نموذج الدراسة للأساليب الإحصائية المستخدمـــــة:

الفصل الرابـــــع

نتائج تحليـــل البيانـــات واختبـــار الفرضيـات

4-1- تمهيـــــــد:

تمّ من خلال هذا الفصل عرض لخصائص عينة الدراسة من حيث (العُمـــر، المؤهل العلمي، سنوات الخبرة، عدد الدورات "المتعلقة بعمل البنوك"، الشهادات المهنية المتخصصـــة)، كما وتم تحليل بيانات الدراسة، من خلال استخراج المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والأهمية النسبية، كما تم اختبار فرضيات الدراسة من خلال معامل الانحدار.

4-2-خصائص عينة الدراسة:

تمّ اختيار عدة من المتغيرات والمتمثلة بالعوامل الديموغرافية وهـــي مرتبطـــة بالعوامـــل الشخصية وكذلك الوظيفية (Factual Data) لأجل تسليط الضوء حول بعض الحقائق المرتبطـــة بالعينة المستهدفة، وتم التعرف عليها من خلال الجداول ذوات الأرقم (4-1، 4-2، 4-3، 4-4، 4-5)، والتي تمثل خصائص أفراد عينة الدراسة من حيث (العُمـــر، المؤهل العلمي، ســـنوات الخبرة، عدد الدورات "المتعلقة بعمل البنوك"، الشهادات المهنية المتخصصـــة).

أولاً: العُمـــــــــر:

يُظهر الجدول (4-1) التكرارات والنسب المئوية لمتغير العُمـــــــر.

الجدول رقم (4-1): التكرارات والنسب المئوية لمتغير (العُمـــــــــر)

العُمـــر	التكرار	النسبة المئوية
أقل من 30 سنة	7	% 3.6
30 سنة أقل من 40	53	% 26.9
40 سنة أقل من 50	109	% 55.3
50 سنة فأكثر	28	% 14.2
المجمـــوع	197	%100.0

يُلاحظ من الجـــدول رقم (4-1) بأن نسبة ذوي الأعمار (40 سنة إلى أقل من 50 سنة)، هي الأعلى إذ بلغت النسبة (55.6%)، ومن ثم ذوي الأعمار (30 سنة أقل من 40) بنسبة بلغـــت (26.9%)، يليها ذوي الأعمار (50 سنة فأكثر)، بنسبة بلغت (14.2%)، وأخيراً، ذوي الأعمـــار (أقل من 30 سنة) بنسبة بلغت (3.6%)، ويلاحظ من هذه النسب بأن الأغلبية هم من فئة الشـــباب المتقدمة بالأعمار، والتي تتراوح أعمارهم(40 سنة -50 سنة)، وهذه الفئة تمتاز بمقدرتها علـــى القيام بواجباتها المرتبطة بتطبيقات نظم المعلومات المحاسبية المحوسبة على أكمل وجه، والشـــكل رقم (4-1) يبين ذلـــــــك.

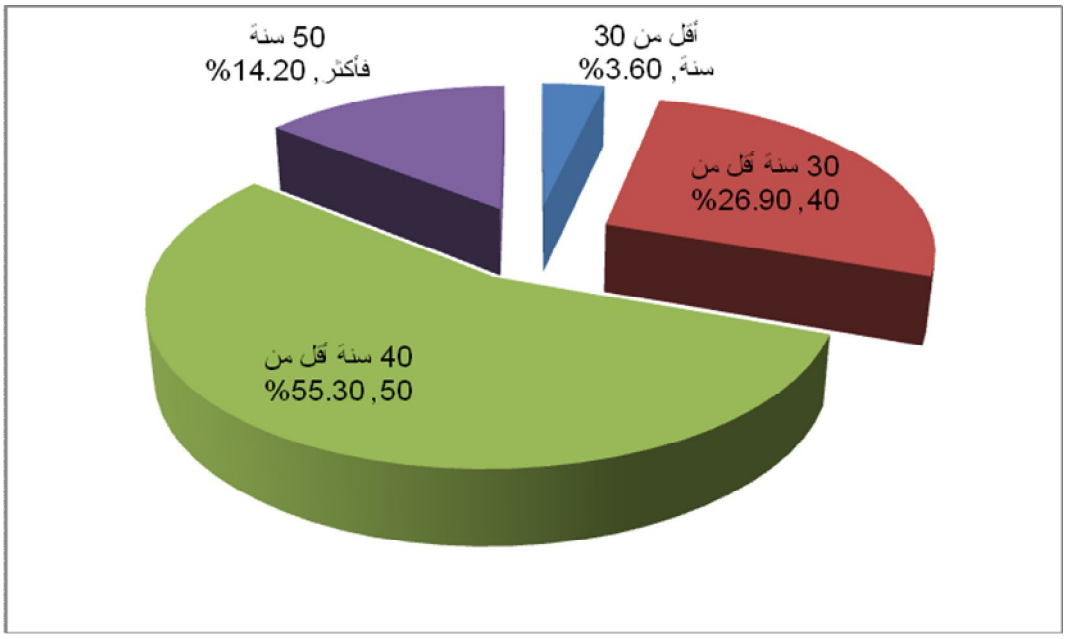

الشكل رقم (4-1): التكرارات والنسب المئوية لمتغير (العُمر) وفقاً لمخرجات التحليل الإحصائي

ثانياً: المؤهل العلمـــي:

يبين الجدول (4-2) التكرارات والنسب المئوية لمتغير المؤهل العلمـــي.

الجدول رقم (4-2)

التكرارات والنسب المئوية فيما يخص مجال متغير (المؤهل العلمـــــــي)

المؤهل العلمي	التكـــرار	النسبة المئوية
دبلوم	82	%41.6
بكالوريوس	84	%42.6
ماجستير	19	% 9.6
دكتوراه	12	% 6.1
المجمـــــــوع	197	%100.0

يتضح من الجـــدول رقم (4-2) بأن نسبة الأشخاص الحاصلين على الدرجة الجامعية الأولى(البكالوريوس) هي الأعلى، إذ بلغت نسبتهم (42.6%)، يليهم الحاصلين على درجة (الدبلوم) بنسبة بلغت (41.6%)، ومن حملة الماجستير بنسبة بلغت (9.6%)، وأخيراً، الحاصلين على درجة الدكتوراه بنسبة بلغت (6.1 %)، هذا ويجب على البنوك التجارية تشجيع ودعم الحاصلين على درجة البكالوريوس لأجل إكمال دراساتهم العليا، لأجل الاستفادة منهم في تطبيقات نظم المعلومات المحاسبية المحوسبـــة، والشكل رقم (4-2) يبين ذلك.

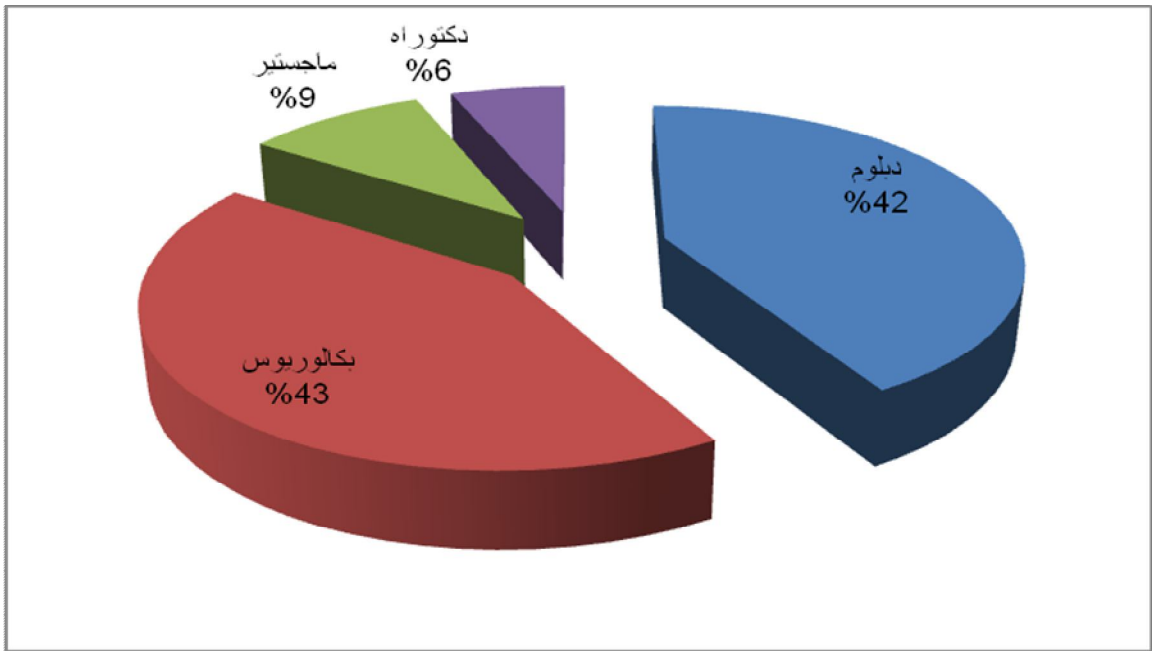

الشكل رقم (4-2): التكرارات والنسب المئوية لمتغير (المؤهل العلمي) وفقاً لمخرجات التحليل الإحصائي

ثالثاً: سنوات الخبـــــرة:

يظهر الجدول (4-3) التكرارات والنسب المئوية لمتغير الخبرات العمليــة.

الجدول رقم (4-3)

التكرارات والنسب المئوية لمتغير (سنوات الخبـــــرة)

سنوات الخبـــــرة	التكرار	النسبة المئوية
أقل من 5 سنوات	18	% 9.1
5 سنوات إلى أقل من 10	127	% 64.5
10 سنوات أقل من 15	32	%16.2
15 سنة فأكثر	20	%10.2
المجمــوع	197	%100.0

تظهر بيانات الجــدول رقم (4-3) أن نسبة ذوي الخبرات المتوسطة (5 سنوات أقل من 10 سنوات) هي الأعلى مقارنة مع غيرها، بنسبة بلغت(64.5%) ومن ثم ذوي الخبرات (10 سنوات إلى أقل من 15 سنة)، بنسبة بلغت (16.2%)، يليها ذوي الخبرات (15 سنة فأكثر)، بنسبة بلغت (10.2%)، يليها ذوي الخبرات (أقل من 5 سنوات) بنسبة بلغت (9.1%)، يُلاحظ بأن النسبة الأعلى هي لذوي الخبرات المتوسطة(5 سنوات إلى أقل من 10 سنوات)، وهذا جيّد، إلا أنهُ يجب التركيز أكثر لأجل استقطاب ذوي الخبرات المرتفعة، فهمّ يتميزوا بالقدرة على القيام

بالمهام المرتبطة بتطبيقات نظم المعلومات المحاسبيـــة المحوسبـــة على أكمل وجه، مقارنة مع غيرهم، هذا ويبين الشكل (4-3) ذلك.

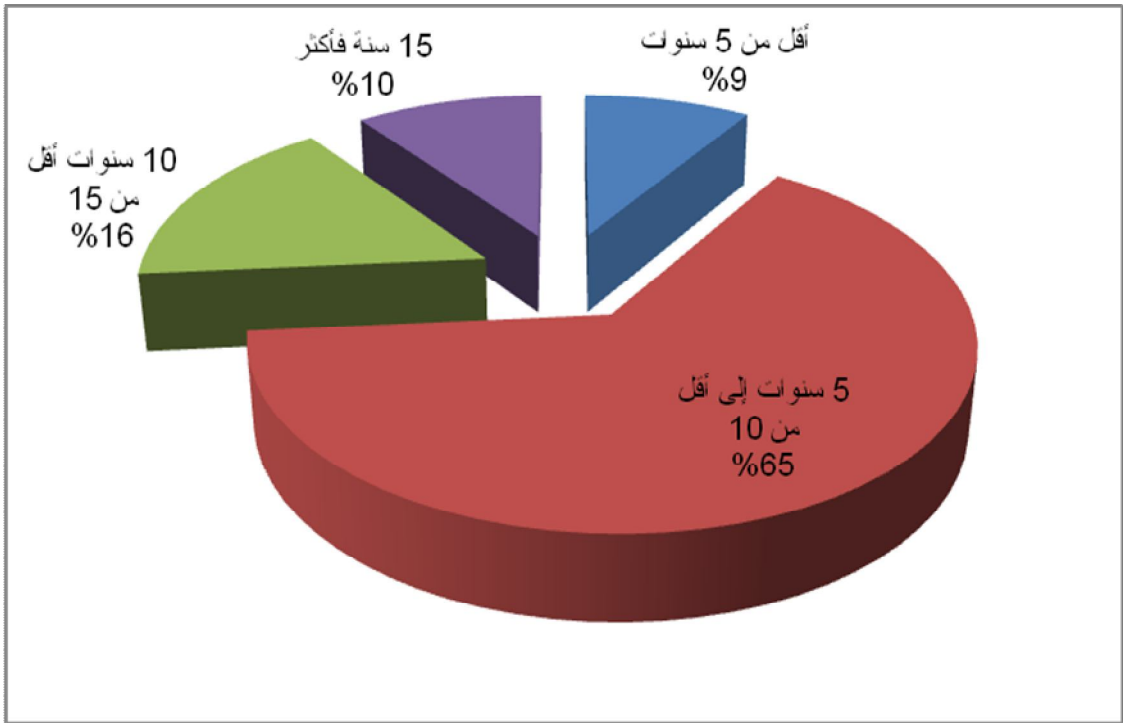

الشكل رقم (4-3): التكرارات والنسب المئوية لمتغير (سنوات الخبـــرة) وفقاً لمخرجات التحليل الإحصائي

رابعـــاً: عدد الدورات التي اشتركت بها:

يظهر الجدول (4-4) التكرارات والنسب المئوية لمتغير عدد الدورات.

الجدول رقم (4-4)

التكرارات والنسب المئوية لمتغير (عدد الدورات التي اشتركت بهـــــــا)

الخبرات العمليـــة	التكرار	النسبة المئوية
لا يوجد دورات	27	%13.7
1-3 دورات	111	%56.3
4- 6 دورات	39	%19.8
7دورات فأكثـــر	20	%10.2
المجمـــوع	197	%100.0

تظهر بيانات الجـــدول رقم (4-4) أن نسبة الحاصلين على دورات تدريبية (1-3 دورات) هي الأعلى مقارنة مع غيرها، بنسبة بلغت(56.3%) ومن ثم الحاصلين على دورات تدريبية (4-6 دورات)، بنسبة بلغت (19.8%)، يليها الغير حاصلين على أية دورة، بنسبة بلغت (13.7%)، ومن ثمّ الحاصلين على (7 دورات فأكثر)، بنسبة بلغت (10.2%)، يُلاحظ بأن النسبة الأعلى هي للحاصلين على دورات متوسطة (1-3 دورات)، وبهذا يجب زيادة التركيز على إشراكهم بدورات مرتبطة بتطبيقات نظم المعلومات المحاسبية المحوسبـــة لما لهُ من كبير الأثر على تطوير وتحسين الرقابة الداخليـــة، هذا ويبين الشكل (4-4) ذلـــــــك.

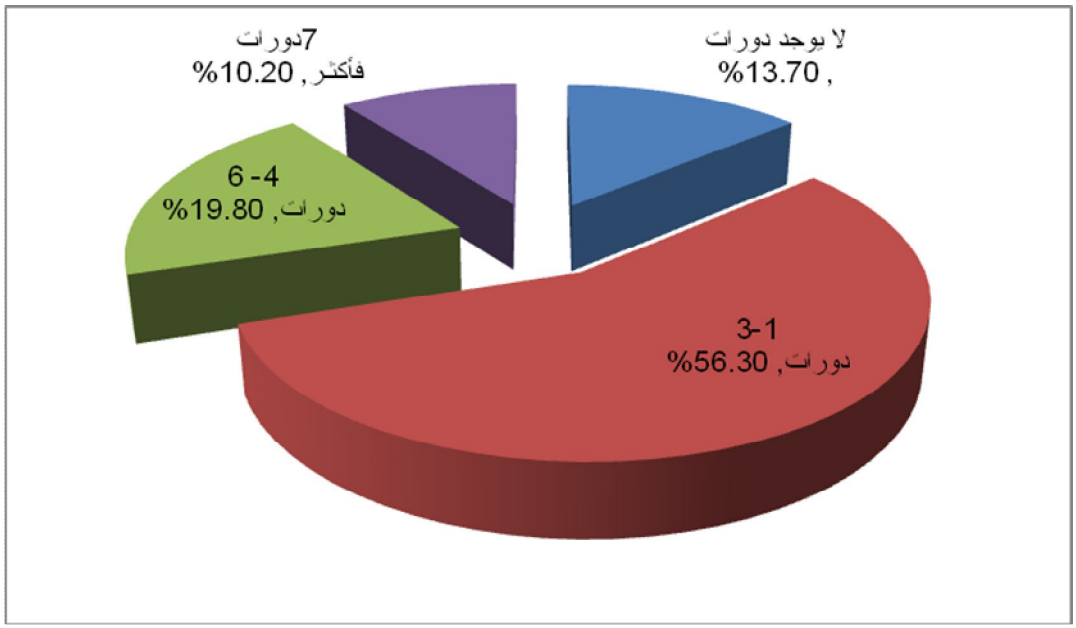

الشكل رقم (4-4): التكرارات والنسب المئوية لمتغير (عدد الدورات) وفقاً لمخرجات التحليل الإحصائي

خامســـــاً: الشهادات:

يظهر الجدول (4-5) التكرارات والنسب المئوية لمتغير عدد الدورات.

الجدول رقم (4-5)

التكرارات والنسب المئوية لمتغير (الشهـــــــادات)

الخبرات العمليــة	التكرار	النسبة المئوية
لا يوجد	0	% 0.00
Cpa	0	% 0.00
CMA	0	% 0.00
Jcpa	197	% 100.00
CFA	0	% 0.00
أخرى	0	% 0.00
المجمــوع	197	%100.0

تُظهر بيانات الجــدول رقم (4-5) أن النسبة الأعلى همّ من الحاصلين على شهادات مهنية متخصصة، وأبرزها Jcpa، هذا ويبين الشكل (4-5) ذلك.

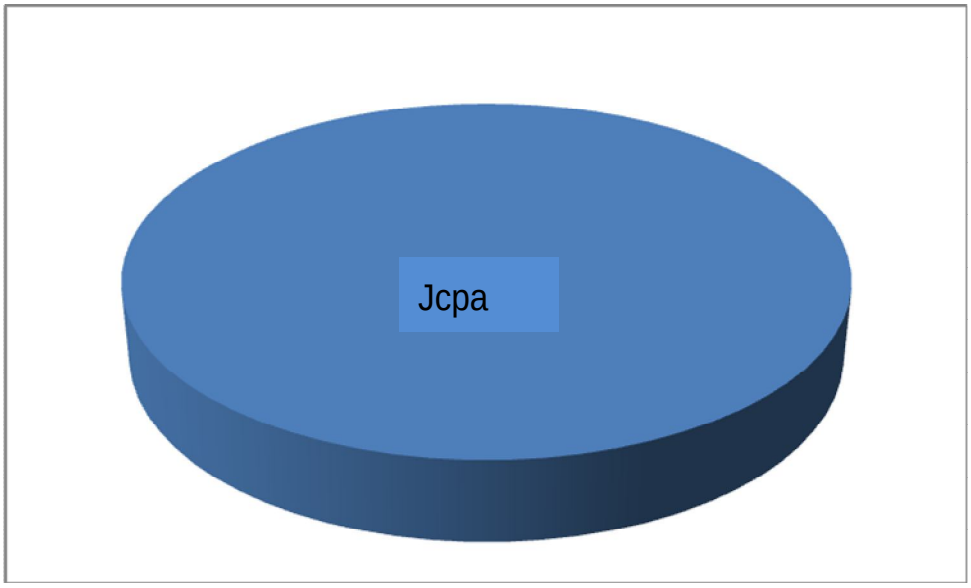

الشكل رقم (4-5): التكرارات والنسب المئوية لمتغير (الشهـــــادات المهنية المتخصصة وفقاً لمخرجات التحليل الإحصائي

4-3-تحليــل بيانـــات الدراســة:

يتناول الفصل الرابع عرضـــــــاً للنتائج التي تم التوصل إليها من خلال تحليل البيانات الإحصائية التي تمّ جمعها من الاستبانـــة التي وجهت لمجموعة من المحاسبين القانونيين العاملين لدى البنوك التجارية الأردنيـــة، وقد تم الاعتماد على مقياس "ليكرت" الخماسي، حيث تم إدخال هذه الاستجابات على الحاسوب، فموافق بشدة يأخذ (5 درجات)، وموافق (4 درجات)، ومحايد (3درجات) وغير موافق (درجتان) وغير موافق بشـــــدة (درجة واحدة).

4-4-عــرض نتائج الدراســــــــة:

البعد الأول : نظم المعلومات المحاسبيــة المحوسبــة:

يُظهر الجــدول (4-6) الوســط الحسابي والانحراف المعياري ودرجة موافقة لكل فقرة من فقرات هذا البعد.

الجدول رقم (4-6)

الوســط الحسابي والانحرافات المعيارية أفراد العينة فيما يتعلق (نظم المعلومات المحاسبيــة المحوسبــة)

الفقرة	العبارة	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	(الترتيب)	الأهمية النسبية
1-	تعمل نظم المعلومات المحاسبية المحوسبة على تحسين الالتزام بالقوانين والسياسات والقواعد داخل البنك.	3.39	1.192	7	متوسطة
2-	تعتبر نظم المعلومات المحاسبية المحوسبة أداة مهمة وفعالة في تحسين الأداء وقياســه.	3.31	1.390	13	متوسطة
3-	تسهم نظم المعلومات المحاسبية المحوسبة برفع دقة البيانات المحاسبية والمالية.	3.79	1.176	1	مرتفعة
4-	تعمل نظم المعلومات المحاسبية المحوسبة على تنظيم وإعداد تقارير دورية سواء أكانت سنوية أو نصف سنوية أو ربع سنوية.	3.41	1.446	6	متوسطة
5-	توفر نظم المعلومات المحاسبية المحوسبة معلومات دقيقة يمكن الاستناد إليها في عملية اتخاذ القرار.	3.42	1.305	5	متوسطة
6-	يمكن من خلال نظم المعلومات المحاسبية المحوسبة	3.28	1.253	14	متوسطة

	اكتشاف التجاوزات والانحرافات والتعرف على أسبابها لأجل معالجتها.				
-7	يسهم نظم المعلومات المحاسبية المحوسبة بتوفير المعلومات والبيانات في الوقت المحدد والمناسب.	3.38	1.230	8	متوسطة
-8	تعمل نظم المعلومات المحاسبية على تحديد نقاط الضعف المرتبطة بالإجراءات داخل البنك.	2.89	1.253	15	متوسطة
-9	تسهم نظم المعلومات المحاسبية المحوسبة بتحقيق أهداف ومبادئ المحاسبة المالية والإداريـــة.	3.36	1.185	10	متوسطة
-10	تساعد نظم المعلومات المحاسبية المحوسبة على الاستغلال الأمثل لموارد البنك.	3.31	1.314	12	متوسطة
-11	تسهمّ نظم المعلومات المحاسبية المحوسبة بتوفير معلومات لمتخذي القرار لتحسين فاعلية وكفاءة العمليات.	3.53	1.052	3	متوسطة
-12	توفر الإدارة كافة أجهزة الحاسوب والبرامج والتطبيقات الحديثة لأجل تفعيل وتحسين نظم المعلومات المحاسبية المحوسبة.	3.52	1.312	4	متوسطة
-13	مؤهلات العاملين بنظم المعلومات المحاسبية المحوسبة تتناسب مع طبيعة الأعمال الموكلة إليهم.	3.72	1.208	2	مرتفعة
-14	يتمتع الأفراد العاملون بنظم المعلومات بكفاءة في التعامل مع الأجهزة المتوفرة.	3.32	1.227	11	متوسطة
-15	معظم الأفراد العاملين بنظام المعلومات المحاسبية المحوسبة لديهم خبرات جيدة بهذا المجال.	3.37	1.229	9	متوسطة
الكلـــي		3.40	1.251		**متوسطـــة**

تراوحت المتوسطات الحسابية لإجابات أفراد العينة على العبارات المتعلقة بالـــ (نظم المعلومات المحاسبيـــة المحوسبـــة) ما بين (3.79-2.89) ويظهر الجـــدول رقم (4-6) بأن المتوسط العام لإجابات أفراد العينة فيما يتعلق بمتغير(نظم المعلومات المحاسبيـــة المحوسبـــة)، بلغ (3.40)، "بدرجة متوسطة" وأن الانحراف المعياري العام بلغ (1.251)، وأن الفقرة (3) حصلت على أعلى متوسط حسابي (3.79) وبانحراف معياري مقداره (1.176) (بدرجة متوسطة) والتي نصها " تسهم نظم المعلومات المحاسبية المحوسبة برفع دقة البيانات المحاسبية والمالية "، تلاه المتوسط الحسابي المتعلق بالفقرة رقم (13) والتي نصها " مؤهلات العاملين بنظم المعلومات المحاسبية المحوسبة تتناسب مع طبيعة الأعمال الموكلة إليهم"، والذي بلغ (3.72) بانحراف معياري مقداره (1.208).

وفيما يتعلق بالفقرة رقم (8) والتي نصها " تعمل نظم المعلومات المحاسبية على تحديد نقاط الضعف المرتبطة بالإجراءات داخل البنك "، جاءت في المرتبة الأخيرة بين فقرات هذا المجال، إذ كان متوسطها الحسابي أقل المتوسطات حيث بلغ (2.89) بانحراف معياري مقداره (1.253) (بدرجة متوسطة)، وهذا يدل على أن البنوك تقوم بالاستفادة من نظم المعلومات المحاسبية لأجل تحديد نقاط الضعف المرتبطة بالرقابة الداخلية، إلا أن هذا دون المستوى المطلوب، وبهذا يجب القيام بوضع سياسات واستراتيجيات لأجل الاستفادة المُثلى من ذلك.

وبشكل عام، يتضح بأن مستوى تصورات المحاسبين القانونيين بالبنوك التجارية الأردنية حول بُعد نظم المعلومات المحاسبية المحوسبة كان بدرجة متوسطة.

البعد الثاني : فاعلية الرقابة الداخليـــة

المجال الأول : تعزيز فاعلية الرقابة المحاسبيـــة:

يمثل الجـــدول (4-7) الوســـط الحسابي والانحراف المعياري ودرجة موافقة لكل فقرة من فقرات هذا البعد.

الجدول رقم (4-7): الوســـط الحسابي والانحرافات المعيارية لأفراد العينة نحو (تعزيز فاعلية الرقابة المحاسبيـــة)

الفقرة	العبارة	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	(الترتيب)	الأهمية النسبية
16-	يقوم البنك بعمل برنامج لاختيار وتأهيل موظفي دائرة الرقابـــة لضمان تعزيز فاعلية الرقابة المحاسبية.	3.23	1.141	1	**متوسطة**
17-	يقوم البنك بتعزيز وتشجيع التزام موظفي دائرة الرقابة بقواعد السلوك المهني الخاصة بهم.	2.98	1.078	3	**متوسطة**
18-	يعمل البنك على الاستعانة بخبراء مؤهلين بالمحاسبة والمهارات الفنية اللازمة لتعزيز فاعلية الرقابة المحاسبية.	3.03	1.251	2	**مرتفعة**
19-	يمنح البنك صلاحيات لرفع التقارير إلى المدير العام مباشرة.	2.93	1.081	5	**متوسطة**
20-	يقوم البنك بتحسين وتطوير نظام الرقابة المحاسبية بشكل دوري ومستمر لضمان تعزيز فاعليته.	2.97	1.271	4	**متوسطة**
الكلـــي		3.03	1.164		**متوسطة**

تباينت المتوسطات الحسابية لإجابات أفراد العينة على العبارات المتعلقة بتعزيز فاعلية الرقابة المحاسبية، المنبثقة من البعد الثاني(فاعلية الرقابة الداخليـــة)، ما بين (3.23-2.93)، كما ويبين الجـــدول (4-7) بأن المتوسط العام لإجابات أفراد العينة حول المجال الثاني، بلغ (3.03)، "بدرجة متوسطة" وأن متوسط الانحراف المعياري بلغ (1.164)، وأن الفقرة (16) حصلت على أعلى متوسط حسابي، إذ بلغ متوسطها (3.23) وبانحراف معياري مقداره (1.141) (بدرجة متوسطـــة) والتي نصها " يقوم البنك بعمل برنامج لاختيار وتأهيل موظفي دائرة الرقابـــة لضمان تعزيز فاعلية الرقابة المحاسبية "، تلاه المتوسط الحسابي المتعلق بالفقرة رقم (18) والتي نصها " يعمل البنك على الاستعانة بخبراء مؤهلين بالمحاسبة والمهارات الفنية اللازمة لتعزيز فاعلية الرقابة المحاسبية"، والذي بلغ (3.03) بانحراف معياري مقداره (1.251)(بدرجة متوسطة).

أما فيما يتعلق بالفقرة رقم (19) والتي نصها " يمنح البنك صلاحيات لرفع التقارير إلى المدير العام مباشرة "، جاءت في المرتبة الأخيرة بين فقرات هذا المجال، إذ كان متوسطها الحسابي أقل المتوسطات حيث بلغ (2.93) بانحراف معياري مقداره (1.081) (بدرجة متوسطة)، وبهذا يجب على سنّ تشريعات وقوانين مرتبطة بعملية منح الصلاحيات لأجل رفع التقارير إلى المدير العام بشكل مباشر بعيداً عن البيروقراطية المؤسسية.

وبشكل عام، يتضح بأن مستوى تصورات المحاسبين فيما يتعلق بهذا البُعد، كان بدرجة متوسطة.

المجال الثانـــي: تعزيز فاعلية الرقابة الإداريـــة:

يمثل الجـــدول (4-8) الوســـط الحسابي والانحراف المعياري ودرجة موافقة لكل فقرة من فقرات هذا البعد.

الجـــدول رقم (4-8) الوســـط الحسابي والانحرافات المعيارية ودرجة موافقة أفراد العينة فيما يتعلق (بتعزيـــز فاعليـــة الرقابة الإداريـــة)

الفقرة	العبارة	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	(الترتيـــب)	الأهمية النسبية
21-	يقوم البنك بتعزيز فاعلية الرقابة الإدارية من خلال متابعة مختلف فروع وأقسام البنك بالإجراءات التصحيحية الواردة بتقارير التدقيق الإدارية والمالية.	2.70	1.195	2	متوسطة
22-	يشجع البنك على إجراء أبحاث ودراسات خاصة بعمل البنك لكشف المخالفات والتجاوزات الإدارية والمالية والتأكد من تصويبها أو تبريرها.	2.49	1.018	3	متوسطة
23-	يتم مطابقة القرارات الإدارية والمالية للتأكد من انسجامها مع التشريعات والقوانين المعمول بها.	2.83	1.228	1	متوسطة
	الكلي	2.67	1.147		متوسطة

اختلفت المتوسطات الحسابية لإجابات أفراد العينة على العبارات المتعلقة بتعزيز فاعلية الرقابة الإداريـــة، إذ تراوحت ما بين (2.83-2.49)، هذا ويتبين خلال الجـــدول (4-8) بأن

المتوسط العام لإجابات أفراد العينة حول المجال الثاني، بلغ (2.67)، "بدرجة متوسطة" وأن متوسط الانحراف المعياري بلغ (1.147)، وأن الفقرة (23) حصلت على أعلى متوسط حسابي، إذ بلغ متوسطها (2.83) وبانحراف معياري مقداره (1.228) (بدرجة متوسطة) والتي نصها " يتم مطابقة القرارات الإدارية والمالية للتأكد من انسجامها مع التشريعات والقوانين المعمول بها "، تلاه المتوسط الحسابي المتعلق بالفقرة رقم (21) والتي نصها " يقوم البنك بتعزيز فاعلية الرقابة الإدارية من خلال متابعة مختلف فروع وأقسام البنك بالإجراءات التصحيحية الواردة بتقارير التدقيق الإدارية والمالية"، والذي بلغ (2.70) بانحراف معياري مقداره (1.195)، بدرجة (متوسطة).

وفيما يتعلق بالفقرة رقم (22) والتي نصها " يشجع البنك على إجراء أبحاث ودراسات خاصة بعمل البنك لكشف المخالفات والتجاوزات الإدارية والمالية والتأكد من تصويبها أو تبريرها"، جاءت في المرتبة الأخيرة بين فقرات هذا المجال، إذ كان متوسطها الحسابي أقل المتوسطات حيث بلغ (2.70) بانحراف معياري مقداره (1.195) (بدرجة متوسطة)، وبهذا يلاحظ بأن البنوك تقوم بذلك، إلا أنه دون المستوى المطلوب، لذا يجب تخصيص ميزانية مالية لأجل القيام بمثل هكذا دراسات؛ على أن يتم الاختيار وفقاً لأسس علمية مدروسة، وبهذا وبشكل عام، يتبين لنا بأن المستوى العام لهذا المجال كان متوسطاً.

المجال الثالث: تعزيز فاعلية الضبط الداخلـــي:

يظهر الجـــدول (4-9) الوســـط الحسابي والانحراف المعياري ودرجة موافقة لكل فقرة من فقرات هذا المجال.

الجدول رقم (4-9): الوســـط الحسابي والانحرافات المعيارية لأفراد العينة فيما يتعلق (بتعزيز فاعلية الضبط الداخلي)

الفقرة	العبارة	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	(الترتيب)	الأهمية النسبية
24-	يعمل البنك على تعزيز فاعلية الضبط الداخلي من خلال تعزيز الرقابة على مستوى الفرد والرقابة على مستوى الوحدة الإدارية ومن ثمّ على مستوى البنك ككل.	2.82	1.292	4	متوسطة
25-	يقوم البنك بضبط الإنحرافات الداخلية الإيجابية لمعرفة أسبابها ومعالجتها.	3.06	1.404	1	متوسطة
26-	يعمل البنك بشكل جديّ على تحديد وكشف الأخطاء والإنحرافات السلبية وتحديد ومعرفة أسبابها ومسبباتها والعمل على تصحيحها لمنع تكرار حدوثها بالمستقبل.	2.85	1.259	2	متوسطة
27-	يتوفر لدى البنك قنوات اتصال فعالة تضمن فهم كافة الموظفين للسياسات والإجراءات المتعلقة بنظام الضبط الداخلي.	2.83	1.198	3	متوسطة
الكلي		2.88	1.288		**متوسطة**

تراوحت المتوسطات الحسابية لإجابات أفراد العينة على العبارات المتعلقة بتعزيز فاعلية الضبط الداخلي ما بين (2.82-3.06)، هذا ويُظهر الجـــدول رقم (4-9) بأن المتوسط العام لإجابات أفراد العينة حول هذا المجال، بلغ (2.88)، "بدرجة متوسطـــة" وأن متوسط الانحراف

المعياري بلغ (1.288)، وأن الفقرة (25) حصلت على أعلى متوسط حسابي (3.06) وبانحراف معياري مقداره (1.404) (بدرجة متوسطة) والتي نصها " يقوم البنك بضبط الإنحرافات الداخلية الإيجابية لمعرفة أسبابها ومعالجتها"، ومن بعده المتوسط الحسابي المرتبط بالفقرة رقم (26) والتي نصها " يعمل البنك بشكل جديّ على تحديد وكشف الأخطاء والإنحرافات السلبية وتحديد ومعرفة أسبابها ومسبباتها والعمل على تصحيحها لمنع تكرار حدوثها بالمستقبل"، والذي بلغ (2.85) بانحراف معياري مقداره (1.259).

وفيما يتعلق بالفقرة رقم (24) والتي نصها " يعمل البنك على تعزيز فاعلية الضبط الداخلي من خلال تعزيز الرقابة على مستوى الفرد والرقابة على مستوى الوحدة الإدارية ومن ثمّ على مستوى البنك ككل"، جاءت في المرتبة الأخيرة بين فقرات هذا المجال، إذ كان متوسطها الحسابي أقل المتوسطات حيث بلغ (2.82) بانحراف معياري مقداره (1.292) (بدرجة متوسطة)، يلاحظ بأن البنوك التجارية الأردنية تقوم بعملية التعزيز المرتبطة بفاعلية الضبط الداخلي، إلا أنها بغير المستوى المأمول، لذا يجب عليها وضع سياسات وتشريعات للقيام بتعزيز ذلـــــك.

وبشكل عام، يتضح بأن مستوى تصورات المحاسبين فيما يتعلق بتعزيز فاعلية الضبط الداخلي، كانت بدرجة متوسطـــة.

ومن خلال العرض السالف تم استخراج الوسط الحسابي والانحراف المعياري لكل بعد من أبعاد الدراسة المرتبط بمتطلبات نظم المعلومات المحاسبية، ويمثل الجدول (4-10) الأوساط الحسابية والانحراف المعياري والأهمية النسبية لكل بعد من أبعاد الدراسة.

الجدول (4-10): الأوساط الحسابية والانحرافات المعياريّة لإجابات أفراد العينة المتعلقة ""بفاعلية الرقابة الداخلية "

الرقم	البيئة الرقابية	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	(الترتيب)	الأهمية النسبية
1-	المجال الأول: **تعزيز فاعلية الرقابة المحاسبية.**	3.03	1.164	1	متوسطة
2-	المجال الثاني : **تعزيز فاعلية الرقابة الإدارية.**	2.67	1.147	3	متوسطة
3-	المجال الثالث : **تعزيز فاعلية الضبط الداخلي.**	2.88	1.288	2	متوسطة
	الكلي	2.86	1.199		متوسطة

تراوحت الأوساط الحسابية لإجابات أفراد العينة على العبارات المتعلقة بمستوى فاعلية الرقابة الداخلية، ما بين (3.03-2.67) ويظهر الجدول (4-10) بأن المتوسط العام لإجابات أفراد العينة حول مستوى تلك الأنماط ككل، بلغ (2.86)، "بدرجة متوسطة" وأن متوسط الانحرافات المعيارية بلغ (1.199)، وان مجال " تعزيز فاعلية الرقابة المحاسبية " حصل على أعلى متوسط حسابي (3.03) بانحراف معياري مقداره (1.164) (بدرجة متوسطة) يليه متغير تعزيز فاعلية الضبط الداخلي، والذي بلغ (2.88) بانحراف معياري مقداره (1.288)، ومن ثم تعزيز فاعلية الرقابة الإدارية بمتوسط حسابي مقداره (2.67).

وهذه النتيجة تتطابق مع ما توصلت إليه دراسة (إبراهيم، 2019)، إذ بينت الدراسة بأن مستوى تطبيق نظم المعلومات المحاسبية لدى الشركات الصغيرة والمتوسطة كان متوسطاً.

4-5-ملائمة نموذج الدراسة للأساليب الإحصائية المستخدمة واختبار فرضيات الدراسة:

قبل القيام باختبار فرضيات الدراسة، ومن أجل ضمان مناسبة البيانات وملائمتها قامت الدراسة بافتراض ضرورة عدم وجود ارتباط عالٍ بين المتغيرات المستقلة (Multi-Collinearity) تم إجراء اختبار معامل تضخم التباين "Variance Inflation Factor- VIF "، واختبار التباين المسموح به " Tolerance " لكل متغير من المتغيرات المستقلة، هذا ويبين الجدول (4-11) معامل التضخم والتباين والالتواء لمتغير نظم المعلومات المحاسبية المحوسب.

الجدول(4-11): اختبار معامل تضخم التباين والتباين المسموح به ومعامل الالتواء للمتغير المستقل (نظم المعلومات المحاسبية المحوسبة)

المتغيرات	معامل تقييم التباين (VIF)	التباين المسموح به Tolerance	قيمة معامل الالتواء(Skewness)
نظم المعلومات المحاسبية المحوسبة	1.00	1.00	0.018

يبين الجـــدول (4-11) إلى أنه في حال كان معامل تضخم التباين(VIF) للمتغير أقـــل مـــن (10) وكانت قيمة التباين المسموح به أكبر من(0.05) فإنه يمكن القول أن هذا المتغير لـــه ارتبـــاط عـــالٍ مـــع متغيرات مستقلة أخرى، وبالتالي سيمكن تحليل الانحدار، هذا وقد تم الاستناد على هـــذه القاعـــدة لاختبـــار الارتباط (Multicollinearity) بين المتغيرات المستقلة.

ولأجل التحقق من افتراض التوزيع الطبيعي Normal Distribution للبيانات فقد تم الاستناد إلـــى احتساب قيمة معامل الالتواء(Skewness) للمتغيرات، وكما يشير الجـــدول رقم (4-11) فإن قيمة معامل الالتواء لجميع متغيرات الدراسة كانت أدنى من (1).

الفرضية الرئيسة الأولـــى (HO_1): لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائياً عند مســـتوى دلالـــــة ($\alpha \leq$ 0.05) لنظم المعلومات المحاسبية المحوسبة في تعزيز فاعلية الرقابـــة الداخليـــة لـــدى البنـــوك التجاريـــة الأردنية من وجهة نظر المحاسبين القانونين.

ولأجل التعرف على مدى احتماليّة الإيجاب والقبول لهذه الفرضية، قام الباحث بإجراء تحليل الانحدار المتعدد (Standard Multiple Regression Analysis). والجدول رقم (4-12) يبين ذلك.

الجدول رقم (4-12): الانحدار المتعدد Standard Multiple Regression Analysis) **للفرضية الرئيسية الأولى**

المتغير المستقل	R معامل الارتباط	R^2 معامل التحديد	F المحسوبة	Df درجة الحرية	مستوى الدلالة الكلي (Sig)	معاملات الإنحـــدار			
						المتغير التابع	β	t	Sig
نظم المعلومات المحاسبية المحوسب	0.701	0.491	31.447	196	0.000	تعزيز فاعلية الرقابة المحاسبية	0.444	6.016	*0.000
						تعزيز فاعلية الرقابة الإدارية	0.200	1.965	*0.001
						تعزيز فاعلية الضبط الداخلي	0.024	0.273	*0.000

* ذات دلالة إحصائيّة عند مستوى دلالة ($\alpha \leq$0.05)

اختبرت الفرضية الرئيسية الأولى عند مستوى دلالة (a≤0.05) والجدول (4-12) يبين النتائج:

- لبيان وجود أثر ذو دلالة إحصائية بين المتغيرات تم مقارنة مستوى الدلالة للاختبار مع مستوى الدلالة المعتمد بالدراسة، و يبين الجدول أن مستوى الدلالة (Sig) بلغ (0.000) وهي أقل من مستوى الدلالة المعتمدة في الدراسة وقيمتها (0.05)، ومنها نرفض الفرضية الرئيسية العدمية ونقبل البديلة، والتي تنص على أنه " يوجد أثر ذو دلالة إحصائياً عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) لنظم المعلومات المحاسبية المحوسبة في تعزيز فاعلية الرقابة الداخلية لدى البنوك التجارية الأردنية"من وجهة نظر المحاسبين القانونين..

الفرضية الفرعية الأولى:

($H0_{1-1}$): لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائياً عند مستوى دلالـــــة ($\alpha \leq 0.05$) لـــنظم المعلومـــات المحاسبية المحوسبة في تعزيز فاعلية الرقابة المحاسبية لدى البنوك التجاريـــة الأردنية من وجهة نظر المحاسبين القانونين.

هذا وقام الباحث لأجل التعرف على مدى احتماليّة الإيجاب والقبول لهذه الفرضية، بإجراء تحليل الانحدار البسيط (Simple Linear Regression)، والجدول رقم (4-13) يبين ذلك.

الجدول رقم (4-13)

نتائج تحليل الانحدار البسيط (Simple Linear Regression) للفرضية الفرعية الأولى

المتغير المستقل	R معامل الارتباط	R^2 معامل التحديد	F المحسوبة	Df درجة الحرية	مستوى الدلالة الكلي (Sig)	معاملات الإنحـــدار			
						المتغير التابع	β	t	Sig
نظم المعلومات المحاسبية المحوسب	0.554	0.307	86.314	196	0.000	تعزيز فاعلية الرقابة المحاسبية	0.554	9.291	*0.000

* ذات دلالة إحصائيّة عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$)

اختبرت الفرضية الرئيسية الأولى عند مستوى دلالة (a≤0.05) والجدول (4-13) يبين النتائج:

- لبيان وجود أثر ذو دلالة إحصائية بين المتغيرات تم مقارنة مستوى الدلالة للاختبار مع مستوى الدلالة المعتمد بالدراسة، و يبين الجدول أن مستوى الدلالة (Sig) بلغ (0.000) وهي أقل من مستوى الدلالة المعتمدة في الدراسة وقيمتها (0.05)، ومنها نرفض الفرضية الرئيسية العدمية ونقبل البديلة، والتي تنص على أنه " يوجد أثر ذو دلالة إحصائياً عند مستوى دلالة ($\alpha \geq 0.05$) لنظم المعلومات المحاسبية المحوسبة في تعزيز فاعلية الرقابة المحاسبية لدى البنوك التجارية الأردنية "من وجهة نظر المحاسبين القانونين..

الفرضية الفرعية الثانية:

($H0_{1-2}$): لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائياً عند مستوى دلالة ($\alpha \geq 0.05$) لنظم المعلومات المحاسبية المحوسبة في تعزيز فاعلية الرقابة الإدارية لدى البنوك التجارية الأردنية من وجهة نظر المحاسبين القانونين..

هذا وقام الباحث لأجل التعرف على مدى احتماليّة الإيجاب والقبول لهذه الفرضية، بإجراء تحليل الانحدار البسيط (Simple Linear Regression)، والجدول رقم (4-14) يبين ذلك.

الجدول رقم (4-14)

نتائج تحليل الانحدار البسيط (Simple Linear Regression) للفرضية الفرعية الثانية

المتغير المستقل	R معامل الارتباط	R^2 معامل التحديد	F المحسوبة	Df درجة الحرية	مستوى الدلالة الكلي (Sig)	معاملات الإنحـــدار			
						المتغير التابع	β	t	Sig
نظم المعلومات المحاسبية المحوسب	0.445	0.198	48.246	196	0.000	تعزيز فاعلية الرقابة الإدارية	0.445	6.946	*0.000

* ذات دلالة إحصائيّة عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$)

اختبرت الفرضية الرئيسية الأولى عند مستوى دلالة (a≤0.05) والجدول (4-14) يبين النتائج :

- لبيان وجود أثر ذو دلالة إحصائية بين المتغيرات تم مقارنة مستوى الدلالة للاختبار مع مستوى الدلالة المعتمد بالدراسة، و يبين الجدول أن مستوى الدلالة (Sig) بلغ (0.000) وهي أقل من مستوى الدلالة المعتمدة في الدراسة وقيمتها (0.05)، ومنها نرفض الفرضية الرئيسية العدمية ونقبل البديلة، والتي تنص على أنه " يوجد أثر ذو دلالة إحصائياً عند مستوى دلالة ($\alpha \geq 0.05$) لنظم المعلومات المحاسبية المحوسبة في

تعزيز فاعلية الرقابة الإدارية لدى البنوك التجاريـــة الأردنية من وجهة نظر المحاســـبين القانونين. ".

الفرضية الفرعية الثالثة:

($H0_{1-3}$: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائياً عند مســـتوى دلالـــــة ($\alpha \leq 0.05$) لـــنظم المعلومـــات المحاسبية المحوسبة على تعزيز فاعلية الضبط الداخلي لدى البنوك التجاريـــة الأردنية من وجهـــة نظر المحاسبين القانونين..

ولأجل التعرف على مدى احتماليّة الإيجاب والقبول لهذه الفرضية قام الباحث بإجراء تحليل الانحدار البسيط (Simple Linear Regression)، والجدول رقم (4-15) يبين ذلك.

الجدول رقم (4-15)

نتائج تحليل الانحدار البسيط (Simple Linear Regression) للفرضية الفرعية الثالثة

المتغير المستقل	R معامل الارتباط	R^2 معامل التحديد	F المحسوبة	Df درجة الحرية	مستوى الدلالة الكلي (Sig)	معاملات الإنحـــدار			
						المتغير التابع	β	t	Sig
نظم المعلومات المحاسبية المحوسب	0.653	0.426	17.33	196	0.000	تعزيز فاعلية الضبط الداخلي	0.286	4.164	*0.000

* ذات دلالة إحصائيّة عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$)

اختبرت الفرضية الرئيسية الأولى عند مستوى دلالة (a≤0.05) والجدول (4-15) يبين النتائج :

- لبيان وجود أثر ذو دلالة إحصائية بين المتغيرات تم مقارنة مستوى الدلالة للاختبار مع مستوى الدلالة المعتمد بالدراسة، و يبين الجدول أن مستوى الدلالة (Sig) بلغ (0.000) وهي أقل من مستوى الدلالة المعتمدة في الدراسة وقيمتها (0.05)، ومنها نرفض الفرضية الرئيسية العدمية ونقبل البديلة، والتي تنص على أنه " يوجد أثر ذو دلالة إحصائياً عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) لنظم المعلومات المحاسبية المحوسبة على تعزيز فاعلية الضبط الداخلي لدى المحاسبين القانونيين في البنوك التجارية الأردنية ".

الفرضية الرئيسية الثانية:

H02: لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) لاستجابات عينة الدراسة فيما يتعلق بتطبيق نظم المعلومات المحاسبية المحوسبة تُعزى لمتغير الخبرة

ولأجل فحص هذه الفرضيّة فقد تم استخدام اختبار تحليل التباين الأحادي، و الجدول (4-16) يبين ذلك.

جدول (4-16): نتائـــج اختبار تحليل التباين الأحادي للفرضيّة الرئيسية الثانية

لفحص دلالة الفروق نحو (نظم المعلومات المحاسبية المحوسبـــة تبعاً لمتغير الخبـــــرة)

الأبعاد	مصدر التباين	مجموع المربعات	درجات الحرية	متوسط المربعات	قيمة F	الدلالة (Sig)
نظم المعلومات المحاسبية المحوسبـــة	بين المجموعات	3.354	3	1.118	1.984	0.118
	خلال المجموعات	108.774	193	.564		
	المجموع	112.129	196			

تشير قيم مستوى الدلالة المشار إليها في الجدول (16) إلى عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى (α = 0.05) في معدلات إجابات عينة الدراســة حــول إمكانية تطبيق نظم المعلومات المحاسبية المحوسبـــة وفقاً لاستجابات المحاسبين القانونيين لدى البنوك التجارية الأردنية، تبعاً لمتغير الخبرة، وذلك لأن مستوى الدلالة(Sig) ، أكبر من مستوى 0.05؛ وبالتالي يتم قبول الفرضيّة الصفريّة القائلة بأنه لا يوجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى ($\alpha \leq$ 0.05) في معدلات إجابات عينة الدراســة حــول إمكانية تطبيق نظم المعلومات المحاسبية المحوسبـــة وفقاً لاستجابات المحاسبين القانونيين لدى البنوك التجارية تبعاً لمتغير الخبرة، إذ أن متغير الخبرة يعتبر الأبرز والمرتبط بموضوع الدراسة.

الفصل الخامـــس
النتائج والتوصيـــات

5-1- النتائـــج:

5-2-التوصيات:

الفصل الخامـــس
النتائج والتوصيـــات

تم في هذا الفصل عرض لمجمل نتائـــج الدراســـة التي توصل إليها الباحث كإجابة عن الأسئلة التي تم طرحها، والتي تمثل مشكلة الدراســـة بعد أن تمت عمليّة جمع المعلومات اللازمة بوساطة أداة الدراســـة، حيث تم التوصل إلى عدد من النتائج والتي عـــلى ضوئها قدم الباحث عدداً من التوصيات؛ وتالياً عرض ما أسفرت عنه هذه الدراســـة من نتائج:

5-1- النتائـــج:

توصلت الدراسة إلى النتائج التاليـــة:

- هناك أثر لنظم المعلومات المحاسبية المحوسبة في تعزيز فاعلية الرقابة الداخلية لدى البنوك التجارية الأردنية من وجهة نظر المحاسبين القانونيين ، وهذه النتيجة تتوافق مع ما تم التوصل إليه دراسة (إبراهيم، 2019) إذ بينت الدراسة بأن هناك أثر لتطبيق نظم المعلومات المحاسبية على جودة المعلومات.
- أظهرت نتائج الدراسة بأن هناك أثر لنظم المعلومات المحاسبية المحوسبة في تعزيز فاعلية الرقابة المحاسبية لدى البنوك التجارية الأردنية من وجهة نظر المحاسبين القانونيين .
- أظهرت الدراسة بأن هناك أثر لنظم المعلومات المحاسبية المحوسبة في تعزيز فاعلية الرقابة الإداريـــــة لدى البنوك التجارية الأردنية من وجهة نظر المحاسبين القانونيين .

- أظهرت الدراسة بأن هناك أثر لنظم المعلومات المحاسبية المحوسبة على تعزيز فاعلية الضبط الداخلـــــي لدى البنوك التجارية الأردنية من وجهة نظر المحاسبين القانونيين .

- أظهرت الدراسة بأنه لا توجد فروق أو اختلافات لاستجابات عينة الدراسة فيما يتعلق بتطبيق نظم المعلومات المحاسبية المحوسبـــة تُعزى لمتغير الخبـــــــرة.

5-2- توصيات الدراســـة:

من خـــلال النتائج السابقة يستطيع الباحث وضع مجموعة من التوصيات تتمثل في الآتي:

- ✓ من خلال الدراسة الحالية يتبين بأن هناك أثر واضح مـــا بـــين نظـــم المعلومـــات المحاسبية المحوسبة وما بين الرقابة الداخلية؛ لذا يجب وضع سياسات واستراتيجيات على تحسين وتطوير الأنظمة المرتبطة بنظم المعلومات المحاسبية المحوسبـــة.
- ✓ تعزيز فاعلية الضبط الداخلي من خلال تعزيز الرقابة على مســـتوى الفـــرد وعلـــى مستوى الوحدة الإدارية، والبنك ككل.
- ✓ تعزيز أدوات الرقابة الإدارية والمحاسبين ومواكبة التكنولوجيا الحديثة فـــي مجـــال الرقابة الداخلية.
- ✓ ضرورة تعزيز وتحسين تدريب الموظفين على تطبيقات نظم المعلومات المحاسبية المحوسبـــة، بناءاً على المعرفة والكفاءة.

- ✓ ضرورة تخصيص ميزانيات مالية لأجل الحصول على كل ما هو حديث ومتطور فيما يتعلق بتطبيق التقنيات العصرية والحديثة فيما يتعلق بتطبيقات نظم المعلومات المحاسبية المحوسبـــة.
- ✓ توصي الدراســـة بزيادة الأبحاث المرتبطة بموضوع الدراسة على أن تشمل متغيرات أخرى بهدف تعميم الاستفادة من موضوع الدراســـة في مختلف القطاعات.

قائمة المراجـــــــع

أولاً: باللغة العربية:

إبراهيم، دينا(2019)، دور نظم المعلومات المحاسبية في تقديم الدعم المعلوماتي للمنشآت الصغيرة ومتوسطة الحجم بضوء معايير المحاسبة، **الموقع الإلكتروني: https://www.researchgate.net**، تاريخ الدخول : 2021/7/15م.

أبو هداف، ماهر (2011)، **تقييم مدى كفاءة نظم المعلومات المحاسبية لدى شركات توزيع الوقود العاملة في قطاع غزة**، فلسطين: الجامعة الإسلامية – غزة.

زوينة، بن فرج (2013 - 2014)، **المخطط المحاسبي البنكي بين المرجعية النظرية وتحديات التطبيق**، الجزائر: جامعة فرحات عباس – سطيف.

البطاح، حسام(2002)، **المراجعة الداخلية وأثرها على إنجاح المشروع**، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة حلب، حلب .

أبو ميالة، سهيل، (2017)، أثر هيكل أنظمة الرقابة الداخلية وفقاً لنموذج (COSO) على تحسين جودة أداء التدقيق الخارجي لمدققي الحسابات الخارجيين بالضفة الغربية الفلسطينية، **مجلة جامعة فلسطين التقنية**، الإصدار 5(1): 1- 15.

البواب، عاطف(2014)، أهمية استخدام نظم المعلومات المحاسبية المحوسبة وأثرها في جودة المعلومات المحاسبية "دارسة ميدانية"، **مجلة الزرقاء للدراسات والبحوث الإنسانية**، 14 (5) : 40-65.

جابري، محمد (2014) **تقييم دور المدقق الداخلي في تحسين نظام الرقابة الداخلية لنظم المعلومات المحاسبية في شركات التأمين العاملة في اليمن: دراسة ميدانية**. رسالة ماجستير غير منشورة، الأكاديمية العربية للعلوم المالية والمصرفية، صنعاء: الجمهورية اليمنية

جمعة، احمد حلمي، (2016)، **المدخل إلى التدقيق والتأكيد وفقا للمعايير الدولية للتدقيق** ، عمّان: دار صفاء للنشر.

جميل، علي توفيق، (2014)، **تحسين فاعلية الرقابة الداخلية فيظل اعتماد إدارة مخاطر المشروع** ، رسالة ماجستير غير منشورة، بغداد ، العراق.

حلمي، احمد، (2015)، **مدخل إلى التدقيق والتأكيد وفقا للمعايير الدولية للتدقيق** ، دار صفاء للنشر والتوزيع، ط2، عمان، الأردن.

الدلاهمة، سليمان(2016)، **أثر نظم المعلومات المحاسبية في تخفيض تكلفة الخدمة في فنادق خمس النجوم في الأردن**، الموقع الإلكتروني: https://platform.almanhal.com، تاريخ الدخول : 2021/7/15م.

الدهراوي ، كمال الدين، ومحمد، سمير كامل، (2010)، **نظم المعلومات المحاسبية**، الاسكندرية: دار الجامعة الجديد للنشر .

زعانين، علا(2007)، **أثر التحول في نظام المعلومات المحاسبية في وزارة المالية الفلسطينية**، رسالة ماجستير غير منشورة، الجامعة الإسلامية، غزة.

زين، ودراوسي، عبد ، ومسعود (2019)، **أثر مخاطر نظم المعلومات المحاسبي على جودة المعلومات المحاسبية**، الموقع الإلكتروني: http://dspace.univ-eloued.dz، تاريخ الدخول : 2021/7/15م.

سعد والحسومي، محمد، وفوزي (2017) نظم المعلومات المحاسبية وأثرها على اتخاذ القرار "دراسة تطبيقية على مصنع الاعلاف صرمان، **مجلة دراسات اللسان والمجتمع**، العدد (4)، الإصدار(25): 1-22.

سمرة وعبد الجليل والعشماوي، ياسر، خالد ، شريف (2019)، **تحسين فاعلية نظم الرقابة الداخلية في البنوك المصرية في ضوء مقررات بازل** ، مجلة جامعة دمياط، 2 (1) : 33-83.

الشنطي، أيمن محمد(2013)، أثر تطبيق نظم المعلومات المحاسبية على تحسين فاعلية و كفاءة التدقيق الداخلي في القطاع الصناعي الأردني. **مجلة الجامعة الإسلامية للدراسات الاقتصادية**، العدد (99)، ألإصدار (1): 122-195.

عبيد، أحمد (2019)، أثر استخدام نظم المعلومات المحاسبية الالكترونية في رفع كفاءة الأداء المالي للمؤسسات الاقتصادية، **مجلة الاقتصاد والإدارة العلمية**، 11(34) : 50-77.

العتوم، شفيق (2015)، **طرق الإحصاء باستخدام** SPSS، عمّان: دار المناهج للنشر والتوزيع.

القحطاني، سالم، والعامري، احمد، ومعدي، بدران (2001). **مناهج البحث في العلوم السلوكية مع تطبيقات على**,spss ، ط1، الرياض: المطابع الوطنية الحديثة.

القضاة ، ليث أكرم ، (2017) ، "أثر الرقابة الداخلية وفق مقررات لجنة COSO على مخاطر الائتمان وفق منهج 5CS في البنوك التجارية الأردنية ، **المجلة الأردنية في إدارة الاعمال،** المجلد 13 ، العدد10.

لضن، هيا مروان، (2016) ، **مدى فاعلية التدقيق الداخلي في تقويم إدارة المخاطر وفق إطار COSO – دراسة تطبيقية على القطاعات الحكومية في قطاع غزة** ، الجامعة الاسلامية – غزة، رسالة ماجستير منشورة.

المطارنة، غسان فلاح، (2013) ," مدخل إلى تدقيق الحسابات المعاصر "، زمزم للنشر والتوزيع، ط1,عمان، الاردن.

موسكوف، ستيفن(2002)، **نظم المعلومات المحاسبية لاتخاذ القرارات،** الرياض: دار المريخ للنشر والتوزيع.

الوردات، خلف عبد الله، (2016)، **دليل التدقيق الداخلي وفق المعايير الدولية الصادرة عن IIA**، دار الوراق للنشر والتوزيع، عمّان.

أميرة، المولى(2017)، أثر نظم المعلومات المحاسبية في كفاءة الرقابة الداخلية في المصارف السودانية : دراسة حالة بنك فيصل الإسلامي)، الموقع الإلكتروني: http://repository.neelain.edu.sd .

القضاة، غسان مصطفى أحمد. (2006) أثر نظم المعلومات المحاسبية على فاعلية الرقابة الداخلية في البنوك التجارية الأردنية : دراسة ميدانية، أطروحة ماجستير غير منشورة، جامعة آل البيت، الأردن.

الجويفل، أحمد (2011)، **دور نظم المعلومات المحاسبية المحوسبة في تحقيق فاعلية الرقابة الداخلية في المصارف الإسلامية الأردنية** ، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الشرق الأوسط، عمّان، الأردن.

السامرائي، محمد (2016)، **أثر نظام الرقابة الداخلية على جودة التقارير المالية، دراسة تحليلية على شركات صناعة الأدوية الأردنية المدرجة في بورصة عمّان**، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الشرق الأوسط، عمّان، الأردن.

عجبنا، نادر (2009)، **أثر نظم المعلومات المحاسبية على الرقابة الداخلية" دراسة تحليلية تطبيقية"** ، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا، السودان.

النعامي ، وسمور ، علي ، حمدي (2015)، دور تقنية المعلومات المحاسبية في تطوير دراسة تطبيقية على " نظم الراقبة الداخلية" الجامعات الفلسطينية العاملة في قطاع غزة، **مجلة جامعة القدس المفتوحة**، البحوث الإدارية والاقتصادية، المجلد (1)، العدد (2) .

ثانياً: باللغة الإنجليزيـــة:

Alsharif, B, ALSlehat, B (2019), The Effect of Internal Control on the Competitive Advantage of the Bank , **International Journal of Business and Management**, 14(9): 1833-8119.

Ayyash ،Mohammed Yousef ،(2017)،" **The impact of internal control requirements on profitability of Palestinian shareholding companies Palestinian Banking Sector** " , Unpublished thesis ، The Islamic University – Gaza.

Ezenwoke, O, Ezenwoke, A, Eluyela, D, Olusanmi, O.,(2019), A Bibliometric Study of Accounting Information Systems Research from 1975-2017**, Asian Journal of Scientific Research**, 12(2): 167-178.

Ganyam, A, Ivungu, J., (2019), Effect of Accounting Information System on Financial Performance of Firms: A Review of Literature, **Journal of Business and Management**, 21(5): 39-49.

Lin,A,(2010),**Global Auditing Information Network(GAIN)**, Sarbanes Oxley 2002 Section , 404

Meiryani, I Leny S, Jajat, T., Mat, D.,(2020), Accounting information systems as a critical success factor for increased quality of accounting information, **Espacios Journal**, 41(15), 1-10.

Miller, D (2013) **Measurement by the physical educator , Why and Low,** (3RD. ED) Indianapolis, Indiana, WM. C. Brown Communication, INC.

Sekaran, U & Bougie, R., (2013), **Research Methods For Business: A Skill –Building Approach**, 6th, John Wiley & Sons.

الملاحـــــــــق

الملحق (1) : قائمـــة بأسمـــاء محكمـــي الاستبانـــة

الملحق (2): الاستبانة بصيغتها النهائية

الملحق (3) : كتاب تسهيل مهمة الطالب

الملحق (4): مخرجات التحليل الإحصائـــي (SPSS)

الملاحق رقــم (1)

قائمـــة بأسمـــاء محكمـــي الاستبانـــة

اسم المحكم	مكان العمـــل
الدكتـــــور / محمد شخاتـــرة	أستاذ مساعد /جامعة اليرموك
الدكتـــــور /محمود العقاب	أستاذ مساعد /جامعة اليرموك
الدكتور /حسين الرباع	أستاذ مشارك /جامعة اليرموك
الدكتور/محمد جمال العزام	أستاذ مساعد /جامعة اليرموك
الدكتور /وليدالصمادي	أستاذ مساعد /جامعة عجلون الأهلية
الدكتور /مهند العبيسي	أستاذ مساعد /جامعة عجلون الأهلية
الدكتور/مأمون القضاة	أستاذ مشارك/جامعة عجلون الأهلية

الملحق (2)

الاستبانة بصيغتها النهائية

(الاستبانـــــــة)

الاخ الفاضل / الاخت الفاضلـــــــــــــة:

تحية طيبة/ وبعـــــــــد:

يقـــــــــوم الباحث باجراء دراسة بعنوان " **أثـــر نظم المعلومات المحاسبية المحوسبة في تعزيز فاعلية الرقابة الداخلية لدى البنوك التجارية الأردنيـــة من وجهة نظر المحاسبين القانونين الأردنييـــــن**"، استكمالاً للحصول على درجة الماجستير في المحاسبة من جامعة جرشّ.

نأمل منكم التكرم بالإجابة على جميع أسئلة هذه الإستبانة بدقة وموضوعية وتكون معبرة عن ارائكم، حيث أن صحة النتائج تعتمد بدرجة كبيرة على صحة إجابتكم. كما نحيطكم علما بأن جميع اجاباتكم لن تستخدم إلا لأغراض البحث العلمي فقط.

تفضلوا بقبول فائق التقدير والاحترام،،،

الطالـب/ محمد حسن مفلح المنيـــــزل

القسم الأول : البيانات الأساسية :

فضلاً ضع علامة (✓) أمام الخيار الذي يناسبك من المعلومات الاتيـــــــــة:

1- **العمر**:

□ أقل من 30 سنة □ من 30 سنة إلى أقل من 40 سنة

□ من 40 سنة إلى أقل من 50 □ 50 سنة فأكثر

2- **المؤهل العلمـــي**:

□ دبلوم □ بكالوريوس

□ ماجستير □ دكتوراه

3- **سنـــوات الخبرة**:

□ أقل من 5 سنوات □ من5 سنوات إلى أقل من 10

□ من 10 سنوات أقل من 15 □ 15 سنة فأكثر

4- **عدد الدورات (المتعلقة بعمل البنوك) التي اشتركت بها**

□ لا يوجد دورات □ من 1-3 دورات

□ من 4-6 دورات □ 7 دورات فأكثر

5- **هل لديك شهادات مهنية متخصصة**:

□لا يوجد □ cpa □ CMA

□ Jcpa □ CFA □ أخرى.. الرجاء ذكرها.....

القسم الثاني: يتعلق هذا الجزء بجميع المعلومات الخاصة بموضوع الدراسة، يرجى الإجابة عن كل فقرة بوضع إشارة (√) أمام الإجابة المناسبة:

الفقـرة	موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة
البعـــــــد الأول: نظـــم المعلومـــــات المحاسبيـــة المحوسبـــة					
1-تعمل نظم المعلومات المحاسبية المحوسبة على تحسين الالتزام بالقوانين والسياسات والقواعد داخل البنك.					
2-تعتبر نظم المعلومات المحاسبية المحوسبة أداة مهمة وفعالة في تحسين الأداء وقياســـه.					
3-تسهم نظم المعلومات المحاسبية المحوسبة برفع دقة البيانات المحاسبية والمالية.					
4-تعمل نظم المعلومات المحاسبية المحوسبة على تنظيم وإعداد تقارير دورية سواء أكانت سنوية أو نصف سنوية أو ربع سنوية.					
5-توفر نظم المعلومات المحاسبية المحوسبة معلومات دقيقة يمكن الاستناد إليها في عملية اتخاذ القرار.					
6-يمكن من خلال نظم المعلومات المحاسبية المحوسبة اكتشاف التجاوزات والانحرافات والتعرف على أسبابها لأجل معالجتها.					
7-يسهم نظم المعلومات المحاسبية المحوسبة بتوفير المعلومات والبيانات في الوقت المحدد والمناسب.					
8-تعمل نظم المعلومات المحاسبية على تحديد نقاط					

الضعف المرتبطة بالإجراءات داخل البنك.					
9-تسهم نظم المعلومات المحاسبية المحوسبة بتحقيق أهداف ومبادئ المحاسبة المالية والإداريـــة.					
10-تساعد نظم المعلومات المحاسبية المحوسبة على الاستغلال الأمثل لموارد البنك.					
11-تسهمّ نظم المعلومات المحاسبية المحوسبة بتوفير معلومات لمتخذي القرار لتحسين فاعلية وكفاءة العمليات.					
12-توفر الإدارة كافة أجهزة الحاسوب والبرامج والتطبيقات الحديثة لأجل تفعيل وتحسين نظم المعلومات المحاسبية المحوسبة.					
13-مؤهلات العاملين بنظم المعلومات المحاسبية المحوسبة تتناسب مع طبيعة الأعمال الموكلة إليهم.					
14-يتمتع الأفراد العاملون بنظم المعلومات بكفاءة في التعامل مع الأجهزة المتوفرة.					
15-معظم الأفراد العاملين بنظام المعلومات المحاسبية المحوسبة لديهم خبرات جيدة بهذا المجال.					
البعد الثاني : فاعلية الرقابة الداخليـــة					
المجال الأول: تعزيز فاعلية الرقابة المحاسبيـــة					
16- يقوم البنك بعمل برنامج لاختيار وتأهيل موظفي دائرة التدقيق لضمان تعزيز فاعلية الرقابة المحاسبية.					
17- يقوم البنك بتعزيز وتشجيع إلتزام موظفي دائرة الرقابة بقواعد السلوك المهني الخاصة بهم.					
18- يعمل البنك على الاستعانة بخبراء مؤهلين بالمحاسبة والمهارات الفنية اللازمة لتعزيز فاعلية					

الرقابة المحاسبية.					
19- يمنح البنك صلاحيات لرفع التقارير إلى المدير العام مباشرة.					
20- يقوم البنك بتحسين وتطوير نظام الرقابة المحاسبية بشكل دوري ومستمر لضمان تعزيز فاعليته.					
المجال الثانـــي: تعزيز فاعلية الرقابة الإدارية					
21- يقوم البنك بتعزيز فاعلية الرقابة الإدارية من خلال متابعة مختلف فروع وأقسام البنك بالإجراءات التصحيحية الواردة بتقارير التدقيق الإدارية والمالية					
22- يشجع البنك على إجراء أبحاث ودراسات خاصة بعمل البنك لكشف المخالفات والتجاوزات الإدارية والمالية والتأكد من تصويبها أو تبريرها					
23- يتم مطابقة القرارات الإدارية والمالية للتأكد من انسجامها مع التشريعات والقوانين المعمول بها.					
المجال الثالث: تعزيز فاعلية الضبط الداخلي					
24- يعمل البنك على تعزيز فاعلية الضبط الداخلي من خلال تعزيز الرقابة على مستوى الفرد والرقابة على مستوى الوحدة الإدارية ومن ثمّ على مستوى البنك ككل.					
25- يقوم البنك بضبط الإنحرافات الداخلية الإيجابية لمعرفة أسبابها ومعالجتها.					
26- يعمل البنك بشكل جديّ على تحديد وكشف الأخطاء والإنحرافات السلبية وتحديد ومعرفة أسبابها ومسبباتها والعمل على تصحيحها لمنع تكرار حدوثها بالمستقبل.					
27-يتوفر لدى البنك قنوات اتصال فعالة تضمن فهم كافة الموظفين للسياسات والإجراءات المتعلقة بنظام الضبط الداخلي.					

أية مقترحـــــــات ترونها مناسبة ومفيدة بما يتعلق موضوع الدراسة:

.....

.....

.....

.....

.....

.....

.....

.....

الملحق (3)

جدول اختيار العينة الأمثل

(جدول Um Sekaran)

N: حجم مجتمع الدراسة

S: حجم العينة المفترض

N	S	N	S	N	S	N	S	N	S
10	10	100	80	280	162	800	260	2800	338
15	14	110	86	290	165	850	265	3000	341
20	19	120	92	300	169	900	269	3500	346
25	24	130	97	320	175	950	274	4000	351
30	28	140	103	340	181	1000	278	4500	354
35	32	150	108	360	186	1100	285	5000	357
40	36	160	113	380	191	1200	291	6000	361
45	40	170	118	400	196	1300	297	7000	364
50	44	180	123	420	201	1400	302	8000	367
55	48	190	127	440	205	1500	306	9000	368
60	52	200	132	460	210	1600	310	10000	370
65	56	210	136	480	214	1700	313	15000	375
70	59	220	140	500	217	1800	317	20000	377
75	63	230	144	550	226	1900	320	30000	379
80	66	240	148	600	234	2000	322	40000	380
85	70	250	152	650	242	2200	327	50000	381
90	73	260	155	700	248	2400	331	75000	382
95	76	270	159	750	254	2600	335	1000000	384

Source: Sekaran, Uma (2003), Research Methods of Business,4th ed. , New York: John Wiley & Sons Inc, P.294

الملحق رقم (4)

كتاب تسهيل مهمة الطالب

erash University

جـــامعة جـــرش

الرقم: ٢٧٩/٥/١١

التاريخ

المرافق: ٢٠٢١/١١/١٠

لمن يهمه الأمر

تحية طيبة وبعد ...

الموضوع : تسهيل مهمة طلبة الماجستير

تهديكم جامعة جرش أطيب التحيات وتتمنى لكم مزيداً من التقدم والنجاح. نرجو من سعادتكم التكرم بتسهيل مهمة طلبة الماجستير في جامعة جرش لتكون شركتكم الموقرة مجتمعاً للدراسة ضمن دراساتهم البحثية والتي نرجو أن يكون لها الأثر الإيجابي على الشركة والعاملين فيها.

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام والتقدير

عميد كلية الاعمال

د. جمال الطريف

الملحق رقم (5)

مخرجات التحليل الإحصائـــي (SPSS)

Frequencies

```
[DataSet1] C:\Users\user\Desktop\Naif.sav
GET
FREQUENCIES
 VARIABLES=age educati expe training cirtificate
 /PIECHART FREQ
 /ORDER= ANALYSIS .
```

Frequencies

```
[DataSet1] C:\Users\user\Desktop\Kualda end - Copy.sav
```

Statistics

		age	educati	expe	training	cirtificate
N	Valid	197	197	197	197	197
	Missing	0	0	0	0	0

Frequency Table

age

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	less than 30 years	7	3.6	3.6	3.6
	from 30-& less than 40 years	53	26.9	26.9	30.5
	from 40 less than 50 years	109	55.3	55.3	85.8
	50 years and more	28	14.2	14.2	100.0
	Total	197	100.0	100.0	

educati

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	Diploma	82	41.6	41.6	41.6
	BSc	84	42.6	42.6	84.3
	Master	19	9.6	9.6	93.9
	Doctorate	12	6.1	6.1	100.0
	Total	197	100.0	100.0	

expe

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	less than 5 year	18	9.1	9.1	9.1
	5 year and less 10 year	127	64.5	64.5	73.6
	10 year less than 15 year	32	16.2	16.2	89.8
	15 year and more	20	10.2	10.2	100.0
	Total	197	100.0	100.0	

training

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	zero	27	13.7	13.7	13.7
	1-3 course	111	56.3	56.3	70.1
	4-6 course	39	19.8	19.8	89.8
	7 course and more	20	10.2	10.2	100.0
	Total	197	100.0	100.0	

cirtificate

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	zero	113	57.4	57.4	57.4
	cpa	14	7.1	7.1	64.5
	CMA	16	8.1	8.1	72.6
	jcpa	20	10.2	10.2	82.7
	CFA	13	6.6	6.6	89.3
	other	21	10.7	10.7	100.0
	Total	197	100.0	100.0	

Reliability

```
[DataSet2] C:\Users\user\Desktop\Kualda end - Copy.sav
```

Scale: ALL VARIABLES

Case Processing Summary

		N	%
Cases	Valid	197	100.0
	Excluded[a]	0	.0
	Total	197	100.0

a. Listwise deletion based on all variables in the procedure.

Reliability Statistics

Cronbach's Alpha	N of Items
.875	15

```
RELIABILITY
 /VARIABLES=b16 b17 b18 b19 b20
 /SCALE('ALL VARIABLES') ALL/MODEL=ALPHA.
```

Reliability

```
[DataSet2] C:\Users\user\Desktop\Kualda end - Copy.sav
```

Scale: ALL VARIABLES

Case Processing Summary

		N	%
Cases	Valid	197	100.0
	Excluded[a]	0	.0
	Total	197	100.0

a. Listwise deletion based on all variables in the procedure.

Reliability Statistics

Cronbach's Alpha	N of Items
.887	5

```
RELIABILITY
 /VARIABLES=c21 c22 c23
 /SCALE('ALL VARIABLES') ALL/MODEL=ALPHA.
```

Reliability

```
[DataSet2] C:\Users\user\Desktop\Kualda end - Copy.sav
```

Scale: ALL VARIABLES

Case Processing Summary

		N	%
Cases	Valid	197	100.0
	Excluded[a]	0	.0
	Total	197	100.0

a. Listwise deletion based on all variables in the procedure.

Reliability Statistics

Cronbach's Alpha	N of Items
.800	3

```
RELIABILITY
 /VARIABLES=d24 d25 d26 d27
 /SCALE('ALL VARIABLES') ALL/MODEL=ALPHA.
```

Reliability

```
[DataSet2] C:\Users\user\Desktop\Kualda end - Copy.sav
```

Scale: ALL VARIABLES

Case Processing Summary

		N	%
Cases	Valid	197	100.0
	Excluded[a]	0	.0
	Total	197	100.0

a. Listwise deletion based on all variables in the procedure.

Reliability Statistics

Cronbach's Alpha	N of Items
.912	4

```
DESCRIPTIVES
 VARIABLES=aa
 /STATISTICS=MEAN STDDEV MIN MAX KURTOSIS SKEWNESS .
```

Descriptives

```
[DataSet2] C:\Users\user\Desktop\Kualda end - Copy.sav
```

Descriptive Statistics

	N	Minimum	Maximum	Mean	Std.	Skewness		Kurtosis	
	Statistic	Statistic	Statistic	Statistic	Statistic	Statistic	Std. Error	Statistic	Std. Error
aa	197	1.80	4.87	3.4003	.75636	.018	.173	-.742	.345
Valid N (listwis	197								

```
REGRESSION
 /MISSING LISTWISE
 /STATISTICS COEFF OUTS R ANOVA COLLIN TOL
 /CRITERIA=PIN(.05) POUT(.10)
 /NOORIGIN
 /DEPENDENT aa
 /METHOD=ENTER bb .
```

Regression

```
[DataSet2] C:\Users\user\Desktop\Kualda end - Copy.sav
```

Variables Entered/Removed[b]

Model	Variables Entered	Variables Removed	Method
1	bb[a]	.	Enter

a. All requested variables entered.

b. Dependent Variable: aa

Model Summary

Model	R	R Square	Adjusted R Square	Std. Error of the Estimate
1	.554[a]	.307	.303	.63134

a. Predictors: (Constant), bb

ANOVA[b]

Model		Sum of Squares	df	Mean Square	F	Sig.
1	Regression	34.404	1	34.404	86.314	.000[a]
	Residual	77.725	195	.399		
	Total	112.129	196			

a. Predictors: (Constant), bb

b. Dependent Variable: aa

Coefficients[a]

Model		Unstandardized Coefficients		Standardized Coefficients	t	Sig.	Collinearity Statistics	
		B	Std. Error	Beta			Tolerance	VIF
1	(Constant)	2.091	.148		14.141	.000		
	bb	.432	.047	.554	9.291	.000	1.000	1.000

a. Dependent Variable: aa

Collinearity Diagnostics[a]

Model	Dimension	Eigenvalue	Condition Index	Variance Proportions	
				(Constant)	bb
1	1	1.953	1.000	.02	.02
	2	.047	6.420	.98	.98

a. Dependent Variable: aa

Descriptives

[DataSet1] C:\Users\user\Desktop\Kualda end - Copy.sav

Descriptive Statistics

	N	Minimum	Maximum	Mean	Std. Deviation
a1	197	1	5	3.39	1.192
a2	197	1	5	3.31	1.390
a3	197	1	5	3.79	1.176
a4	197	1	5	3.42	1.446
a5	197	1	5	3.42	1.305
a6	197	1	5	3.28	1.253
a7	197	1	5	3.38	1.230
a8	197	1	5	2.89	1.253
a9	197	1	5	3.36	1.185
a10	197	1	5	3.31	1.314
a11	197	1	5	3.53	1.052
a12	197	1	5	3.52	1.312
a13	197	1	5	3.72	1.208
a14	197	1	5	3.32	1.227
a15	197	1	5	3.37	1.229
Valid N (listwise)	197				

```
DESCRIPTIVES
 VARIABLES=b16 b17 b18 b19 b20
 /STATISTICS=MEAN STDDEV MIN MAX .
```

Descriptives

```
[DataSet1] C:\Users\user\Desktop\Kualda end - Copy.sav
```

Descriptive Statistics

	N	Minimum	Maximum	Mean	Std. Deviation
b16	197	1	5	3.23	1.141
b17	197	1	5	2.98	1.078
b18	197	1	5	3.03	1.251
b19	197	1	5	2.93	1.081
b20	197	1	5	2.97	1.271
Valid N (listwise)	197				

```
DESCRIPTIVES
 VARIABLES=c21 c22 c23
 /STATISTICS=MEAN STDDEV MIN MAX .
```

Descriptives

```
[DataSet1] C:\Users\user\Desktop\Kualda end - Copy.sav
```

Descriptive Statistics

	N	Minimum	Maximum	Mean	Std. Deviation
c21	197	1	5	2.70	1.195
c22	197	1	5	2.49	1.018
c23	197	1	5	2.83	1.228
Valid N (listwise)	197				

```
DESCRIPTIVES
 VARIABLES=d24 d25 d26 d27
 /STATISTICS=MEAN STDDEV MIN MAX .
```

Descriptives

```
[DataSet1] C:\Users\user\Desktop\Kualda end - Copy.sav
```

Descriptive Statistics

	N	Minimum	Maximum	Mean	Std. Deviation
d24	197	1	5	2.82	1.292
d25	197	1	5	3.06	1.404
d26	197	1	5	2.85	1.259
d27	197	1	5	2.83	1.198
Valid N (listwise)	197				

```
REGRESSION
 /MISSING LISTWISE
 /STATISTICS COEFF OUTS R ANOVA
 /CRITERIA=PIN(.05) POUT(.10)
 /NOORIGIN
 /DEPENDENT aa
 /METHOD=ENTER bb cc dd .
```

Regression

```
[DataSet2] C:\Users\user\Desktop\Kualda end - Copy.sav
```

Variables Entered/Removed[b]

Model	Variables Entered	Variables Removed	Method
1	dd, bb, cc[a]	.	Enter

a. All requested variables entered.

b. Dependent Variable: aa

Model Summary

Model	R	R Square	Adjusted R Square	Std. Error of the Estimate
1	.701[a]	.491	.318	.62468

a. Predictors: (Constant), dd, bb, cc

ANOVA[b]

Model		Sum of Squares	df	Mean Square	F	Sig.
1	Regression	36.814	3	12.271	31.447	.000[a]
	Residual	75.315	193	.390		
	Total	112.129	196			

a. Predictors: (Constant), dd, bb, cc

b. Dependent Variable: aa

Coefficients[a]

Model		Unstandardized Coefficients		Standardized Coefficients	t	Sig.
		B	Std. Error	Beta		
1	(Constant)	1.980	.160		12.338	.000
	bb	.347	.058	.444	6.016	.000
	cc	.156	.079	.200	1.965	.001
	dd	-.016	.058	-.024	-.273	.000

a. Dependent Variable: aa

```
REGRESSION
 /MISSING LISTWISE
 /STATISTICS COEFF OUTS R ANOVA
 /CRITERIA=PIN(.05) POUT(.10)
 /NOORIGIN
 /DEPENDENT aa
 /METHOD=ENTER bb .
```

Regression

```
[DataSet2] C:\Users\user\Desktop\Kualda end - Copy.sav
```

Variables Entered/Removed[b]

Model	Variables Entered	Variables Removed	Method
1	bb[a]	.	Enter

a. All requested variables entered.

b. Dependent Variable: aa

Model Summary

Model	R	R Square	Adjusted R Square	Std. Error of the Estimate
1	.554[a]	.307	.303	.63134

a. Predictors: (Constant), bb

ANOVA[b]

Model		Sum of Squares	df	Mean Square	F	Sig.
1	Regression	34.404	1	34.404	86.314	.000[a]
	Residual	77.725	195	.399		
	Total	112.129	196			

a. Predictors: (Constant), bb

b. Dependent Variable: aa

Coefficients[a]

Model		Unstandardized Coefficients		Standardized Coefficients	t	Sig.
		B	Std. Error	Beta		
1	(Constant)	2.091	.148		14.141	.000
	bb	.432	.047	.554	9.291	.000

a. Dependent Variable: aa

```
REGRESSION
 /MISSING LISTWISE
 /STATISTICS COEFF OUTS R ANOVA
 /CRITERIA=PIN(.05) POUT(.10)
 /NOORIGIN
 /DEPENDENT aa
 /METHOD=ENTER cc .
```

Regression

```
[DataSet2] C:\Users\user\Desktop\Kualda end - Copy.sav
```

Variables Entered/Removed[b]

Model	Variables Entered	Variables Removed	Method
1	cc[a]	.	Enter

a. All requested variables entered.

b. Dependent Variable: aa

Model Summary

Model	R	R Square	Adjusted R Square	Std. Error of the Estimate
1	.445[a]	.198	.194	.67895

a. Predictors: (Constant), cc

ANOVA[b]

Model		Sum of Squares	df	Mean Square	F	Sig.
1	Regression	22.240	1	22.240	48.246	.000[a]
	Residual	89.889	195	.461		
	Total	112.129	196			

a. Predictors: (Constant), cc

b. Dependent Variable: aa

Coefficients[a]

Model		Unstandardized Coefficients		Standardized Coefficients	t	Sig.
		B	Std. Error	Beta		
1	(Constant)	2.474	.142		17.444	.000
	cc	.346	.050	.445	6.946	.000

a. Dependent Variable: aa

```
REGRESSION
 /MISSING LISTWISE
 /STATISTICS COEFF OUTS R ANOVA
 /CRITERIA=PIN(.05) POUT(.10)
 /NOORIGIN
 /DEPENDENT aa
 /METHOD=ENTER dd .
```

Regression

```
[DataSet2] C:\Users\user\Desktop\Kualda end - Copy.sav
```

Variables Entered/Removed[b]

Model	Variables Entered	Variables Removed	Method
1	dd[a]	.	Enter

a. All requested variables entered.

b. Dependent Variable: aa

Model Summary

Model	R	R Square	Adjusted R Square	Std. Error of the Estimate
1	.653[a]	.426	.077	.72669

a. Predictors: (Constant), dd

ANOVA[b]

Model		Sum of Squares	df	Mean Square	F	Sig.
1	Regression	9.155	1	9.155	17.336	.000[a]
	Residual	102.974	195	.528		
	Total	112.129	196			

a. Predictors: (Constant), dd

b. Dependent Variable: aa

Coefficients[a]

Model		Unstandardized Coefficients		Standardized Coefficients	t	Sig.
		B	Std. Error	Beta		
1	(Constant)	2.858	.140		20.387	.000
	dd	.188	.045	.286	4.164	.000

a. Dependent Variable: aa

Oneway

```
[DataSet2] C:\Users\user\Desktop\Kualda end - Copy.sav
```

ANOVA

aa

	Sum of Squares	df	Mean Square	F	Sig.
Between Groups	3.354	3	1.118	1.984	.118
Within Groups	108.774	193	.564		
Total	112.129	196			